



الفيلسوف .. والمرأة

- ٥ -

جون ستيورات مل  
**استعباد النساء**

ترجمة، وتعليق، وتقديم

**أ. د. امام عبد الفتاح امام**

أستاذ ورئيس قسم الفلسفة

جامعة الكويت

الناشر

مكتبة مدبولي

١٩٩٨

الكتاب : اعتماد النساء  
تأليف : جون ميخويات مل  
المستخرج من : أ.د.امام عبدالفتاح امام  
الطبعة : الأولى ١٩٩٨  
الناشر : مكتبة مديولى - ٦ ميدان طلعت حرب القاهرة  
ت: ٥٧٥٦٤٢١ - تليفاكس: ٥٧٥٢٨٥٤  
رقم الإيداع : ٩٧/٩٥٧٦  
الترقيم الدولى : ISBN 9 - 220 - 208 - 977  
لوحه الغلاف : محمد لطفى  
الجمع التصويرى : دار جهاد ٢٦ ش اسماعيل أباطة - لاظرغلى  
والنسيق الداخلى : ت: ٣٥٦٤٧٨٣

## محتويات الكتاب

٧	<b>الإهداء</b>
٨	<b>مدخل عام:</b> بقلم المترجم
٣٣	<b>الفصل الأول:</b> قانون القوة
٧١	<b>الفصل الثاني:</b> أوضاع الزواج
٩٩	<b>الفصل الثالث:</b> عمل المرأة
١٤١	<b>الفصل الرابع:</b> تحرير المرأة من قيودها



## الإهداء

إلى المرأة المصرية الأصيلة  
التي تحمل في صدرها عطاءً غير مَجْدُود ،  
وتبذل من ذات نفسها في صبر ، وجلد ، وتضحية ،  
حالا يطيقه غيرها . .  
إلى شعاع الأمل الذي ينيّر الطريق . .  
أهدى هذا الكتاب . .

أ.ع.أ

## «مدخل عام»

يُعدّ جون ستيوارت مل (١٨٠٦ - ١٨٧٣) أعظم فلاسفة الليبرالية في القرن التاسع عشر، فهو من أكثر التحمسين للحرية والمدافعين عنها، وإن كان هذا الحماس لم يقتصر على الجانب النظري وحده الذي تمثل في كتابيه «الحرية» و«استعباد النساء» وغيرهما، بل تعداه إلى الجانب العملي، عندما حاول أن يدخل معترك السياسة وانتخب عضواً في البرلمان عن دائرة وستمنستر في لندن<sup>(١)</sup>.

وفضلاً عن ذلك فقد نشر العديد من المقالات في الصحف يدعم بها وجهة نظره التحريرية، بل إنه عمل بالصحافة بضع سنين، وكتب سلسلة مقالات نشرها في مجلة EXAMINER تحت عنوان «روح العصر» أثارت إعجاب الشاعر الإنجليزي «توماس كارليل» فسعى إلى التعرف بالكتاب الأملح صاحب هذه المقالات وانعقدت أواصر الصداقة بينهما زمناً<sup>(٢)</sup>.

ولما كان «مل» فيلسوفاً ليبرالياً على الأصالة فقد ارتبط كتابه «عن الحرية» بكتابنا الحالي «استعباد النساء» ارتباطاً وثيقاً رغم اختلاف المضمون في كل منهما. فقد خصص الكتاب الأول للدفاع عن الحرية بصفة عامة: الحرية الاجتماعية، والفكرية واستقلال الفرد، وتطور الذات البشرية.. إلخ<sup>(٣)</sup>، في حين انصب كتابه الحالي كله تقريباً على موضوع واحد هو الحقوق المشروعة التي حُرمت منها المرأة في عصره: عصر الملكية فكتيوريا، محاولاً تفسير الأصل الذي صدرت عنه الأوضاع الاجتماعية السيئة الحالية للنساء. أو هذا هو ما يبدو، على الأقل، للوهلة الأولى بسبب تركيز «مل» المتعمد على مشكلة واحدة هي «استعباد النساء» وخضوعهن المُذل للرجل، فهو لم يرد تشتيت انتباه القارئ في موضوعات فرعية أخرى.

(١) كما تم اختياره في نفس العام مديراً لجامعة القديس أندروز.  
(٢) د. توفيق الطويل «جون ستيوارت مل» العدد السادس من نوايخ الفكر الغربي، دار المعارف ص ٣٠.  
(٣) سبق لنا ترجمته مع كتاب «مذهب المنفعة العامة» ونشرته مكتبة مدبولي تحت عنوان «أسس الليبرالية السامية». وقد وعدنا القارئ في مقدمة الكتاب بنشر «استعباد النساء» و«الحكم النهائي» على التوالي ليكونا الجزء الثاني من «أسس الليبرالية السياسية» - قارن ص ٩.

وإذا كان كتاب «الحرية» قد ظهر بعد وفاة زوجته - هاريت - مباشرة (عام ١٨٥٨) - فقد ظهر كتاب «استعباد النساء» بعد ذلك بإحدى عشرة سنة (أى عام ١٨٦٩) - وإن كان بعض الشراح يذهب إلى أنه كتبه عام ١٨٦١ كملحق لكتابه الأول - وكانت الزوجة تمثل همزة الوصل بين الكتابين. وإذا كان كثير من الشراح يركزون أثر «هاريت» فى كتابه «الاقتصاد السياسى» الذى ظهر فى لندن عام ١٨٤٨ - وأعيد طبعه مرات عديدة فى سنوات قليلة - فإن ذكرياتها - بل وتأثيرها الحقيقى - يظهر أكثر فى هذين الكتابين. وإن كان مؤلفهما رجلاً واحداً - هو مل - الذى كتبهما باتساق مع بقية أفكاره ومع كل ما كتب<sup>(١)</sup>. ويرى البعض أن تأثير «هاريت» ينحصر فى مزاجها المتفائل ، وما كان لديها من صلابة وجدّد واستعداد للكفاح.

التقى «مل» بهاريت تاييلور Harriet Taylor « ١٨٣٠ - وكان فى الرابعة والعشرين - وكانت امرأة مستتيرة العقل متفتحة المشاعر، متقدمة الذكاء فى الثانية والعشرين من عمرها، تقترن برجل أعمال شغله الاتجار بالأدوية والمواد الكيميائية عن إرضاء ثقافتها وأضباع عواطفها - تلك هى «هاريت» زوجة «المستر تاييلور» التى قرأت فلسفة باركلى وهى فى الحادية عشرة من عمرها. ودرست المنطق وهى فى سن الرابعة عشرة<sup>(٢)</sup>. وفى أول لقاء جمع بينها وبين فيلوسفنا الشاب دار الحديث حول وضع المرأة ودورها فى المجتمع الانجليزى، والعلاقات الاجتماعية القائمة بين الجنسين، وتبادلا وجهات النظر، أو قل جمعت بينهما نظرة واحدة هى الاتفاق على أن الوضع الحالى بالغ السوء، ومن ثمّ كان سخطهما عليه، وإن كان سخط «هاريت» كان قاسياً وعنيفاً أكثر من مل، مما جعل الفيلسوف يميل إلى المطالبة بدور أكثر إيجابية للنساء<sup>(٣)</sup>.

وقد راح الاثنان يشيران بتحرير المرأة ويطالبان بحقوقها السياسية، فكتبت «هاريت» مقالا تحت عنوان «تحرير النساء» نادت فيه بإتاحة جميع الفرص أمام النساء للعمل على

(١) ومن هنا يذهب الشراح إلى أن ما كتبه «مل» فى إهدائه كتاب «الحرية» إلى زوجته من أنها «كانت مصدر إلهامى، كما كانت، إلى حد ما، المؤلف الذى كتب أفضل ما كتبت» (راجع ترجمتنا العربية ص ١١٥) - ليس سوى ضرب من المجاملة لأنه ينطوى على كثير من المبالغة!

(٢) د. توفيق الطويل «جون ستوروت مل» ص ٣٧.

(٣) Alan, Rayan: J.S.Mill, Routledge & Kegan paul - London 1974, p. 154.



قدم المساواة مع الرجال. وقد فكرتها على نظرة الأجور التي تقول إن مضاعفة العمال يهبط بالأجور إلى النصف مع أنه يضاعف كذلك دخل الأسرة (إذا ما عمل الزوجان معا) كما أنه ينتشل الزوجة من مستوى الخادمة ويرفعها إلى مرتبة الشريكة<sup>(١)</sup>.

ورغم ذلك كله، فمن الغلو أن نرجع إليها الفضل في تنفيذ «مل» لاستبعاد المرأة وتنديده بوضعها المتردى في المجتمع، ودعوته إلى تحريرها من الأغلال التي فرضتها عليها العادات والتقاليد ثم أنها القوانين، لأنه توصل إلى آرائه في هذا الصدد قبل أن يتصل بهذه الصديقة. كما أن هناك من يحصر دورها في أثرها في كتابنا الحالي «استبعاد النساء» في تزويد «مل» ببعض المعلومات عن النساء في المجتمع الإنجليزي منها أن هناك عدداً كبيراً منهن لم يتزوجن على الإطلاق، وعدداً كبيراً آخر أرامل، وكثيراً منهن أصبحن عاطلات بعد أن شب أطفالهن عن الطوق ونسجنوا ثم انفصلوا مكونين أسراً جديدة.. إلخ. فمن الحق استبعاد هؤلاء جميعاً من الحياة العامة النشطة. ولا شك أن عدداً كبيراً من النساء يصرفن قدراً كبيراً من طاقتهن في الزواج، لكن بالنسبة لمن لم يستطعن الزواج أو لا يحتجن إليه أو لا يرغبن فيه، فينبغي أن تتاح لهن نفس فرص العمل المتاحة للرجال<sup>(٢)</sup>.

\*\*\*

وفي الفصل الأول من كتابه «استبعاد النساء» الذي جعلنا عنوانه «قانون القوة» أو «قانون الغاب»<sup>(٣)</sup>. يعترف منذ البداية بصعوبة مناقشة «قضية المرأة» أو الحديث عنها، فهي

(١) ظلت العلاقة بينهما إلى أن توفي زوجها في إبريل عام ١٨٤٩ فتزوجها «مل» في إبريل عام ١٨٥١ أي بعد واحد وعشرين عاماً من علاقه بها، فوضع بذلك حداً لأقارب الناس. وقد كانت هذه العلاقة - بامراً متزوجة - موضع شك وريبة بل ونفور واحتقار بين أصدقائه ومعاصريه. وأن كان «مل» يشهد بسمو أخلاقها، ويرفعها إلى أعلى مراتب التقدير والاحترام. ويؤيده في ذلك بعض شراحده، وأن كانوا يعتقدون أن هذه «العلاقة الريبة» جاءت من برودة مل الجنسية. وهم يستدلون على ذلك من حديثه عن العملية الجنسية التي لا يذكرها إلا باسم «العملية الحيوانية» راجع في ذلك كتاب «الآن ريان» السالف الذكر عن جون ستيورات مل ص ١٥٤.

(٢) Alan, Rayan: J.S.Mill, Routledge & Kegan paul - London 1954, p. 154.

(٣) لم يوضح «مل» عنواناً لأي فصل من فصول كتابه الأربعة، وقد استوحينا عنوان كل فصل من مضمون حديثه.

قضية تلتخص في إدانة المبدأ الذى ينظم العلاقات الاجتماعية القائمة بين الجنسين ، والكشف عن أنه مبدأ فاسد من جذوره ، لأنه يقوم على أساس تبعية أحد الجنسين (النساء) للجنس الآخر (الرجال) ، وهو مبدأ ينبغي هدمه ليحل محله مبدأ المساواة الكاملة التى لا تسمح بوجود ميزة لجانب على جانب آخر. وهو يرى أن مبدأ «التبعية واسترقاق النساء» الذى يعوق تقدم المجتمع ويمنعه من التطور، قد تغلغل فى نفوس الرجال على نحو يجعل من الصعب مناقشته مناقشة عقلية، وذلك لأربعة أسباب على النحوالتالى:

أولاً: يستند هذا المبدأ إلى المشاعر والعواطف والانفعالات أكثر من اعتماده على العقل والمنطق، ومن هنا كانت قضية تحرير المرأة تشبه من هذه الزاوية قضية تحرير الزوج فى الولايات المتحدة الأمريكية التى وجد المدافعون عنها صعوبة بالغة فى اقناع الناس «بالعقل» على تغيير مشاعرهم المتأصلة فى أعماق نفوسهم! بل هناك أسباب كثيرة تجعل المشاعر المتصلة بقضية المرأة أشد غوراً، وأعمق جذوراً ، من كل المشاعر التى تتجمع حول الأنظمة والعادات القديمة وتمحيها.

**ثانياً:** لأن عبء الاثبات، دائماً يقع على الجانب الإيجابى، «فالبينة على مَنْ ادعى...»، فإذا ما اتهم شخص بارتكاب جريمة قتل ، كان على مَنْ يتهمونه إثبات جرميته وليس العكس ، أعنى ليس عليه هو أن يثبت براءته. ومن ثم فقد كان المفروض فى قضية المرأة أن يقع عبء الاثبات والبرهان على مَنْ يقفون ضدها ويحرمونها من حقوقها المشروعة، لكن ذلك لا يحدث، وبذلك ترى الرجال يناقضون فرضاً مزدوجاً هو معارضة الحرية وتأييد التحيز، ومن ثم ينبغي أن يفرض عليهم تقديم الدليل الحاسم دفاعاً عن قضيتهم.

**ثالثاً:** يقول «مل» إن القارئ يتوقع منى أن أدحض جميع الحجج التى تؤيد الاثبات، غير أن المشكلة هى أن قضية الوضع السيئ للمرأة تدعمها العادات والتقاليد التى يقدها الناس، كما تدعمها المشاعر القوية.

وأخيراً: تصبح الصعوبة بالغة عندما يحاول المرء التأثير على الناس وإقناعهم عن طريق «عقولهم» ضد مشاعرهم وميولهم العملية، لاسيما إذا كان إيمانهم بالعادات والتقاليد

والشعور العام أكثر مما ينبغي كما ذكر إلى درجة قد تبلغ حد التقديس . بل إنهم يعتقدون أن انتشار عادة من العادات وبقائها ردحا من الزمن دليل قوى على تحقيقها لأغراض محمودة فلا يصح أن نقول عنها إنها «عادة مذمومة»<sup>(١)</sup> .

ويعتقد «مل» أن الوضع الحالي للمرأة قد نشأ منذ البدايات الأولى للمجتمع البشرى ، ففي فجر التاريخ وجدت المرأة نفسها فى حالة عبودية لرجل ما ، ربما بسبب ضعف قواها البدنية ، ثم بدأت القوانين والنظم السياسية ، كما هى الحال دائما ، بالاعتراف بالوضع القائم ، والعادات والعلاقات الموجودة بالفعل ، ثم أحالت هذه الوقائع إلى قوانين لأن القوانين ليست سوى تلخيص للأوضاع ، والاعتراف بالعلاقات ، التى تكون موجودة فعلا بين الأقوياء ، وهى بذلك تحيل الوقائع المادية إلى حق قانونى ، وتضفى عليها مشروعية بإقرارها بواسطة المجتمع ! .

والواقع أن الناس لا تعرف سوى النزول اليسير عن مدى سيطرة «قانون القوة» أو «قانون الغاب» ، بوصفه القاعدة التى كان معترفاً بها للسلوك العام طوال القسم الأكبر من تاريخ الجنس البشرى ، ولم يكن أحد يخجل من هذا القانون ، حتى أن أرسطو ، المعلم الأول ، وضع نظرية شهيرة عن الرق<sup>(٢)</sup> ، تؤيد هذا الوضع السيئ للعلاقات الإنسانية . وإذا كان الرجل قد مارس قوته البدنية لاشباع حاجاته ، ولتحقيق مصالحه الخاصة ، فقد مارسها أيضا مع النساء فكان «خطف» المرأة يعبر عن شجاعة نادرة ، كما جرت العادة فى بعض المجتمعات البدائية أن يقوم العريس بخطف عروسه لظهار هذه الشجاعة النادرة ، رغم أن القبيلة كلها تعلم أنهما فى طريقهما إلى الزواج . وإذا كان الرجل قد مارس قوته البدنية فى مجالات كثيرة فإن له هنا ميزات وتسهيلات أكثر من أى مجال آخر لمنع الثورة ضده . فكل أنثى من المستعبدات تعيش تحت كف رجل من «السادة» ، وتكاد تكون فى يده

(١) يضرب «مل» مثلا لسيطرة العادات والتقاليد ، والمشاعر التى تتكون نتيجة للألف والعادة ، دهشة سكان المناطق النائية من العالم عندما يعرفون لأول مرة شيئا عن الجمل ، لاسيما أنها تحت حكم «ملكة» فالأمر يبدو لهم غير طبيعى تماما حتى ليكاد يكون أمرا غير قابل للتصديق . فى حين أنه يبدو طبيعيا تماما بالنسبة للرجل الانجليزى الذى اعتاد عليه ، ومع ذلك فالتناقض بين المفارقات الغريبة أن الانجليز يشعرون أنه من غير الطبيعى أن تكون المرأة جندية أو عضوا فى البرلمان مجرد أنهم لم يألفوا هذا الوضع ! .

(٢) انظر عرضنا لهذه النظرية فى كتابنا عن «الطاغية» : دراسة فلسفية تصور من الاستبداد السياسى ، الطبعة الثالثة - مكتبة منبولى بالقاهرة عام ١٩٩٧ ص ١٦١ وما بعدها .

تماما، وفي علاقة وثيقة مع هذا السيد أكثر بكثير من علاقاتها بزميلاتها من بنات جنسها.

\*\*\*

لكن قد يقال إن سيطرة الرجال على النساء ليست سيطرة قوة، ولا هي تطبيق لشريعة الغاب، لأن النساء يقبلنها طوعية، وعن رضا، وبلا تدمير أو شكوى—غير أن هذا الاعتراض مردود عليه من زاويتين:

الزاوية الأولى: أن استسلام النساء وخضوعهن لا يعنى القبول والرضا طوعية فهناك عدد كبير من النساء لا يقبلن هذا الوضع، وعندما أتيح للمرأة أن تعبر عن مشاعرها بالكتابة، سجل عدد متزايد متهم احتجاجهن على وضعهن الاجتماعي الراهن. بل لقد تقدم آلاف من النساء إلى البرلمان الإنجليزي للسماح لهن بالاشتراك في الاقتراع العام.

الزاوية الثانية: إذا كانت الكثرة الغالبة من النساء تستسلم للوضع الراهن، فنبغى علينا أن نتذكر أنه ما من طبقة مستعبدة طالبت بالحرية الكاملة مرة واحدة، فعندما ثار النبلاء في إنجلترا في وجه الملك، فإن عامة الشعب لم تطلب سوى تخفيف عبء الضرائب، وتخليصها من الاضطهاد الشديد الذي تعاني منه على يد موظفي الملك. فمن القواعد المعروفة أن من يعيشون تحت السيطرة لفترة طويلة لا يبدأون قط بالمطالبة بالقضاء على السلطة نفسها، بل تعديل استخدامها بطريقة تعسفية تنطوي على ظلم واضطهاد.

أضف إلى ذلك أن الرجال لا يريدون أن تكون المرأة المرتبطة بهم مجرد عبد، بل تراهم يرغبون في أن تكون عبداً بإرادتها ورغبتها وليس بالاكراه. ومن ثم فقد استخدموا جميع الوسائل لاستعباد عقول النساء، وها هنا لعبت التربية دوراً بارزاً لتحقيق هذا الغرض. وهكذا تنشأ المرأة على أن المثل الأعلى لشخصيتها هو النقيض المباشر لشخصية الرجل. فإذا كانت للرجل إرادة حرة، وقدرة على ضبط النفس، فإن المرأة ليست لها هذه الخصال، بل هي تتميز على النقيض بالخضوع والاستسلام والطاعة لأوامر الرجل وسيطرته. فجميع القواعد المقررة في المجتمع: الاخلاقية والاجتماعية والتربوية تؤكد لها أن واجب النساء، بل وطبيعتهن، أن يعشن للآخرين، وأن ينكرن أنفسهن انكاراً تاماً، وأن

تتجه عواطفهن نحو الرجال الذين يرتبطن بهم، أو نحو الأطفال. ومعنى ذلك كله أن العادات والتقاليد والعرف لعبت الدور الأساسي في تشكيل الوضع الراهن للمرأة. غير أن العادات، مهما تكن عامة وشائعة، لا تصلح أن تكون الأساس في الحكم على الأوضاع الراهنة التي تستعبد النساء، وتضعهن في حالة خضوع للرجال، بل هي عادات وتقاليد سيئة ينبغي أن تزول كلما تقدم المجتمع البشرى.

ويعتقد «مل» أن الخاصية الأساسية التي تميزت بها المجتمعات الحديثة هي القول بأن الموجودات البشرية لم تعد تولد في أوضاع محددة سلفاً، وإنما تولد حرة في استخدام ملكاتها وما يتاح لها من فرص في تحقيق المصير الذي تروجه، وذلك عكس ما كانت تأخذ به المجتمعات القديمة التي ذهبت إلى أن الفرد يولد في مركز اجتماعي محدد وثابت فكما أن بعض الناس يولد أبيض وبعضهم الآخر يولد أسود، فإن البعض يولد عبداً والبعض الآخر يولد من نبلاء الاقطاع أو من الدهماء. وحتى بين طبقات الصناع لم يكن في وسع أحد أن يشتغل بالمهنة سوى من يولد عضواً فيها. أما الآن فقد زال هذا التصور، وأصبح يترك للفرد حرية الاختيار، بلا قيد، للعمل الذي يريده، ولقد جاء ذلك ثمرة ألف عام من التجربة!

لكن لا يزال تقييد النساء هو الحالة الوحيدة في البلاد المتقدمة في العصر الحاضر التي تحدد فيها القوانين والأنظمة لشخص منذ مولده أنه ممنوع طوال حياته من الدخول في منافسة من أجل أشياء معينة. ومن ثم فإن التحريم الذي تخضع له النساء بمجرد واقعة مولدهن، هو المثل الوحيد من نوعه في التشريع الحديث. وليس هناك حالة أخرى غير هذه الحالة التي تشمل نصف الجنس البشرى فتُحرّم عليها وظائف وأعمال وأنشطة معينة بسبب «صدفة المولده» التي لا يستطيع أحد أن يتغلب عليها!

وهكذا يدور الكتاب حول الاسترقاق الذي يبيحه القانون المستمد من عادات وتقاليد عفا عليها الزمان، وأسلوب الكتاب، والمقدمات التي ينطلق منها، تشبه ما هو موجود في كتاب «الحرية» حيث يدافع في صفحات طويلة عن الأفكار الليبرالية التي يؤمن بها، وربما كان أهمها الفكرة التي تقول أنه لا يوجد شيء في هذه الدنيا يستحق التضحية بحرية الفرد، ومن ثم فكل امرأة يعولها زوجها - حتى ولو كانت رعايته لها جيداً - قد

باعث، فى الواقع، حرمتها بشمن بخص عندما استبدلت بها الطعام والمأوى. ولا يمكن لأى إنسان حر أن يفكر فى مثل هذه الصفقة دع عنك أن يقبلها، وهى فضلا عن ذلك لا يمكن أن توجد فى مجتمع يوصف بأنه مجتمع حر.

\*\*\*

ومن العناصر البارزة فى كتاب «استعباد النساء» اهتمام «مل» بعلم الانثولوجيا Ethnology أى علم الأعراق البشرية (وإن كان مل يعتقد أنه علم الأخلاق، أو هو يقابل فن التربية بمعناه الواسع). كما أن «مل» ينتقد فى كتابه الفكرة الدافعة للانتشار والتي تقول إن العلاقات البشرية القائمة مسألة «طبيعية». ودخل منذ بداية الكتاب فى معركة عنيفة ضد الخلط المبتذل فى تفكير الناس الذى يوحد بين العادات الاجتماعية وإرادة الله، أو بين هذه العادات والطبيعة. كما يهاجم طول الكتاب ما يسمى «بطبيعة المرأة» ويرى أننا لا نعرف على وجه التحديد ما هى «طبيعة الأنثى» التى تختلف عن طبيعة الذكر، وكل ما نعرفه أن شخصية المرأة تشكلت من نوع التربية التى نشأت عليها منذ الماضى السحيق... وما يتوهمه الناس من فروق جوهرية بين الجنسين مرده إلى الظروف الاجتماعية التى اكتسفت حياة كل منهما. ولو كان التمايز بين الرجل والمرأة يعود إلى اختلاف «طبيعة» كل منهما، ما احتاج الأمر إلى قوانين تحمى سيادة الرجل، وتكفل عبودية المرأة. وإذا كانت طبيعة المرأة هى التى عاقبتها عن أداء بعض الوظائف، فلماذا لجأنا إلى سن القوانين لاقرار عجزها وإزالة أهليتها لمزاولة هذه الوظائف؟! إن العدالة كانت تقتضى أن نترك المرأة والرجل - منذ الماضى السحيق - فى ميدان المنافسة الحرة، وكان المنتظر أن يعضى كل منهما إلى حيث تؤهله قدراته، وعندئذ كانت تتكشف حقيقة كل منهما. وما من شك أن البشرية لو غيرت الأوضاع الاجتماعية الجائرة التى عاشرت المرأة فى ظلها لما وجدنا اليوم فروقا جوهرية - من الناحية العقلية والجسمية - تميز بين المرأة والرجل. ولكن قانون القوة لا يزال قاعدة العلاقة التى تقوم بين الجنسين، وهو قانون يحتفظ بكل آثاره الهمجية، ومع هذا يرتضيه عالم متمدين ينزغ إلى الرقى وينشد التقدم. وهكذا يعلن «مل» أن التراث الذى يحكم العلاقة بين الرجل والمرأة تراث متخلف عفا عليه الزمان منذ أصبحت القوة البدنية لا توضع فى الحسبان. ويسخر من الذين

يدافعون عن القوة البدنية عند الرجال ويعتبرونها «ميزة» وتفوقاً يتمتع به الرجال دون النساء، ويتساءل، في تهكم، أتراهم حقاً على استعداد للدفاع عن القوة البدنية عند «الفيل» ويعتبرونها، بنفس المنطق، «ميزة» وعلامة تفوق تتمتع بها «الفيلة» دون المجرعات البشرية؟ أنه لمن الخلف اللامعقول أن تبقى على هذه الخرافات القديمة أو أن تتمسك بها<sup>(١)</sup>.

ويتوقف «مل» طويلاً، في الفصل الثاني عند «أوضاع الزواج» مادام الزواج هو «المصير الذى حدده المجتمع للنساء». لقد كان المفروض أن تبذل الجهود ليصبح الزوج مقبولا عند النساء بحيث لا يكون لديهن أى مبرر للأسف من أنهن حرمن من أى اختيار آخر، لكن إذا كانت المرأة فى المجتمعات البدائية تؤخذ بالقوة أو يبيعها والدها لمن يشاء، فما زال للأب، فى كثير من المجتمعات الأوروبية، حق التصرف فى ابنته بتزويجها لمن يتراءى له دون أدنى اعتبار لرغبتها. والحق أن قوانين الزواج فى عصر «مل» لم تكن منصفة للمرأة على الإطلاق. فهى إذا تزوجت حرمت من حق التملك، لأن ممتلكه ولو كان قد آل إليها عن طريق الميراث يؤول إلى زوجها. وهى إذا تركت منزل الزوجية لا تستطيع أن تأخذ شيئاً معها لا أطفالها ولا أى شيء مما كانت تملكه. كما أن المجتمع قد أنكر عليها أى مصير آخر فى الحياة سوى أن تكون خادمة لشخص مستبد، بل لا يسمح لها القانون بالقيام بتجربة الزواج سوى مرة واحدة. إن بعض قوانين الرق تجعل فى استطاعة العبد أن يجبر سيده قانوناً على بيعه إذا ما تعرض لظروف معينة مثل إساءة استخدام السلطة. ولكن مهما بلغت إساءة استخدام الزوج لسلطته – فضلاً عن خيانتة الزوجية لها – فإن الزوجة فى إنجلترا لا تستطيع أن تتخلص من معذبها! ولهذا كله فقد أعلن «مل» عندما اقترن بصديقته «هاريت» إن زواجه منها لن يفقدها حقاً من حقوقها التى تتمتع بها قبل الزواج، فما يبيعى أن يقضى زواج امرأة على حق لها، ولا أن يكون مبرراً للعبدان على فرديتها واستقلال شخصيتها. فإن قيل إن هناك أزواجاً طيبين يعاملون زوجاتهم معاملة طيبة، قلنا إن القوانين توضع للسئين، لا للطيبين من البشر، والزواج ليس نظاماً موضوعاً

---

Alan Ryan: j.S.Mill p.156. (١)

للقلة المختارة. إن أحدا لا يطلب من الرجل قبل حفل الزواج أن يثبت بشهادة الشهود أنه جدير بممارسة السلطة المطلقة التي يمنحها له الزواج!

وإذا كانت الأسرة في أفضل صورها مدرسة الحب، والتعاطف، والحنان، وإنكار الذات، فهي بالنسبة لرب الأسرة مدرسة للسلطة والعجرفة والأنانية المستترة: فحتى رعاية الأطفال أو العناية بالزوجة إنما يتم من زاوية أنهم جزء من ممتلكاته ومصالحه الشخصية، بحيث تشكل سعادتهم الفردية، من كل وجه، تبعاً لما يفضله ويرغب فيه.

وإذا قيل لنا إن الزوجة تستطيع أن تجعل حياة الزوج جحيماً لا يطاق، وفي استطاعتها - بهذه القدرة على «الكسدة» أن تنفذ رأيها في كثير من الأمور سواء أكان من حقها أن تفعل أم لا - كان ردنا: إن هذه الوسيلة لحماية الذات لاتصلح إلا لنوع معين من النساء سليات اللسان. فهي سلاح المرأة المشاكسة المزعجة.

وفضلاً عن ذلك فإن قدرة الزوجة على إزعاج زوجها لاتؤدي - في الأعم الأغلب - إلا إلى طغيان مضاد، بل إنها قد تجعل الزوج «الطيب»، يجتح إلى الطغيان!

ويعتقد «مل» أنه ليس ثمة ما يعرض الزوجة عن إهمال زوجها لها أوتهموره أو معاملته السيئة. وقد بدأ اصلاح هذه القوانين وتعديلها بعد عقدين من الزمان<sup>(١)</sup>. ومع ذلك فيصعب أن نقول إنها انتهت الآن تماماً حتى في إنجلترا نفسها! فحقوق الزوجة في حماية نفسها ضد الاضرار البدنية التي يلحقها بها زوجها لا تزال قليلة. ولقد كتب «مل» عدة مقالات في الصحف -ربما بتشجيع من زوجته هاريت - يلفت فيها انتباه المجتمع إلى واقعة أن القانون لا يقوم بحماية الزوجة إذا أهينت أو ألحق بها الأذى، وهي التي تجبر على الحياة تحت سقف واحد مع من يهينها أو يؤذيها، وكانت شكوى «مل» من التقاليد والقوانين القائمة، متوقعة بعد كتابه «عن الحرية». لقد وقع الرجل في مجتمعه فريسة

(١) بدأ تعديل هذه القوانين في إنجلترا تدريجياً بعد وفاة مل عام ١٨٧٣. فاعرف القانون الانجليزي عام ١٨٨٢، متأثراً بنضال فيلسوفا، بحق المرأة المتزوجة في الامتلاك أسرة بزوجها، وحول للأُم حق الاشراف على أبنائها أسرة بالأب، وتوالت القوانين التي قطعت بصرة المرأة في الميدان السياسي والاجتماعي حتى نالت عام ١٩١٨ حق الاشتراك في الانتخابات النيابية، متى بلغت الثلاثين من عمرها. وبعد عشر سنوات عُدل السن إلى الواحدة والعشرين، وأُتيحت لها عضوية مجلس العموم... الخ. مما يجعلنا لانفقد الأمل في تعديل القوانين الجائرة في مجتمعاتنا العربية!



لعادات استبدادية وأصبحت شخصيته، إلى هذا الحد متوحشة، أو على الأقل فظة، بينما وقعت المرأة فريسة لعادات أخرى هي الخنوع والاستسلام والانضواء تحت مظهر كاذب، فضلاً عن التبعية والخضوع الذليل، ومن هنا أصبحت شخصيتها ضعيفة.

وربما اعترض معترض، على وصف الزوج بأنه شخصية مستبدة، متسانلاً: كيف يمكن لأى مجتمع أن يوجد بغير حكم؟ أنه لابد في الأسرة، كما هو الحال في الدولة، أن يكون هناك شخص تُرجع إليه الأمور، ويكون بمثابة الحكم النهائي.

ويجيب «مل» على هذا التساؤل بقوله: لاشك أنه توجد في الأسرة أمور يومية ينبغي اتخاذ قرار بشأنها وهي أمور ومشاكل قد لا تستطيع أن تحل نفسها بنفسها بالتدريج، ولا يمكن أن تتطلع إلى حل وسط بل ينبغي لارادة شخص واحد أن تتخذ فيها قراراً، وأن تقسم السلطات بين الاثنين بحيث يصبح كل منهما حاكماً مطلقاً في القطاع الخاص به. ولا يمكن للقانون أن يضع هذا التقسيم مقدماً، أو أن يتحدد سلفاً في عقد الزواج اللهم إلا بموافقة الطرفين. وأن كان للزوج عادة، بعض الميزات فهو الأكبر سناً في معظم الحالات، كما أنه مصدر دخل الأسرة، إذا لم تعمل المرأة، الذي يجلب لها وسائل العيش.

وهنا نصل إلى فكرة «مل» عن «النّد» أو «النظير» التي يرى أنها الحل الأمثل للمشكلات الناجمة عن أوضاع الزواج الحالية. فإذا كانت التربية الأخلاقية للبشر قد ظلت حتى الآن تنبثق أساساً من قانون القوة الذي يخلق السيد والعبد، بحيث يصبح «النّد» هو العدو، فإن هذا الوضع ينبغي أن يتغير لأن القواعد الأخلاقية التي تنبثق عنه هي أساساً علاقة أمر وطاعة، مع أن المفروض أن الأساس الطبيعي هو المساواة، وليس الأمر والطاعة سوى حالات استثنائية في الحياة. أما التعامل على قدم المساواة فهو ينبغي أن يكون القاعدة العامة للمجتمع الديمقراطي.

والواقع أن الزواج الذي يتم بين أنثاء أو نظراء متساوين بصفة خاصة في التعليم والثقافة، وفي عدم اخوف، والشعور بالأمان، هي تجربة مشجعة ومغرية أكثر بكثير من تجربة الزواج بين طرف أعلى وطرف أدنى، والرجال الذين يعملون على ترك النساء في حالة من التبعية، يمنعون أنفسهم من الاستفادة من نصف مواهب العالم. وهم بذلك

يفشلون في إقامة حياة زوجية سعيدة، كما يفشلون من الاستفادة مما كان يمكن للنساء القيام به في تنظيم المجتمع ليكون أكثر كفاية وعدالة وإنسانية . وقصلا عن ذلك فإنهم يمتنعون أنفسهم من الاستفادة من التجربة العاطفية التي يقدمها نصف الجنس البشري، إن الزواج بين أطراف أو شركاء غير متجانسين لا يقدم متعة لأي منهما، بل قد يؤدي إلى شقاء دائم. في حين أن الزواج الذي يتم بين أنداد ونظراء متساوين فهو شيء مختلف عن ذلك أتم الاختلاف. ومن هنا فإن «مل» يدعو إلى إقناع المرأة رحثها على المطالبة بتركيز قدر من الحرية والمساواة. وإذا كانت هناك مجموعة من النساء الطيبات يعتقدن أنهن سعداء على نحو ما هن عليه، فإن علينا توعيتهن بأن هذه سعادة زائفة. وأن عليهن أن يطمحن إلى سعادة أفضل وإلى حياة أرقى تنبعث من احترام الذات وتنبع من الشخصية المستقلة<sup>(١)</sup>. وإذا كانت أخلاق العصور الأولى قد قامت على أساس الالتزام باخضوع للسلطة، فإن أخلاق العصور التالية، قد قامت على حق الضعيف في أن يقوم القوى بحمايته. ومعنى ذلك أنه كانت هناك أخلاق الخضوع، ثم جاءت بعدها أخلاق الفروسية، والشهامة، والكرم. وقد آن الأوان لتحقيق أخلاق العدالة. وكانت المجتمعات كلما تقدمت في الماضي نحو المساواة تأكدت العدالة كأساس للفضيلة. وهكذا أعلن، نظرياً، على الأقل أن حقوق الوجود البشري، بما هو كذلك، حقائق أساسية مقبولة تسمو على اختلافات: الجنس، والعرق، والطبقة، والمركز الاجتماعي... الخ.

غير أن الحقيقة الأساسية للبشر هي التنفيذ العملي لهذه الحقوق، والعيش معاً في سلام، بحيث لا يطلبون لأنفسهم شيئاً إلا ما يسمحون به للآخرين. وينبغي أن يسود هذا المبدأ حياة الأسرة فلا تكون العلاقة بين الزوج والزوجة علاقة قيادة وتبعية بل علاقة الند بالند. وقد يكون من المناسب تقسيم الواجبات بينهما، فيقوم الرجل بالحصول على الدخل (في حالة عدم عمل المرأة) وتقوم الزوجة بالاشراف على الانفاق المالي، بحيث تتولى الزوجة إلى جانب المعاناة البدنية في حمل الأطفال، والمسؤولية الكاملة في العناية بهم وتربيتهم في سنواتهم الأولى - القيام بعملية تنظيم وانفاق مايكسبه الزوج مما يحقق الراحة للأسرة.

وقد شدّد «مل» على موضوع الطلاق والزواج مرة أخرى، حتى أن أصدقائه ذهبوا إلى أن آراءه كانت في هذا الصدد بالغة العنف، أما هو فقد كان يرى أن من حق أولئك

الذين فشلوا فى الحصول على السعادة مرة، أن يحاولوا مرة أخرى، وأن يُسمح لهم بذلك.

\*\*\*

بقى أن نختم هذا الجزء بالحديث عن «الدين» ومناقشة بعض الآراء التى ساقها «مل» فى هذا الموضوع:

يعتقد «مل» أن أنصار حرمان المرأة من حقوقها والابقاء على استعبادها يلجأون فى بعض الأحيان إلى الدين الذى يفرض، فى رأيهم، واجب الطاعة على الزوجة. ومن ثم كان خضوع الزوجة وطاعتها له «حكماً من أحكام الدين»، معتمدين فى ذلك على أقوال القديس بولس: «أيتها النساء اخضعن لرجالكن كما للرب، لأن الرجل هو رأس المرأة، كما أن المسيح هو رأس الكنيسة»<sup>(١)</sup>.

وجواب «مل» هو أن القديس بولس يقول أيضاً «أيها العبيد أطيعوا فى كل شيء ساداتكم»<sup>(٢)</sup>. وهذا يعنى أن القديس بولس يعترف بالأمر الواقع، فلم تكن من مهمته ولا هو مما يتفق مع غرضه «الذى هو نشر المسيحية» أن يحض الناس على التمرد ضد القوانين القائمة. ومن هنا فإن القديس بولس كان يقبل جميع الأنظمة الاجتماعية على نحو ما هى عليه فى عصره، غير أن ذلك لا يعنى عدم الدعوة إلى تغييرها وتحسينها كلما لاحت الفرصة وجاء الوقت المناسب، ولا لكأن عبارة «ليس من سلطان إلا من الله، والسلاطين الكاثبة هى مرتبة من الله .. الخ»<sup>(٣)</sup> تُقدّم تبريراً وتصديقا للاستبداد العسكرى بوصفه الصورة المسيحية الوحيدة للحكم السياسى، أو هى تعنى الأمر بالطاعة السلبية لهذا الاستبداد.

وليس لدينا اعتراض على تأويل «مل» لعبارات القديس بولس فقد سبق لنا أن ذكرنا رأينا فى هذا الموضوع فى مكان آخر<sup>(٤)</sup>. ولكننا نريد أن نقف عند عبارة غريبة ذكرها «مل» بعد هذا الحديث مباشرة ويقول فيها «إن القول بأن المسيحية تتجه نحو

(١) الرسالة الأولى إلى أهل أفسس الاصحاح الخامس ٢٠: ٢٢ - قارن كتابنا «الفيلسوف المسيحى.. والمرأة» ص ٥٤ وما بعدها وهو العدد الثالث من هذه السلسلة، مكتبة مديبولى بالقاهرة عام ١٩٩٦.

(٢) رسالة القديس بولس إلى أهل كورنثوس الاصحاح الثالث: ٣٣-٣٥. وقارن كتابنا «الطاغية: دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسى» الطبعة الثالثة، مكتبة مديبولى بالقاهرة عام ١٩٩٧ ص ١٩٦ وما بعدها.

(٣) رسالة القديس بولس إلى أهل رومية: الاصحاح الثالث عشر: ١-٣.  
(٤) فى كتابنا عن «الطاغية» الذى سبق ذكره فليرجع إليه من يشاء.

الحفاظة على الصورة القائمة للحكم والمجتمع، وحمايتهما من التغير، يعنى الانحطاط بمستواها، وردها إلى مستوى الاسلام والبرهمية. مع أن المسيحية لم يقصد بها ذلك ولهذا السبب وحده كانت ديانة الجزء التقدمى من البشر، فى حين كانت البرهمية والاسلام أديان الأجزاء الجامدة، أو بالأحرى الأجزاء المنهارة، لأنه لا توجد مجتمعات جامدة. لقد كان هناك فى جميع العصور المسيحية الكثير من الناس الذين حاولوا أن يجعلوا المسيحية على هذا القدر من الجمود، كما أرادوا تحويلنا إلى نوع من المسلمين المسيحيين، وتحويل الكتاب المقدس إلى قرآن، وبذلوا جهودا مضنية لتحريم كل إصلاح، وكانت قوتهم عظيمة..».

تلك هى العبارة الغريبة التى نريد أن نقف عندها قليلا، وهى تدل دلالة واضحة على أن الفيلسوف الكبير لم يكن يعلم عن الاسلام شيئا، كما أنه لم يقف على وضع المرأة وحقوقها فى هذه الديانة، وإنما استمد معلوماته من مصادر مفروضة أو من أوضاع المسلمين المتردية، فظن أن هذا هو ما يأمر به الاسلام! ذلك لأن القاعدة الكلية فى الاسلام هى أن النساء متساويات مع الرجال... ولهن مثل الذى عليهن بالمعروف» (البقرة ٢٢٨). وللمرأة قبل الزواج شخصيتها المدنية المستقلة عن شخصية أبيها أو من تحت رعايته، فلا يجوز أن تتزوج كرها ففى الحديث الشريف «تستأمر النساء فى أبضاعهن، واليب يعرب عنها لسانها، واليكر تستأمر فى نفسها، فإن سكنت فقد رضيت». أيضا «الأيح أحق بنفسها من وليها..» وإذا كان ذلك لا ينفذ فى المجتمعات الاسلامية حيث تكره الفتاة على زيجة معينة، فإنا هنا هو خطأ المسلمين لا الاسلام. وخطأ العادات والتقاليد التى أضفوا عليها قدرا من القداسة حتى حلت محل مبادئ الدين السامية، حتى وأن تشددوا بها فى كل مناسبة دون أن يربطوا بين المثال والواقع!

وتستمر شخصية المرأة المدنية- الشخصية المستقلة الكاملة- حتى بعد الزواج فالزواج فى الاسلام لا يفقد المرأة اسمها، ولا أهليتها فى التعاقد، ولا حقها فى التملك. بل تظل المرأة المسلمة بعد زواجها محتفظة باسمها واسم أسرتها، وبكامل حقوقها المدنية، وأهليتها فى تحمل الالتزامات، وإبرام مختلف العقود من بيع وشراء، ورهن،

وهية، ووصية وما إلى ذلك. ومحتفظة بحقها في التملك تملكاً مستقلاً عن غيرها؛ فلها ثروتها الخاصة، وذمتها المالية، وهى فى هذا كله مستقلة عن شخصية زوجها، وفروته، وذمته، ولا يجوز للزوج أن يأخذ شيئاً من مالها، بل ولا يحق له أن يسترد شيئاً كان قد أعطاهما إياه: «ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتهم من شيئاً» (البقرة ٢٢٩) «وأتوا النساء صدقاتهن نحلة» (النساء-٤) ولا يحل للزوج أن يتصرف فى شيء من أموالها إلا إذا أذنت له بذلك أو وكلته فى إبرام عقد بالنيابة عنها.

أما الآيات الكريمة- التى أسىء تفسيرها طويلاً، وقام الرجل بتأويلها حسب مزاجه ومصالحه الخاصة- مثل «وللرجال عليهن درجة» (البقرة ٢٢٨) «والرجال قوامون على النساء» (النساء-٣٤) فهى لاتحدث عن الرجل والمرأة باطلاق، بل عن العلاقة بين الزوج والزوجة داخل الأسرة، ولما كانت الأسرة مفهوماً أخلاقياً، أساساً، وليست مفهوماً سياسياً، ولما كان دور الأسرة هو تربية الأطفال وغرس القيم، تطلب الأمر أن تتجمع الغيوط فى يد طرف يكون له «درجة» أعلى فى حسم الأمور الأخلاقية، لاسيما الأخلاقية منها بوجه خاص، وهى تكون عادة فى يد الزوج بوصفه مصدراً لدخل الأسرة، فالرجال قوامون على النساء بما أنفقوا من أموالهم- وهو ما ينادى به «مل» تماماً فليس وضع المرأة فى الأسرة متحطاً، وكيف يمكن أن نقول ذلك بعد ما ذكرنا لها من حقوق فى التملك والأهمية.. الخ؟ بل إن من الجائز شرعاً أن تكون «العصمة» فى يدها، وأن تقوم هى بتطبيق الرجل! فمن الغبن، إذن، أن يوضع الاسلام فى مرتبة واحدة مع البرهمية التى تعتبر الاستيلاء على المرأة بالقوة لتكون زوجة فى طبقة الكشاثرية (الجنود) وسيلة مشروعة! وهم يسمونها الزواج بطريقة الجبابة أو العمالة! بل حتى ولا مع اليهودية التى تبيح للأب بيع ابنته، وتجعل من الأرملة زوجة تلقائية لشقيق زوجها المتوفى رضيت بذلك أو كرهت!.

إن المرأة المتزوجة فى أوروبا كانت- على عهد مل- توصف بالقصور المدنى، فلا يجوز لها أن تهب شيئاً من مالها، أو أن تنقله إلى غيرها، ولا أن ترهن شيئاً.. الخ إلا باشتراك الزوج فى العقد وموافقة عليه موافقة كتابية! كما أنها، كما هو معروف، تفقد اسمها واسم أسرتها- بمجرد زواجها، وتحمل اسم زوجها وأسرته، وهذا يعنى فقدان

الشخصية المدنية واندماجها في شخصية زوجها.. كما سبق أن ذكرنا. وهي كلها أمور يرفضها الاسلام، وإن كان المسلمون بسبب تخلفهم يتركون جوهر الدين لتتحول العادات والتقاليد إلى أمور مقدسة لا ينبغي المساس بها!

\* \* \*

ويتحدث «مل» في الفصل الثالث عن «عمل المرأة» وهو يعتقد أن هناك مبدأ هاماً تحتمه فكرة المساواة العادلة بين الرجل والمرأة، وهو السماح للمرأة بالعمل في جميع الوظائف والمهن التي ظلت حتى الآن حكراً على الرجال. ولاشك أن تحريم عمل المرأة يعود إلى رغبة الرجل في الإبقاء عليها داخل الحياة المنزلية لأنه لم يعتقد بعد فكرة العيش مع شخص كفف أو ند أو نظير له، والا لوافق الرجل على أن من الخيف أن تستعبد نصف الجنس البشري من كثير من المهن والوظائف التي يمكن أن يكون لها دور بارز فيها، وذلك بأن يفرض عليها منذ المولد أنها لاتصلح إلا لعمل المنزل!

وكانت الحجة التي تساق ضد عمل المرأة تسير على النحو التالي:

من الخير للمرأة ألا تعمل، لأنها لن تقدر على العمل من ناحية، وذلك بسبب ضعفها، ولأنها من ناحية أخرى سوف يكون نجاحها باهراً في الأعمال المنزلية، كما أنها من ناحية ثالثة سوف تجد السعادة الحقيقية والراحة التامة في البيت! ثم تعلق نعمة الحجة قليلاً لتقول أن النساء بصفة عامة، أقل موهبة من الرجال من حيث القدرات والممتلكات العقلية، وأن أذكى النساء أقل في قدراتها العقلية من اتفه الرجال الذين يتولون حالياً القيام بالوظائف والأعمال المختلفة<sup>(١)</sup>.

---

(١) تلك هي في الواقع فكرة أرسطو التي استند فيها إلى بيولوجيات زائفة، وجعل من المرأة مخلوقاً أضعف في جميع القدرات من الرجل الذي هو الصورة بالمعنى الأرسطي، في حين أن المرأة هي «الهيولي»! وهو أحياناً يقول أنها ذكر «مشوه» أو «ناقص» أو عاجز.. إلى آخر هذه الأفكار الغربية التي سبق لنا مناقشتها (قارن كتابنا أرسطو.. والمرأة العدد الثاني من سلسلة الفيلسوف والمرأة- أصدرته مكتبة مدهولي بالقاهرة عام ١٩٩٦)- وهي للأسف الفكرة التي راجت في التراث الاسلامي، ولا تزال تتردد في المجتمعات العربية. لأنها صادفت هوى في نفوس الرجال. بل أحطيت بضرب من القداسة كما لو كانت وحياً من السماء، ولم يسأل المسلمون أنفسهم: لم يسايرون، في هذه الحالة، أفكار فيلسوف وثي ويغضون الطرف عما جاء في كتابهم المقدس ١٢. السبب أن المسألة هنا ليست مسألة دينية، وإنما هي تتبع أساساً من مصلحة الرجل، فلم يقل =

غير أن هذه الحججة باطلة في رأى «مل» لأن تجربة العصور الماضية- إلى جانب تجربة العصور الحديثة- أكدت قدرة النساء على القيام بنجاح بأى شىء، وكل شىء، يقوم به الرجال، وبطريقة مشرفة، بل الواقع يقول إن كثيراً من الوظائف الموجودة فى المجتمع يشغلها رجال أقل كفاءة وصلاحيه من العديد من النساء، ولو أنهم دخلوا معهن فى منافسة عادلة لهنزوا بسهولة، مع اعترافنا أن هناك عددا من الرجال يشغلون وظائف أخرى قد يكونون أصلح لها من النساء وتلك مسألة طبيعية توجد فى جميع ألوان التنافس.

وينتهى «مل» من ذلك إلى القول بأنه ليس من العدل، ولا من الانصاف، ولا من الأخلاق أن نكر حق النساء- مثل بقية الموجودات البشرية- فى اختيار العمل الذى يقمن به تبعاً لما يفضلنه على مسؤوليتهن. والواقع أن تحريم العمل على النساء لا يقتصر ضرره عليهن فقط، بل يلحق أيضاً بمن يستفيد من خدماتهن. فنحن عندما نحرم على أشخاص معينين مهنة الطب أو الخمامة أو عضوية البرلمان، فإن الضرر الناجم عن هذا التحريم لا يقع على عاتق هؤلاء الأشخاص وحدهم، بل يلحق أيضاً بمن يتعاملون مع الأطباء أو الخمامين أو ينتخبون أعضاء البرلمان، لأنهم سيحرمون من ثمار اشتداد المنافسة. ويركز «مل» بصفة خاصة على ثلاثة أمور هي:

**أولاً: حق الاقتراع أو التصويت Suffrage** أو المشاركة فى الانتخابات البرلمانية والبلدية. وكذلك حق المساهمة فى اختيار من سيتولى إليهم أية مهمة عامة، وإذا كنا نعطى المرأة الحق فى إختيار الزوج، ألا ينبغي بالأحرى أن نعطىها الحق فى اختيار من سيتولون حكمها وإدارة دفة الأمور فى البلاد؟

#### **ثانياً: الوظائف العامة:**

إذا كانت الأوضاع السياسية تستبعد، الرجال غير المناسبين من شغل الوظائف العامة، فإنها تستبعد أيضاً النساء غير الصالحات لشغل هذه الوظائف، ومن ثم فلوكنا نعرف أن هناك عدداً صغيراً من النساء يصلحن لهذه الوظائف، فإن القوانين التى تعلق =الاسلام يضعف قدرات المرأة العقلية، بل أشاد برجاجة عقلها ومهارتها فى إدارة دفة الحكم وشؤون الدولة، على نحو ما جاء فى قصة بلقيس ملكة سبأ. قارن امام عبدالفتاح امام: «الفيلسوف المسيحى.. والمرأة» ص ١٧٣ وما بعدها.

الباب في وجه هذه الاستثناءات لا يمكن تبريرها بالالتجاء إلى قدرات النساء بصفة عامة.

### ثالثاً: الفروق العقلية:

لا شك أن هناك فروقاً عقلية بين الرجال والنساء، ولكنها ليست سوى الأثر الطبيعي للاختلاف في التربية والظروف الاجتماعية والاقتصادية.. الخ لكنها لاتدل أبداً على أى اختلاف جذرى خلقتة الطبيعة. فلا شك أنه كانت هناك عباقرة على مدار التاريخ من النساء سواء فى العصور القديمة أو الحديثة، رغم القيود والظروف الاجتماعية الخانقة التى تعمل فيها المرأة<sup>(١)</sup>. ويسوق «مل» نماذج كثيرة من مجال السياسة نفسه الذى يقال إن المرأة غير قادرة على العمل فيه: فهناك الملكة اليزابث (١٥٢٣-١٦٠٣) التى حكمت إنجلترا (١٥٥٨-١٦٠٣) وكان عهدها من أزهى العصور فى التاريخ الانجليزى. وديبورا Deborah وهى امرأة من أنبياء اسرائيل «كانت قاضية، وكان بنو اسرائيل يصعدون إليها للقضاء». أو مثل جان دارك (١٤١٢-١٤٣١) القديسة والبطلة الفرنسية التى حاربت الانجليز الذين احتلوا وطنها وهزمتهم بإراداتها الحديدية فى كثير من المعارك، إلى أن تمكن منها المستعمرون وقبضوا عليها وحاكموها وأعدموها حرقاً. وقتل مثل ذلك فى ملكة إنجلترا العظيمة الملكة فيكتوريا (١٨١٩-١٩٠١) التى حكمت إنجلترا مايقرب من ثلاثين عاماً، وبلغت البلاد خلال حكمها الطويل أوج عظمتها وازدهارها حتى لقب العصر باسمها فقيل «العصر الفكتورى». ولولا أن الملكة فيكتوريا- أو الملكة اليزابث- ورثت العرش، لما أمكن أن يعهد إليها بأتم الأعمال أو أصغر الواجبات، ولا أدنى الوظائف السياسية التى أثبتت فيها كفاءة منقطعة النظير!

ومن العجيب أن الميدان الذى لايسمح للنساء القيام فيه بأى دور- وهو ميدان السياسة- هو الميدان الذى أثبتت فيه كفاءة عالية ومهارة نادرة. فعن طريق القرص الضئيلة جداً التى أتيحت لهن، والتى جاءت عن طريق الورثة، أثبتن جدارة فى الحكم وقدرة على تسيير أمور الدولة رغم أن نسبة الملكات فى التاريخ أصال كثيراً من نسبة

---

(١) راجع كتاب «نساء فلاسفة فى العالم القديم» أصدرته مكتبة مبدولى القاهرة ١٩٩٧ وهو العدد الرابع من سلسلة الفيلسوف.. المرأة و«نساء فلاسفة فى العالم الحديث» بإذن الله، وهو الآن تحت الطبع.



الملوك. بل تفوقن فى حالات كثيرة فى خصائص تُعدّ الضد المباشر لشخصية المرأة المألوفة التى راجت بيننا: فقد تميزن بالخزم، والحيوية، والصلابة، والدكاء، والجلد والشجاعة. وفضلا عن الملكات هناك الوصيات على العرش اللاتى كن حاكمات مرموقات للجنس البشرى. ويسجل التاريخ الفرنسى أن ملكين تركا إدارة الأمور سنوات طويلة لامرأتين، الأول: هو شارل الثامن (١٤٧٠-١٤٩٨) فقد كانت أخته «آن دى بوجيه» وصية عليه. وهى التى دبرت أمر زواجه من «آن دى برتيناى». أما الثانى: فهو لويس التاسع الشهير باسم لويس القديس (١٢١٤-١٢٧٠) الذى كانت أمه وصية عليه، كما كانت من أكبر مستشاريه حتى وفاتها. كما كانت مرجريت النمساوية (١٤٨٠-١٥٣٠) ابنة الامبراطور «مكسميليان الأول» نائبة عن الملك فى الأراضى المنخفضة، ووصية على ابن أخيها شارل الخامس (١٥٠٠-١٥٥٨) كما كانت من أكبر من أثر فيه فى شبابه، وهى تعد فى نظر المؤرخين أقدر شخصية سياسية فى عصرها فضلاً عن أن حكمها اتسم بالاعتدال والحكمة. وأمثال هذه الشخصيات السياسية كثيرة فى التاريخ الاسلامى أيضاً<sup>(١)</sup>. فهل من المعقول أن نذهب إلى أن أولئك الذين يصلحون لأكبر المناصب السياسية وأرفع المراتب فى الدولة لاقدره لهن على التكيف مع وظائف أقل...؟ وهل مما يقبله العقل أن نقول إن زوجات الأمراء وأخواتهم يمكن أن يكون لهن نفس قدرات الأمراء وكفاءتهم فى القيام بالعمل السياسى، إذا ما استدعى الأمر، أما زوجات وأخوات رجال السياسة والمواطنين العاديين، ورؤساء الشركات والمصالح العامة.. الخ فهن غير قادرات على القيام بعمل اخوتهم

(١) من أشهر الملكات فى التاريخ الاسلامى الملكة شجرة الدر التى حكمت مصر بعد وفاة زوجها الملك الصالح بن أيوب عام ١٢٤٠، ثم تزوجت الأمير «عز الدين أيبك» ليكون مجرد واجهة تحكم من وراءها، لكنه عندما حاول أن يغدر بها دبّرت له المؤامرة الشديدة فى قصرها بالقلعة وأمرت غلمانها بضربه بالسياق على رأسه حتى يموت «قارن كتابنا وأفكارنا.. ومواقف» ص ١١٣ وما بعدها أصدرته مكتبة مدبولى بالقاهرة عام ١٩٩٦. وهناك عائشة الخيرة ملكة غرناطة وزوجة الملك «على أبو الحسن» التى لعبت دوراً بالغ الخطورة فى توجيه الأحداث التاريخية فى الأندلس خصوصاً بعد أن استسلم زوجها لإغراء الألبانية «إيزابيل» التى أطلق عليها اسم «ثريا». صحيح أن الملك أقصى عائشة تلبية لرغبة جاريته، غير أن ذلك أدى إلى تحول قصر الحمراء إلى بؤرة للصراع السياسى، وهربت عائشة إلى خارجة وتظلمت سلسلة من الهجمات على القصر أدارتها بنفسها إلى أن سقط الزوج الغمان المنسحق تحت أقدام جاريته، وأجلست ابنها محمداً مكان أبيه، ووقفت إلى جواره تشاركه الحكم وكان ذلك عام ٨٨٧هـ..!

وأزواجهن؟ ذلك طبعاً وهم باطل والأدنى إلى الصواب أن نكشف عن السبب الحقيقي وهو أن الأميرات كن في مرتبة فوق عامة الرجال بسبب مركزهن الملكي، ولسن في مرتبة أقل بسبب جنسهن، ولهذا لم يجرؤ أحد قط أن يقول لهن إن الاشتغال بأمور السياسة، والاهتمام بشئون المجتمع عمل لا يليق بهن أو إنهن لا يصلحن للعمل في ميدان السياسة، وهكذا أتاحت لهن الفرصة، رغماً عن الرجال، لإظهار مواهبهن! فسيّدات الأسر الحاكمة هن السيدات الوحيدات في المجتمع اللائي يُسمح لهن بالاهتمام بنفس المجالات التي يهتم بها الرجال. ومن ثم لم يكن يشعرن بأى نقص عن هؤلاء الرجال! ويعتقد «مل» أن ذلك دليل واضح على أنه إذا ماترت الفرصة لطبيعة النساء لتنمو بحرية وبلا قيود- كالرجال- فلن تكون هناك فروق ولا اختلافات في الطباع والقدرات التي ستظهر وتعبّر عن نفسها، فالاختلافات والفروق الموجودة الآن هي نتيجة للتربية والظروف الاجتماعية وحدها كما سبق أن ذكرنا.

\* \* \*

في الفصل الرابع والأخرى يناقش «مل» النتائج أو المزايا والفوائد المترتبة على «تحرير المرأة»- وهو يعتقد أن أعظم هذه الفوائد يكمن أساساً في تنظيم العلاقات البشرية تنظيماً جديداً يقوم على العدل لا الظلم، مما يترتب عليه زوال الكثير من الصفات السيئة كالأنانية، وعبادة الذات وتفضيل المرء لنفسه تفضيلاً غير منصف.. الخ فهذه الرذائل جميعاً تستمد، في رأى مل، غذاءها الرئيسى من الوضع الحالى السيء للعلاقة بين الرجل والمرأة. فالطفل الذى ينشأ في ظل العلاقات القائمة ويبلغ مبلغ الرجال وهو يعتقد أنه- ولد ذكراً. وحتى إذا ما كانت هناك امرأة تقوم بتوجيه سلوكه، فسوف يعتقد- إذا كان غيباً- أنها لاتساويه، ولا يمكن أن تساويه في راحة العقل والقدرة على الحكم. أما إذا كان ذكياً فسوف يفعل ما هو أسوأ. لأنه سوف يكتشف أنها أسمى منه، لكنه من حقه- رغم ذلك- أن يأمرها وعليها السمع والطاعة!

فما هو أثر هذا الدرس في شخصيته عندما يشب عن الطوق ويبلغ مبلغ الرجال؟ سوف يؤدى ذلك، بالقطع، إلى إنحراف كيان الرجل كله كفرد وكان اجتماعى. وهو شعور يوازى بالضبط شعور الملك أنه أسمى من الآخرين جميعاً لأنه ولد ملكاً. وشعور

النبييل بسموه لأنه ولد نبيلًا. ومن الواضح أن ذلك يؤدي في الحال إلى عبادة الذات عند الذكور. ذلك لأن الموجودات البشرية لا تنشأ منذ نعومة أظفارها على امتلاك ميراث لم تكسبه بنفسها دون أن يترك فيها ذلك أثرًا سيئًا عندما يجعلها تشعر بالتفاخر الزائف بسبب تقدير المراء لذاته بناء على ميراث عارض لم يكسبه بنفسه، وليس من صنع يده، وعلى هذا النحو تتشكل شخصية الرجل المبينة على زهو كاذب وعجرفة وغرور فارغ، وفظاظاة لامينى لها، إذا استطاع كبجها مع أنداده من الرجال- لأنه سيلقى منهم مقاومة- فإنها تنفجر فى جميع من هم فى وضع يرغمهم على تحمله: موظفون يعملون تحت إدارته أو عمال فى مصنعه، أو زوجة مسكينة فى منزله. الخ.

إن الحياة الزوجية بوضعها الحالى تقوم على علاقة تتناقض مع أول مبدأ من مبادئ العدل الاجتماعى، وهى لهذا السبب تؤدى فى الحال الى انحراف شخصية الرجل أو تشكيل شخصية غير سوية، وها هنا تكون الفائدة الكبرى التى نجنحها من هذه العلاقة هى أن نصل إلى المبدأ الأساسى فى الأخلاق والسياسة وهو أن السلوك وحده هو الذى يؤدي إلى الاحترام، أعنى أن حق الرجل فى التقدير والاحترام، لا يتوقف على وضعه بل على عمله، وأن السبيل الوحيد المشروع للحصول على السلطة هو التفوق وليس مجرد أنه ولد ذكرا!

أما الفائدة الثانية التى نتوقعها من تحرير المرأة، وفتح أبواب العلم أمامها وتشجيعها بنفس المكافأة التى تُدفع للرجل، هى مضاعفة الملكات العقلية المتاحة لخدمة البشر، فحيثما يوجد الآن شخص واحد مؤهل لخدمة المجتمع كان يكون طبيباً أو مهندساً أو مدرساً، أو مديراً لبنك... الخ فسوف تكون هناك فرصة لوجود شخصين. فإذا عرفنا أن التفوق العقلى الآن، فى كل مكان، أقل كثيراً من المطلوب، أدركنا أن هناك نقصاً شديداً فى الأشخاص ذوى الكفاءة للقيام بالأمور التى تتطلب اتقاناً ومقدرة كبيرة بحيث أن خسارة العالم تكون فادحة، إذا مارفض استخدام نصف ما يمتلك من مواهب- بحرمان المرأة من مشاركة الرجل فى العمل فى الوظائف المختلفة.

وهذه الاضافة الكبيرة للمقدرة الذهنية للجنس البشرى، وللمقدار القدرات العقلية المتاحة لإدارة الأمور إدارة طيبة، سوف تتحقق عن طريق تربية النساء تربية ذهنية أفضل

مع تنشئة الرجال بنفس الطريقة التي تجعل المساواة بين الجنسين حقيقة واقعية، فينتهي بذلك غرور الرجل وعجزه. وهكذا نستطيع أن نقول، في اطمئنان، أن تحطيم الحواجز التي تعوق تحرير المرأة، وتضعها من الانطلاق، سيكون ذا فوائد جمة، فضلاً عن أنه في حد ذاته فضيلة تربوية ذات قيمة كبرى.

كما يذهب «مل» أيضاً إلى أن تحرير المرأة سوف يجعل تأثير النساء في معتقدات البشر ومشاعرهم تأثيراً أفضل مما كان عليه في الماضي، فلاشك أنه كان للنساء تأثير قوى في المعتقدات والمشاعر على مر التاريخ. ويشير «مل» بصفة خاصة إلى أن اعتناق الانجلو ساكسون للديانة المسيحية بدأ بزواجتي ملكين هما «اتلبرت»، و«كلوفيس». كما يشير كذلك إلى الأثر العارم الذي كان للنساء في عصر القروسية. فقد بلغ تأثير النساء في المشاعر والتهديب الأخلاقي للجنس البشري ذروته في المثال الأعلى للقروسية. ولا يمكن أن نقول إن تأثير النساء في الوقت الحاضر أصبح أقل من ذلك أو أنه انتهى بانتهاء عصر القروسية، وكل ما هنالك أنه لم يعد محدداً واضح المعالم كما كان.

ويعتقد «مل» أنه مازال لتأثير النساء قيمة كبيرة في سمتين من أبرز سمات الحياة الأوروبية الحديثة هما: نفورها من الحرب، واتجاهها نحو الأعمال الخيرية، وهما صفتان متميزتان وكثيراً ما كان لهما تأثير قوى في الرأي العام، لاسيما إذا ما صدرتا عن شخصية نسائية تتمتع بالاستقلال والحرية، قادرة على إلقاء الدروس حول هذه الأمور في جمع من الناس. غير أن المرأة التي رضيت منذ مولدها بمصيرها الحالي لن تستطيع تقدير قيمة الشخصية المستقلة، لأنها هي نفسها ليست مستقلة بذاتها، فقد أصبح قدرها أن تتلقى كل شيء من الآخرين، فكيف يمكن، إذن، أن تشعر أن ماترضى به هو نفسه شيء سييء بالنسبة للفقراء؟!

وهكذا يشدد «مل» على أهمية الشخصية الحرة المستقلة القادرة على احترام نفسها واحترام الآخرين، سواء أكانت شخصية الرجل أم شخصية المرأة. ومن هذه الزوايا يصل التشابه بين كتاب «الحرية» وكتاب «استعباد النساء» إلى أقصى مدى عندما نصل إلى دعوة «مل» في نهاية الفصل الأخير إلى ضرورة الثورة على عاداتنا الاجتماعية التي

تنظم العلاقة بين الرجل والمرأة، وذلك لكى نبني الشخصية المستقلة، وحتى يصبح الرجل والمرأة ندين، فالحجة هنا مستمدة أساساً من فكرته عن «الفردية المستقلة» التي شرحها بالتفصيل فى كتاب «الحرية».

\* \* \*

والواقع أن «مل» حظى بمكانة مرموقة بين المدافعين عن حقوق المرأة، لافقط بسبب موقفه التاريخي المناضل من أجل المساواة بين الجنسين، بل أيضا بسبب تعارض نظريته مع المنظور البيولوجي الواضح عند «فرويد» (١٨٥٦-١٩٣٩).

فقد رفض الأخير كتاب «مل» وسخط عليه، وراح يؤكد خطيئته أنه يريد أن يجنبها قسوة العالم ومافيه من شرور، وأنه لهذا السبب يرفض مقترحات «مل» العقلانية التي تدعو إلى المساواة بين الجنسين، ويسخر منها بوصفها آراء رجل ساذج بل أبهلا!

ومع ذلك ذلك فقد كان «مل» فيلسوفاً عقلياً راديكالياً- على خلاف فرويد وليتشه- ولهذا ذهب بروتاندرسل- الابن الروحي لمل- إلى الاشادة بموقفه بقوله أن المرء يستطيع أن ينظر إلى كل ما فى القرن العشرين من رعب وأقام بعين الفيلسوف الراديكالى العقلانى. ولا يستطيع أحد أن ينكر مكانة «مل» كفيلسوف من أعظم فلاسفة التحرير فى القرن التاسع عشر. وإذا كان بعض الشراح يذهبون إلى أن آراءه لم تعد الآن ملحة كما كانت فى الماضى، فإن ذلك لايعنى سوى أن نضاله فى الدفاع عن الحرية الفردية قد كُمل بالنجاح فى إنجلترا وغيرها من الدول المتقدمة (فالمخل الأعلى يموت إذا تحقق كما قال شوبنهاور بحق). ولكننا مازلنا فى أمس الحاجة إلى قراءة أفكاره اللبرالية واستيعابها وتمثلها، والسعى الدائب نحو تحقيقها فى مجتمعاتنا العربية. بل اننا نجد واحداً من أقدر شراحه هو «ألان ريان» يقول: إنه إذا كانت دعوة مل إلى المساواة بين الجنسين وأفكاره عن العلاقة بينهما، قد أصبح ينظر إليها الآن على أنها دعوة عفى عليها الزمان. فإن الأمر المثير للدهشة، حقا، هو أننا سوف نكتشف بعد مائة سنة أن الكثير منها لم يكن كذلك<sup>(١)</sup>.

هذا هو الكتاب الذى نقدمه اليوم إلى المرأة العربية فى سلسلة «الفيلسوف... والمرأة»  
مساهمة منا فى الدعوة إلى تحريرها من الأصفاد والأغلال التى تعوقها عن الحركة  
وتمنعها من الانطلاق لتشارك الرجل فى مجتمع حر بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة.

والله نسأل أن يهدينا جميعا سبيل الرشاد

امام عبدالفتاح امام



## الفصل الأول

### « قانون القوة »

« لا ينبغي النظر إلى قضية المرأة على أن الحكم قد صدر فيها مقدماً  
عن طريق الواقع القائم والرأى العام السائد ، بل لابد من فتحها  
للمناقشة على أساس أنها مسألة عدالة . »  
« مل »





## الفصل الأول

### «قانون القوة»

غايى من هذا البحث أن أفسر، بقدرما أستطيع من الوضع، الأسس التى يقوم عليها الرأى الذى أخذتُ به منذ فترة مبكرة من حياتى عندما بدأتُ فى تكوين آراء عن الشؤون الاجتماعية أو السياسية- وهو رأى، يدلا من أن يضعفه الزمن أو يغير منه- كان يزداد قوة على الدوام مع تقدم الفكر وتجربة الحياة. أما هذا الرأى فهو أن المبدأ الذى ينظم العلاقات الاجتماعية بين الجنسين (الذكور والاناث) ويجعل خضوع أحد الجنسين للآخر عملاً مشروعاً- هو مبدأ خاطئ فى ذاته، كما أنه يمثل عقبة رئيسية أمام التقدم البشرى، ومن ثمَّ فينبغى أن يزول ليحل محله مبدأ المساواة التامة الذى لا يسمح بوجود سلطة أو ميزة فى جانب وعجز وعدم أهلية فى جانب آخر.

إن الكلمات الضرورية ذاتها التى اخترتها للتعبير عن المهمة التى أخذتُ على عاتقى القيام بها تبين صعوبة هذه المهمة. لكن سوف يكون من الخطأ أن نفترض أن هذه الصعوبة نفسها راجعة لعدم كفاية الأسس العقلية التى سوف يقوم عليها اقتناعى، أو غموض هذه الأسس، ذلك لأن مصدر الصعوبة يكمن فى أن القضية تنطوى على مجموعة من المشاعر ينبغى التغلب عليها. فمادامت فكرة اللامساواة بين الجنسين متأصلة الجذور فى مشاعر الناس، فإن قوة الحجة ضدها يزيدها رسوخا بدلا من أن يززعها. ذلك لأن الناس عندما يقبلون فكرة ما بناء على حجج معينة، فإن دحض هذه الحجج يهز أسس الاعتقاد. أما عندما يقبلون الفكرة بناء على المشاعر وحدها، فإنه كلما قويت الحجة ضد هذه المشاعر، زاد اقتناع أنصارها بأن مشاعرهم لابد أن تكون أعمق غرورا من أن تصل إليها هذه الحجج. وطالما ظلت المشاعر باقية، فإنها تقوم، باستمرار، بتعزيز دفاعاتها وإصلاح ما لبهار من حجاجها القديمة. وهناك أسباب كثيرة تجعل المشاعر المتعلقة بهذا الموضوع أشد كثافة، وأعمق جذورا من كل المشاعر التى تتجمع حول الأنظمة والتقاليد القديمة وتقوم بحمايتها. حتى أنه ليس ثمة ما يدعو إلى العجب عندما نجد إنها لم تنقوض بفضل التقدم أو التحول الاجتماعى والروحى الحديث، بل أنها أقل ضعفا من بقية المشاعر الأخرى. كما يجب ألا نفترض أن

البربرية (الهمجية) التي تمسك بها الناس طويلا لابد أن تكون أقل همجية من تلك التي تخلو عنها.

إن العبء الذى يحمله أولئك الذين يأخذون على عاتقهم مهاجمة رأى يكاد يجمع الناس عليه هو عبء ثقيل من كل وجه. فهم لابد أن يكونوا محظوظين جدا، وعلى درجة غير عادية من الكفاءة لو أصاخ لهم الناس السمع على الاطلاق. فهناك صعوبة كبيرة فى أن ننتزع من الناس اعترافا بأن هناك قضية (خاصة بالمرأة) وهى صعوبة تزيد على الصعوبة التى يواجهها الآخرون فى الحصول على قرار أو حكم. فإذا نجحنا فى انتزاع هذا الاعتراف وأصاخوا السمع، فرضوا علينا مطالب منطقية تختلف اختلافاً تاما عما يُطلب من غيرنا من الناس. فمن المفروض أن عبء البرهان، فى جميع القضايا الأخرى، يقع على من يريد أن يثبت شيئا، فإذا ماتهم شخص بجريمة قتل، مثلا، وقع عبء البرهان على من اتهموه، فإن عليهم وحدهم مسئولية اثبات ارتكابه للجريمة، وليس عليه هو أن يثبت براءته. وإذا وقع خلاف فى الرأى حول واقعة تاريخية مزعومة، لاتهم مشاعر الناس كثيرا، بصفة عامة، كحصار طروادة، مثلا، فإن أولئك الذين يؤكدون وقوع «حصار طروادة» عليهم أن يثبتوا ذلك وأن يقدموا براهينهم، قبل أن يطلب من المعارضين أن يقولوا شيئا، بل لا يطلب منهم، فى أى وقت، أكثر من تفنيد البراهين التى يقدمها المؤيدون لواقعة الحصار، وبيان أنها لاقيمة لها، وقل مثل ذلك فى المسائل العلمية: فالمفروض أن يقع عبء البرهان على أولئك الذين يعارضون الحرية، ويدافعون عن كل قيد، وكل تحريم، إما بتقييد الحريات العامة للأفعال البشرية، وإما بحرمان أى شخص أو مجموعة من الأشخاص من مزايا يتمتع بها غيرهم. فالافتراض السابق لأى افتراض آخر يؤيد الحرية وعدم التمييز بين الناس. إذ من المفروض ألا تكون هناك قيود إلا مايتطلبها الصالح العام، وألا يميز القانون بين الناس بل يعاملهم جميعا على قدم المساواة، اللهم إلا إذا كان التمييز فى المعاملة لأسباب موضوعية تتطلبها العدالة أو السياسة العامة للدولة. ولكن أولئك الذين يعتقدون الرأى الذى أذهب إليه (ويدافعون عن قضية المرأة) لايسمح لهم بالاستفادة من أية قاعدة من قواعد الاثبات هذه. فى رأى، أنه من نافلة القول أن نشير إلى أن أولئك الذين يذهبون إلى أن للرجال حق الأمر، وأن على النساء واجب الطاعة— أو أن

الرجال يصلحون للحكم وإدارة شئون الدولة في حين أن النساء لا يصلحن لذلك— يمثلون الجانب الإيجابي في هذه القضية، ومن ثم فعليهم مهمة الاثبات، وتقديم البراهين والأدلة الإيجابية التي تثبت ما يؤكدونه أو أن ترفض دعواهم. ومن نافلة القول أيضا أن نذكر أن أولئك الذين ينكرون على النساء أى حق في الحرية أو ميزة يتمتع بها الرجال، يؤكدون افتراضا مسبقا مزدوجا ضد أنفسهم هو: معارضتهم للحرية، وتأييدهم للتحيز، وأنهم مطالبون بتقديم الدليل الخاسم على صدق دعواهم، ومالم ينجحوا في إزالة أى شك في قضيتهم، فإنه يتعين صدور الحكم ضدهم. وربما نذهب إلى أن هذه المواقف سليمة وصحيحة، وأنها عادلة في أية قضية عامة، لكنها، مع ذلك كله، لن تكون كذلك في قضية المرأة. ولذلك فإن القارئ يتوقع منى— حتى يكون لدى أمل في التأثير عليه— لا أن أرد فقط على كل ما يمكن أن يقولوه وأبحث عن مبرراته وأرد عليها. وإلى جانب تنفيذ حجج الاثبات كلها، سأكون مطالبا بتقديم حجج إيجابية حاسمة لاثبات السلب (أى سلب موقفهم وهو تأييد حقوق المرأة)، وحتى إذا استطعت أن أقوم بذلك كله وتركت حزب المعارضة (أى خصوم المرأة) أمام مجموعة كبيرة من الحجج لاندحض، ولم أترك حجة واحدة بغير تنفيذ، فإن ذلك كله سوف يعتبر عملا ضئيلا الشأن، من المفترض أن قضيتهم (أى معارضة حقوق المرأة) يدعمها العرف العام من ناحية، والمشاعر القوية لدى الناس من ناحية أخرى، بطريقة تفوق أى اقتناع يعتمد على العقل، حتى أن العقل لن يكون له سلطان الا عند فئة قليلة من المثقفين.

وأنا لا أذكر هذه المصاعب والعقبات على سبيل الشكوى:

**أولاً:** لأن الشكوى لاغناء فيها؛ فالمصاعب والعقبات لا بد منها إذا ماأرد المرء التأثير على عقول الناس ضد مشاعرهم وعواطفهم وميولهم أو اتجاهاتهم العملية. **ثانياً:** إن عقول الغالبية العظمى من البشر يجب أن تصل إلى مستوى أعلى مما وصلت إليه في أى وقت، قبل أن يُطلب إليها الاعتماد على قدرتها الخاصة في تقييم الحجج والإقلاع عن المبادئ العملية التي ولدوا فيها وعاشوا معها— والتي هي الأساس للجانب الأكبر من النظام الاجتماعي القائم في العالم— عند أول هجوم بالحجج وإنما لنقتهم الشديدة في هذه المبادئ العامة، وإيمانهم بالعادات، والتقاليد، والمشاعر العامة، أكثر مما ينبغي.

**نتائج:** احدى الخصائص المتبصرة للعقل فى القرن التاسع عشر ضد عقلانية القرن الثامن عشر هى أنه وصف العناصر اللامعقولة فى الطبيعة البشرية بالعصمة من الخطأ، وهى الصفة التى كان يعزوها القرن الثامن عشر للعناصر العقلية وحدها<sup>(١)</sup>. فاستبدلنا بتأليه العقل تأليه الغريزة.

ونحن نطلق كلمة «الغريزة» على كل ما يجده فى أنفسنا، ولانستطيع أن نعثر له على أساس عقلى. أن عبادة هذا الصنم «الغريزة» لهو أكثر انحطاطا بكثير من عبادة الأصنام الأخرى، وأشد ضررا من جميع العبادات الأخرى الزائفة التى تسود عصرنا الحاضر؛ بل أن «عبادة الغريزة» لتمثل الآن الدعامة الرئيسة لجميع العبادات الأخرى، وسوف تظل قائمة، فى الأعم الأغلب، إلى أن تراجع أمام علم نفس سليم يكشف عن الجذور الحقيقية لكثير مما نتحنى أمامه بوصفه نية «الطبيعة» وقصدها، وخطة «الله» وأوامره. أما بخصوص المشكلة الراهنة (وهى حقوق المرأة)، فأنا أوافق عن طيب خاطر على الشروط والظروف غير المحبوبة التى تعينها لى الأحكام المتبصرة. فأنا أسلم أن العادات والمشاعر تنتمى فى كل عصر إلى أسباب أخرى غير كونها صحيحة، وأنها تستمد قوتها من أسوأ جوانب الطبيعة البشرية وليس من أفضل جوانبها.. وأنا أقبل، عن طيب خاطر، أن يصدر الحكم ضدى مالم أستطع أن أثبت أن هناك تلاعبا مع القاضى، وليس ذلك أمرا عسيرا كما قد يبدو، بل إن إثباته هو أسهل جوانب مهمتى.

أن عمومية ممارسة من الممارسات، أو عادة من العادات، هى فى بعض الحالات،

(١) ساد «العقل» القرن الثامن عشر على نحو ماتمثل، بوضوح، فى الأدب الكلاسيكى الذى كان عقليا تماما، كما عُبِّرت عنه فلسفة هذا القرن، حيث كانت فلسفة كانت<sup>(١٧٢٤-١٨٠٤)</sup> العقلية تنويجا لهذه الحقيقة، وتحليلا للعقل كما تدل على ذلك كتبه الرئيسة: «نقد العقل الخالص» عام ١٧٨٩ و«نقد العقل العملى» عام ١٧٨٨... الخ، وكما ظهر فى الثورة الفرنسية التى وصفت بأنها ثورة العقل. ثم جاء تيار الحركة الرومانسية فى القرن التاسع عشر كرد فعل قوى ضد عقلانية القرن الثامن عشر. فإذا كان الشاعر الفرنسى بوالوايت Boileau (١٦٣٦-١٧١١) يضع المبدأ الكلاسيكى الهام حين يقول للأدباء والشعراء الكلاسيكيين «فلبوا دائما نداء العقل، ولتستمد منه مؤلفاتكم كل ما لها من رونق وقيمة»... فقد جاء الشاعر الفرنسى «الفردى موسىيه Alfred de Musset (١٨١٠-١٨٥٧) ليعارض هذا المبدأ بوضوح فيقول: «أول مسألة هامة عندى هى ألا ألقى بالا إلى العقل». وينصح صديقا له «أفرع باب القلب فيه وحده العبقريّة، وفيه الرحمة والعذاب والحب... الخ». وهكذا ظهر تيار جديد يضاد العقل ويهتم «بالعناصر اللاعقلية»، كالقلب، والخيال، والعاطفة، والشاعر، والغريزة... الخ وهو ما يشير إليه «جون ستوارت مل» فى هذه الفقرة (المترجم).

دليل قوى على أنها تحقق، أو كانت تحقق، غايات محمودة. وتلك هي الحال عندما نأخذ بهذه العادة لأول مرة، أو عندما تستمر في تواجدها بعد ذلك، كوسيلة لتحقيق مثل هذه الغايات، وتكون قد تأسست بعد تجربة الطريقة التي تؤدي أكثر من غيرها إلى بلوغ الغايات. فإذا كانت سلطة الرجال على النساء عندما بدأت أول الأمر، كانت نتيجة لمقارنة واعية بين الطرق المختلفة التي تنظم حكم الجماعة، أى أنه إذا كان قد تقرر بعد تجربة الطرق المختلفة التي تقوم بعملية التنظيم الاجتماعي: أعنى تجربة سيطرة النساء أو حكمهن على الرجال، ثم تجربة المساواة بين الجنسين، والطرق الأخرى من الحكم المختلطة والمنقسمة التي يمكن ابتكارها- واستقر الرأي على أن الوضع الاجتماعي الذي يكون فيه النساء تحت سيطرة الرجال وحكمهم تماما بحيث لا يكون لهن نصيب على الإطلاق يشاركن به في الشئون العامة. مما يترتب عليه أن تلزم كل امرأة- قانونا- بالطاعة للرجل الذي ارتبط مصيرها به- هذا الوضع هو أفضل طريقة تشهد بها التجربة، وهي تؤدي إلى سعادة الجنسين معا ورفاهيتهما، فإن القبول العام لهذا الوضع يمكن أن يعد دليلا على أنه كان أفضل الأوضاع في الوقت الذي أخذ به فيه. وإن كان حتى في هذه الحالة يمكن أن تكون الاعتبارات التي أدت إلى الأخذ به قد انتهت ولم يعد لها وجود شأنها شأن كثير من الوقائع الاجتماعية البدائية ذات الأهمية الكبرى.

لكن الوضع في قضية المرأة هو عكس ذلك من جميع النواحي:-

**أولاً:** أن الرأي الذي يؤيد النظام الحالي الذي يخضع فيه الجنس الضعيف خضوعا تاما للجنس الأقوى، يقوم على النظرية فحسب، بمعنى أنه لم يحدث قط تجربة أى نظام آخر، وهكذا لاستطيع أن نقول التجربة بمعناها البسيط الذي يجعلها تقابل النظرية، قد أصدرت حكمها في هذا الموضوع.

**ثانياً:** لم يكن الأخذ بهذا النظام الحالي، نظام اللامساواة، الذي يجعل المرأة خاضعة للرجل، نتيجة للتفكير أو التروى أو بعد النظر، أو نتيجة لأية أفكار اجتماعية، أو أية أفكار عما هو صالح للمجتمع أو يعمل خير البشرية. بل أنه انبثق، ببساطة، من واقعة أنه منذ الخيوط الأولى لفجر اجتماع البشرى، وكل امرأة تجد نفسها في حالة عبودية لرجل ما (تبعاً للقيمة التي يضيفها عليها الرجال مصحوبة بضعف قوتها

البدنية). وتبدأ القوانين السياسية باستمرار بالاعتراف بالعلاقات التي تجدها قائمة بالفعل بين الأفراد، فهي تحيل الواقع المادى إلى حق مشروع، وتُضفى عليه تصديقا من المجتمع، وهى تهدف أساسا- إلى احلال الوسائل العامة التى تؤكد هذه الحقوق وتحميها، محل صراع القوة المادية الذى لا يخضع لتنظيم أو قانون. وهكذا يصبح أولئك الذين أرغموا على الطاعة (النساء أو العبيد) ملزمون بها عن طريق القانون. وبدلا من أن تكون العبودية مسألة قوة بين السيد والعبد، تصبح منظمة وموضع اتفاق بين السادة الذين يلتزمون الواحد قبل الآخر بتوفير الحماية المشتركة للممتلكات كل منهم اخاصة بما فيها عبيدهم، وهى حماية تضمنها قوتهم الجماعية. وفى العصور الأولى كانت الغالبية العظمى من الرجال عبيدا، كما كان الأمر كذلك بالنسبة لكل النساء. وانقضت عصور كثيرة، كان بعضها عصور ثقافة رفيعة، قبل أن تظهر لدى أى مفكر الجراحة الكافية لي طرح السؤال عن مدى مشروعية عبودية هذا الجنس أو ذاك، وعن الضرورة الاجتماعية المطلقة لهذه العبودية. وبالتدريج ظهر أمثال هؤلاء المفكرين وفى النهاية تم إلغاء عبودية جنس الرجال، على الأقل فى كل بلاد أوربا المسيحية (وإن كان هذا الإلغاء لم يتم فى إحدى هذه البلاد إلا فى السنوات القليلة الماضية) أما عبودية النساء فقد تغيرت بالتدريج إلى صورة معتدلة من التبعية. إلا أن هذه التبعية- على نحو ماتوجد فى الوقت الحاضر- ليست نظاما أصيلا بدأ بداية جديدة منطلقا من اعتبارات خاصة بالعدالة أو المصلحة الاجتماعية- بل استمرت الحالة البدائية للعبودية، بعد أن مرت بألوان متعاقبة من التخفيفات والتعديلات دفعت إليها الاسباب نفسها التى لطفت الطرائق العامة للسلوك، واخضعت جميع العلاقات البشرية أكثر فأكثر ليسطرة العدالة ونفوذ الانسانية. وإن كان هذا النظام لم يفقد حتى الآن، سمة أصله الوحشى. والشئ الوحيد الذى يمكن افتراضه لتأييده، لابد أن يقوم على أساس أن هذا النظام ظل قائما حتى الآن فى الوقت الذى انتهت فيه كثير من الأشياء الأخرى التى انحدرت البنا من هذا المصدر الكريه نفسه. والواقع أن هذا هو السبب الذى يجعل غريبا على الأذن العادية أن تسمعا نقول أن اللامساواة فى الحقوق بين الرجال والنساء تعود أساسا إلى قانون الأقوى وليس لها أصل سواه.

وقد يبدو فى هذه العبارة شئ من المفارقة، غير أن ذلك، من بعض الجوانب، ميزة لتقدم الحضارة، وترقية المشاعر الأخلاقية للجنس البشرى. فنحن نعيش الآن- أقصد

تميش أمة أو أمتان من أكثر أمم العالم تقدما- فى حالة يبدو فيها أن قانون الأقوى قد انتهى أمره تماما، بوصفه المبدأ الذى ينظم شئون العالم. فليس هناك من يدعو إليه، كما أنه لايسمح بممارسته فيما يتعلق بالعلاقات بين الموجودات البشرية. وعندما ينبجح شخص ما فى هذه الممارسة، فإنه يدعى أن ذلك يتم بناء على مصلحة اجتماعية معينة، ولما كانت تلك هى الحالة الظاهرة للأمور، فإن الناس تتخذ نفسها بالقول بأن قانون القوة المحض قد انتهى أمره، ولا يمكن أن يكون مبررا لوجود أى شىء ظل يعمل بكامل قوته حتى الوقت الحاضر. وقد يقال أنه أيا ماكانت البداية التى بدأت منها مؤسساتنا وأنظمتنا الحالية، فقد بقيت قائمة فى هذه الحقبة من الحضارة المتقدمة بسبب ملاءمتها للطبيعة البشرية، وماتوذى إليه من خير عام. وأصحاب هذا الرأى لايفقهون مدى الحيوية العظيمة، والقدرة على البقاء التى تتمسك بها الأنظمة التى تضع الحق إلى جانب القوة، ولامدى الشدة التى تتمسك بها، وكيف أن المشاعر والصفات الحسنة والسيدة على حد سواء عند من يملكون القوة والسلطة فى يدهم، تتحد بحيث تعمل على إبقائها، وكيف أن زوال الأنظمة، الواحد بعد الآخر، يحدث ببطء شديد، بحيث يزول فى البداية أضعف هذه النظم، ولاسيما أقلها التحاما بعبادات الحياة اليومية، وكيف أنه يندر جدا أن يفقد القوة القانونية أو الشرعية أولئك الذين حصلوا عليها، لأنه كانت لديهم منذ البداية القوة المادية إلى أن انتقلت هذه القوة المادية إلى الجانب الآخر. غير أن هذا الانتقال للقوة المادية لم يحدث فى حالة النساء بل إن هذه الحقيقة إلى جانب جميع الخصائص الأخرى التى اتسمت بها هذه الحالة الخاصة (حالة اللامساواة والغبين التى توجد فيها النساء) جعلت من المؤكد منذ البداية أن هذا الفرع من نظام الحق المبني على القوة آخر ماينخفى من فروعه، على الرغم من أن حدته خفت فى أشد جوانبه سوءا، فى مرحلة مبكرة من الأوضاع الاجتماعية المبنية على القوة، قائما وسط ألوان من الأنظمة والمؤسسات التى تقوم على العدالة والمساواة، وهو بذلك يظل استثناء فريدا لقوانين هذه الأنظمة وعاداتها. ومادام هذا الوضع لم يعلن عن أصله، كما أن المناقشات لم تكشف عن طابعه الحقيقى، فلن يشعر أحد بأنه يتضارب مع الحضارة الحديثة، إلا بالقدر الذى كان الأغريق يشعرون معه أن فكرة «ريق المنزل» كانت تتضارب مع فكرتهم عن أنفسهم كشعب حر.

والحق أن شعوب الجيل الحاضر، والجيلين- وربما الثلاثة- الماضيين، فقدوا كل حس



عملى بالوضع البدائى للبشرية. وليس هناك سوى قلة ضئيلة ممن درسوا التاريخ بدقة، أو ترددوا كثيرا على تلك الأجزاء من العالم التى يسكنها أناس يمثلون العصور السحيقة الماضية، تستطيع أن تكون صورة عقلية عما كان عليه المجتمع فى تلك العصور. ولتدرك الناس على الإطلاق كيف كان قانون الأقوى هو القاعدة التى تحكم الحياة فى العصور الغابرة، وكيف كان الناس يسلّمون به صراحة وبصورة عامة. ولا أقول أنهم كانوا يفعلون ذلك لارتياهم فى نيات الناس ودوافعهم، ولا يفعلونه بغير خجل، لأن كلمات مثل الارتياح فى النوايا أو الخجل من هذا الوضع تنطوى على شعور بأن هناك شيئا مشينا فى هذا الوضع، ومثل هذه الفكرة لم تجد لها مكانا فى الملكات العقلية عند أى شخص فى تلك العصور، اللهم إلا إذا كان فيلسوفا أو قديسا، ويقدم التاريخ تجربة قاسية للطبيعة البشرية، عندما يظهرنا على أن الاحترام الواجب تحو الحياة، والممتلكات، والسعادة الأرضية التامة لأية فئة من الأشخاص، إنما تقاس بما لدى هؤلاء الأشخاص من قوة لفرض هذه الأمور. وأن أولئك الذين قاوموا السلطات التى تملك السلاح فى يدها— مهما كانت بشاعة مايقاومونه— لم يواجهوا قانون القوة وحده، بل واجهوا أيضا جميع القوانين الأخرى، وجميع أفكار الالتزام الاجتماعى ضدهم، ولم يكونوا فى نظر أولئك الذين قاوموهم آثمين ارتكبوا جريمة فحسب، بل مجرمين ارتكبوا أبشع ألوان الجرائم، ويستحقون أن ينزل بهم أقسى صنوف العذاب التى يمكن للبشر أن يتخيلوها. ولقد ظهر أول أثر ضعيل من الشعور بالالتزام، من جانب الأقوياء، بالاعتراف بأى حق للضعفاء أو من هم أدنى منهم، عندما وجد القوى أن مصلحته تقتضى أن يذلل بعض الوعود لهؤلاء الضعفاء. وعلى الرغم من أن هذه الوعود، حتى عندما كان يصادق عليها أغلظ الايمان، كثيرا ماتعرضت طوال العصور للحنث والرجوع فيها لأتفه الأسباب ولأقل المغريات. ومن المرجح أن ذلك كان يحدث دون أدنى قدر من تأنيب الضمير اللهم إلا فى حالة الأشخاص على مستوى من الأخلاق يختلف عن المستوى المعتاد. ولما كانت الجمهوريات القديمة قد تأسست، فى الأعم الأغلب، على نوع ما من الاتفاق المتبادل. أو أنها على أقل تقدير قد تشكلت من اتحاد أشخاص ليس بينهم تفاوت كبير فى القوة. فإنها كانت، بالتالى، أول مثل لذلك الجانب من العلاقات البشرية يحوط به، ويسيطر عليه قانون آخر غير قانون القوة. وعلى الرغم من أن قانون القوة الأصلى ظل قائما يعمل بكل طاقته بين هذه

الجمهوريات وبين العبيد فيها، وكذلك (اللهم إلا إذا تم تقييده باتفاق صريح) بين هذه الجمهوريات ورعاياها، أو بينها وبين الدول الأخرى المستقلة. ومع ذلك فإن استبعاد هذا القانون اليدائي، من مثل هذا النطاق الضيق، كان بداية لتجديد الطبيعة البشرية، عن طريق ميلاد مشاعر إنسانية أثبتت التجربة قيمتها الهائلة، حتى بالنسبة للمصالح المادية، ثم أصبحت هذه المشاعر بعد ذلك لا تتطلب سوى التوسع والانتشار وليس خلق مشاعر جديدة. وعلى الرغم من أن العبيد لم يكونوا جزءا من الدولة. فلإن الاحساس بأنهم بشر، لهم حقوق، لم يظهر إلا في الدول الحرة وحدها. وكان الرواقيون، فيما أعتقد، أول من علم الناس<sup>(١)</sup> (وربما أمكن لنا استثناء ماجاء في التاموس اليهودي<sup>(٢)</sup>). أن جانباً من الأخلاق يجبرهم أن تكون لهم التزامات أخلاقية نحو عبيدهم. وبعد ظهور المسيحية عرف الناس جميعاً أن هناك التزامات أخلاقية نحو العبيد، كما دافع كثيرون من الناحية النظرية عن هذا الاعتقاد لاسيما بعد قيام الكنيسة الكاثوليكية<sup>(٣)</sup>. ومع

---

(١) المذهب السرواقي Stoicism مدرسة فلسفية يونانية- رومانية أسسها زينون Zeno (٣٣٤-٢٦٢ ق.م) الذي بدأ يعلم الناس في أثينا في سن الثلاثين- ويقال أنه عاش ثمانية وتسعين عاماً- وكان يعلم تلاميذه في رواق Stoa (وهو بهو ذو أعمدة) ومنه استمدت المدرسة اسمها، وتذهب الرواقية إلى أن المهمة الأساسية للفلسفة تتعلق بالأخلاق، ومن هنا اهتموا بالالتزام الأخلاقي نحو العبيد، كما اهتموا بالدعوة إلى المواطنة العالمية، فكسروا لأول مرة حاجز العنصرية العرقية عند اليونان والرومان (المترجم).

(٢) تذهب اليهودية إلى أن اليهود هم عبيد الله ومن ثم فلا يباعون بيع العبيد، وإذا ما افقر اليهودى وعجز عن وفاء دينه، واضطر إلى بيع نفسه لذاته، فإن كان الدائن يهودياً فعليه أن يعامله معاملة الخدم وأن يرقق به، وأن يعتقه بعد ست سنوات من الخدمة ويزوده بشيء من المال ومن الغنم وغيره (سفر اللاويين: الأصحاح الخامس والعشرين: ٣٩-٤٥). أما غير اليهودى فهو وحده الذى يجوز استرقاقه بالحرب أو الشراء ويعامل بعنف ولا يجوز تحريره أو افنتاؤه ويبنى رقيقاً أبداً الدهر (سفر التثنية: الأصحاح الخامس عشر: ١٢-١٤) فقد اختار الله اليهود ليكونوا سادة ويكون الناس عبيداً لهم (المترجم).

(٣) دعا السيد المسيح إلى المساواة بين الناس، وأوصى تابعيه أن يعاملوا الناس بمثل ما يحبون أن يعاملهم به، فكانت دعوته خروجاً على اليهودية العنصرية التى تستأثر اليهود بالحسنى وتعامل غيرهم بالسوء (المترجم).

ذلك فقد كان فرضه من أشق الأمور التي واجهت المسيحية، فقد ظلت الكنيسة تخوض المعركة أكثر من ألف عام. دون أى نجاح ملموس تقريباً<sup>(١)</sup>.

ولم يكن فشل الكنيسة راجعاً إلى افتقار سيطرتها على عقول الناس فقد كانت قوتها وسيطرتها عليهم هائلة. فقد استطاعت فى بعض الأحيان أن تجعل الملوك والنبلاء يتنازلون عن ممتلكات بالغة القيمة لتعزيز الكنيسة. كما جعلت آلاف الشباب فى بداية حياتهم، يستنون أنفسهم فى الأديرة، ليحققوا الخلاص لأنفسهم عن طريق الفقر، والصوم، والصلاة. واستطاعت أن تبعث بمئات الألوف عبر الأرض، وفيما وراء البحار، فى أوروبا وآسيا، ليضعوا بحياتهم فى سبيل تخليص الأماكن المقدسة. وأرغمت ملوكاً على ترك زوجاتهم رغم تعلقهم الشديد بهن، عندما أعلنت الكنيسة أنهن يدخلن فى نطاق الدرجة السابعة من القرباة. (وإن كن يدخلن فى تقديرنا نحن فى الدرجة الرابعة عشرة من القرباة). لقد قامت الكنيسة بذلك كله، لكنها لم تستطع أن تخفف من وطأة القتال بين الناس، أو تجعل طغيانهم على أقتانهم (من عبيد الأرض) أقل قسوة، أو على أتباعهم من سكان المدن. إذ لم تستطع الكنيسة أن تجعل الناس يقلعون عن استخدام القوة، لاسيما القوة العسكرية، أو قوة المنتصر. وهو أمر لم يكن فى نيتهم أبداً أن يفعلوه حتى اضطروا للقيام به تحت ضغط قوة أكبر، فنمو سلطة الملوك وقوتهم هى وحدها التى وضعت حداً للاقتتال، اللهم الا بين الملوك، أو المتنافسين على العرش. كما

(١) أعقد أن هناك مبالغة فيما يقوله مل بشأن «مكافحة» الكنيسة الكاثوليكية، «والمعركة» التى خاضتها لأكثر من ألف عام، بشأن فرض الالتزام الأخلاقى نحو تحرير العبيد. فإذا كان السيد المسيح قد دعا إلى المساواة بين الناس، فقد ذهب القديس بولس إلى تفسيرها بأنها مساواة «الروح» فقط، ومن ثم تسامح فى عضوع «الجسد»، وأمر بأن «تخضع كل نفس للسلطين الفاتكة لأنه ليس سلطان الا من الله.. الخ» (رسالة بولس إلى أهل رومية الاصحاح الثالث عشر: ١-٣). وهكذا دعا العبيد مباشرة إلى الخضوع والاستسلام «أيها العبيد، أطيعوا سادتكم فى كل شئ»، حسب الجسد. «الخ» (رسالة بولس الرسول إلى أهل كولوسى الاصحاح الثالث: ٢٢). ودعا القديس بطرس العبيد إلى الطاعة بخوف و«رعدة» أيها العبيد، أطيعوا سادتكم حسب الجسد بخوف و«رعدة»، فى بساطة قلوبكم كما للمسيح» (رسالة بطرس إلى أهل أفسس الاصحاح السادس: ٥-٧). وأوصاهم ألا يقصروا الطاعة والاخلاص على السادة الرحماء فقط بل .. كونوا خاضعين بكل هيبه، ليس للصالحين، بل للعنفاء أيضاً. «(رسالة بطرس الأولى الاصحاح الثانى: ١٨) - ولا أظن أن فى ذلك كفافاً لتحرير العبيد» (المترجم).

أن نمو البرجوازية الحرة في المدن المحصنة، ونمو الجيوش الشعبية التي أثبت أنها أقوى في ميدان القتال من الفرسان الذين لا يخضون لنظام، هما وحدهما اللذان وضعا حداً لوقاحة النبلاء وطمعانهم على البرجوازية والفلاحين، كما عمدت إلى تحجيمهم. وكان هذا الطغيان الرقيق قد استمر حتى حصل المضطهدون على قوة تجعل في وسعهم الانتقام الواضح، بل استمر حتى بعد حصولهم على هذه القوة بفترة طويلة، ففي القارة الأوروبية استمر جزء كبير من هذا الطغيان حتى عصر الثورة الفرنسية، وأن كان أمره قد انتهى قبل ذلك في إنجلترا بسبب التنظيم المبكر والأفضل للفئات الديمقراطية، ولقوانين العدالة والمساواة، والمؤسسات الوطنية الحرة.

وإذا كان الناس لا يدركون، في الأعم الأغلب، سوى النزول اليسير عن مدى سيطرة قانون القوة سيطرة تامة، بوصفه القاعدة المسلّم بها للسلوك العام بالنسبة للجزء الأعظم من النوع البشري، وأن أي قانون آخر لم يكن سوى نتيجة استثنائية خاصة لروابط فريدة، كما أنهم لا يدركون حداثة التاريخ الذي بدأت فيه المجتمعات تدعى تنظيم شئونها وفق قوانين أخلاقية- فإن تفكير الناس بالغ الضآلة، وذاكرتهم ضعيفة، بشأن الأنظمة والمؤسسات والعادات التي لا تقوم إلا على أساس القوة وحدها، والتي استمرت في عصور وحالات من الرأى لم تكن لتسمح أبداً بقيامها لأول مرة. فمنذ أقل من أربعين عاماً كان القانون الإنجليزي لا يزال يسمح للإنجليز بشراء العبيد وبيعهم، أعنى بوضع الموجودات البشرية في العبودية بوصفهم ممتلكات خاصة يمكن بيعها. وفي أثناء القرن الحالى كان الإنجليز يستطيعون اختطاف العبيد وإجبارهم على العمل حتى الموت بالمعنى الحرفي للكلمة. أما هذه الحالة التي تصل بقانون القوة إلى حده الأقصى، فهي التي يدينها أولئك الذين كل نوع آخر تقريباً من السلطات التعسفية، لمن ينظر إليها نظرة منصفة، كما تمثل أكثر من جميع الحالات الأخرى، أشنع المشاعر تقززاً للنفس. لقد كانت هذه الحالة تمثل قوانين إنجلترا المسيحية المتحضرة، إلى عهد قريب جداً، لا يزال بعض ممن هم على قيد الحياة يذكرونه. ومنذ ثلاث أو أربع سنوات، وفي أحد نصفي أمريكا الإنجليز- ساكسونية لم يكن الرق موجوداً فحسب. بل إن تجارة الرقيق وتربيتهم، بغرض الاتجار فيهم على وجه التحديد، كان بضاعة رائجة وشائعة بين الولايات الأمريكية التي تحتضن تجارة الرقيق. ومع ذلك فإن المشاعر المضادة لهذه

التجارة لم تتم بقوة فحسب، بل ضعفت المشاعر والمصالح التى تؤيدها فى إنجلترا، على الأقل، أكثر مما ضعفت المشاعر التى تؤيد أية عادة أخرى من عادات سوء استخدام القوة. لأن الدافع إليها كان حب الكسب والربح، بوضوح وبلاخفاء. وكان أولئك الذين يكسبون من وراء هذه التجارة عددا ضئيلا جدا من مجموع سكان البلاد، فى حين أن المشاعر الطبيعية لأولئك الذين ليس لهم مصلحة شخصية فيها كانت كراهية وتفورا لا حُدَ لهما. ومثل هذه الحالة المتطرفة تجعل الإشارة إلى أية حالة أخرى نافلة لالزوم لها؛ لكن فلنتدبر أمر المدة الطويلة التى يستغرقها النظام الملكى المطلق. ففى إنجلترا هناك اعتقاد شائع وشامل - تقريبا - يذهب إلى أن النظام الاستبدادى العسكرى هو مَثَلٌ من قانون القوة وحالة من حالاته، وليس له أصل آخر ولا تبرير مخالف. ومع ذلك ففى كل أمة من الأمم العظيمة فى أوروبا - باستثناء إنجلترا - حزب قوى محبوب لديها من بين جميع فئات الشعب لاسيما بين أشخاص من أصحاب المراكز والخيثة؛ إما لا يزال قائما، أو تخلصت منه لتوها. وتلك هى قوة النظام القائم حتى عندما لا يكون عاما ومطبقا فى جميع الدول. وعندما لم يكن هناك فى كل فترة من فترات التاريخ، تقريبا، أمثلة عظيمة ومشهورة لنظام مضاد. بل أن هذه الأمثلة كلها وجدت، تقريبا، فى أعظم المجتمعات وأشدّها رخاء. وفى هذه الحالة أيضا فإن من يستحوذ على قوة لا يستحقها، والشخص المعنى بها على نحو مباشر، ليسا سوى شخص واحد، فى حين أن أولئك الذين يخضعون لها، ويعانون منها، هم على وجه الدقة بقية الناس.

ومن الطبيعى، بل ومن الضرورى، أن ينطوى النير (نير العبودية) على امتهان لجميع الأشخاص الآخرين، ربما باستثناء شخص واحد آخر هو ذلك الشخص الجالس على العرش، وكذلك الذى نتوقع أن يخلف الحاكم المستبد.

وأذن: ماهو الفرق بين هذه الحالات وحالة سيطرة الرجال على النساء! وأنا الآن لا أقول شيئا مبتسرا حول تبرير هذا الوضع، لكنى أبرز فقط إلى أى حد يمكن أن تظل هذه السيطرة قائمة - حتى بلا تبرير - لمدة أطول كثيرا من جميع ألوان السيطرة الأخرى التى استمرت قائمة حتى يومنا الراهن. فمهما أشبعت حياة القوة الغرور

والكبرياء، ومهما يكن من أمر ممارسة المصلحة الشخصية، فإنها فى هذه الحالة لا تقتصر على فئة محدودة. وإنما هى تشمل جنس الذكور كله. وبدلاً من أن تكون لمعظم مؤيديها أمراً مرغوباً على نحو مجرد بصفة أساسية، أو أن تكون أشبه بالغايات السياسية التى تتنازع حولها الأحزاب عادة، فتصبح بغير أهمية خاصة عند أحد- اللهم إلا القادة والزعماء- بدلاً من ذلك، فإنه تصل إلى داخل الشخص، وإلى قلب كل ذكر يكون رب أسرة. ولكل فرد يتطلع إلى أن يكون رب أسرة، فالفلاح الفط يمارس على أساسها نصيبه من القوة شأنه شأن أعظم النبلاء. وتكون الرغبة فى التسلط أقوى ماتكون فى هذه الحالة، لأن كل شخص يرغب فى ممارسة القوة، فإنه يرغب فى ممارستها على أقرب الناس من حوله بمن يقضى معهم حياته، ويشارك معهم، أكثر من غيرهم، فى شئون الحياة. فإذا كانت السلطات فى الحالات التى سبق أن أشرنا إليها، تقوم بوضوح على القوة وحدها ولا تخطى بقدر مماثل من التأييد، فإنها لاتزول ولا يتخلص منها الناس إلا ببطء شديد وبصعوبة كبيرة. فإن الأمر لابد أن يكون أصعب بكثير فى هذه الحالة، حتى وإن كانت لاتقوم على أسس أفضل من تلك الأسس. ولابد أن نضع فى اعتبارنا أيضاً أن أصحاب القوة لديهم فى هذه الحالة تسهيلات أعظم مما لديهم فى أية حالة أخرى، لمنع أى ثمر ضدّها. فكل امرأة من الخاضعات تعيش تحت رقابة، أن لم نقل بين يدي، واحد من السادة، بل تكاد تكون فى يده تماماً، وفى علاقة وثيقة معه أكثر بكثير من علاقاتها مع أى من بنات جنسها، الخاضعات بنفس الطريقة، دون أن يكون لديهم وسيلة للاتحاد ضدّه. ولا قدرة للتغلب عليه حتى فى أماكن معينة. فى الوقت الذى يكون فيه لدى المرأة دوافع لارضائه وتجنب اثاره. وكل انسان يعرف كيف أنه كثيراً ما يلجأ المكافحون من أجل التحرر السياسى إلى الرشوة، أو يعمدون إلى التراجع عن طريق الارهاب. أما فى حالة النساء، فإن كل امرأة من الخاضعات تعيش فى حالة مزمنة تجمع فيها بين الرشوة والارهاب معاً. وعند الشروع فى المقاومة، فلا بد لعدد كبير من النساء المنزعجات لقيادة حركة المقاومة، ولعدد أكبر من النساء الأتباع، من التضحية بكل المتع تقريباً تضحية تامة، أو التخفيف من نصيب كل واحدة منهن.. ولو صُحّ وكان هناك نظام للامتيازات، ونظام لفرض الخضوع بالقوة استطاع أن يضع

أغلاله في أعناق الخاضعين له، فإننى لم أكشف بعد، حتى الآن أنه نظام خاطئ، وإن كان فى استطاعة كل إنسان يفكر فى هذا الموضوع أن يتبين أنه حتى إذا كان نظاما خاطئا، فمن المؤكد أنه سوف يستمر قائما مدة أطول بكثير من أية صورة أخرى من صور السلطة الظالمة. وعندما تكون هناك صور أخرى فاضحة من السلطة الظالمة لاتزال قائمة فى كثير من البلدان المتحضرة، ولم تتخلص منها بلاد أخرى إلا منذ وقت قريب جدا، فسوف يكون من الغريب فعلا ألا تهتز، حتى الآن وفى أى مكان، أعظم هذه النظم وأغورها جذورا، بل هناك مايبيرر لنا أن نعجب على نحو أشد من ذلك حين نعرف أن هناك عددا ضخما من الاحتجاجات والاستشهادات ضد هذه النظم.

وقد يعترض معترض فيقول أن المقارنة لن تكون منصفة بين حكم جنس الذكور وبين الصور الأخرى من السلطة الظالمة التى تحدث عنها وضربت بها مثلا لتوضيح الموقف، مادامت هذه الصور تعسفية، وهى فى الواقع نتيجة مجرد اغتصاب السلطة. أما الصورة الأخرى من السلطة الظالمة لخاص بوضع النساء فهى تمثل - على العكس - وضعاً طبيعياً، لكن هل كانت هناك سيطرة فى أى وقت من الأوقات لاتبندو طبيعية فى نظر من يقوم بها؟ لقد مرت عصور انقسم فيها الجنس البشرى إلى طبقتين: الأولى صغيرة العدد وتتألف من السادة، والثانية ضخمة العدد وتتألف من العبيد. وكان هذا التقسيم يبدو طبيعياً حتى بالنسبة لأصحاب العقول الممتازة والثقافة الرفيعة، بل اعتبرت هذه القسمة الوضع الطبيعى الوحيد للجنس البشرى. ولا أستثنى من ذلك عقلا ممتازا هو أحد العقول التى أسهمت فى تقدم الفكر البشرى، وأعنى به أرسطو الذى كان يعتقد اعتقادا راسخا لا أثر فيه للشك أو الريبة، أن هناك طبائع مختلفة بين البشر: طبائع للأحرار، وطبائع للعبيد، وأن اليونانيين من ذوى الطبائع الحرة، وأن الآسيويين عموما من ذوى طبائع العبيد، وقد أقام هذه التفرقة على الأساس نفسه الذى يقام عليه عادة سيطرة الرجال على النساء<sup>(١)</sup>.

(١) يشير مل إلى نظرية أرسطو الشهيرة عن الرق، ودفاعه عنها بحماس شديد بوصفها تعبيراً عن النظام الطبيعى للبشر، فهناك العبد بالطبيعة، والحرة بالطبيعة أيضا أى من يولد عبداً ومن يولد حراً، قارن كتابنا «أرسطو... والمرأة» ص ٧٥ وما بعدها وهو العدد الثانى من «سلسلة الفيلسوف والمرأة». أصدرته مكتبة مبدولى بالقاهرة عام ١٩٩٦ وأنظر أيضا كتاب أرسطو «السياسة» ١٢٥٥م-١٢٣٥م (الترجم).

لكن لماذا نحتاج إلى الاستشهاد بأرسطو؟ ألم يذهب من يملكون العبيد في الولايات الجنوبية- من الولايات المتحدة الأمريكية- إلى نفس المذهب، ويدافعون عنه بكل مايوصف به الناس من تعصب حين يتمسكون بالنظريات التي تبرر لهم انفعالهم الطاغية، وتجعل مصالحتهم الشخصية مشروعة...؟ ألم يستشهدوا بالأرض والسماء على أن سيطرة الرجل الأبيض على الأسود مسألة طبيعية، وأن الجنس الأسود هو بطبيعته عاجز عن ممارسة الحرية، ولا يصلح الا للعبودية؟ بل غالى بعض المدافعين عن هذه النظرية، فذهبوا إلى أن حرية العمال اليهوديين هي قلب للنظام الطبيعي للأشياء في كل مكان. وكذلك يذهب المنطرون من دعاة نظام الحكم الملكي المطلق، بصفة مستمرة، إلى أن هذا النظام هو الصورة الطبيعية الوحيدة للحكم: مبتدئين من المجتمع البطريركي (الأبوي) الذي كان الصورة التلقائية والبدائية للمجتمع، والذي تشكل على غرار فكرة العائلة- التي تشكل السلف الأول للمجتمع نفسه. ثم ذهبوا إلى أن هذه هي السلطة الطبيعية أكثر من أية سلطة أخرى. بل أن قانون القوة نفسه بدا دائما- عند أولئك الذين لا يستطيعون الالتجاء إلى أى قانون آخر- الأساس الطبيعي أكثر من أى أساس آخر لممارسة السلطة. كما يذهب الغزاة إلي أن الطبيعة نفسها هي التي أمرت الشعوب المهزومة بطاعة الغزاة، أو كما يعبرون عن الفكرة بالفاظ رقيقة- أن الشعوب الضعيفة التي لاقدرة لها على الحرية، ينبغي أن تخضع للشعوب التي هي أكثر شجاعة ورجولة. وأدنى معرفة بالحياة البشرية خلال العصور الوسطى تبين إلى أى حد كانت سيطرة السادة الاقطاعيين من النبلاء على غيرهم من البشر الذين هم في وضع أدنى، تبدو للنبلاء أنفسهم طبيعية إلى أقصى حد. وكيف بدا لهم من التصورات غير الطبيعية أن يطالب شخص من طبقة دنيا بالمساواة معهم. بل كان الأمر يبدو للطبقة الخاضعة نفسها أمرا طبيعيا. إذ لم يدع (رقيق الأرض) ولاسكان المدن أن لهم نصيبا في السلطة حتى في عنفوان صراعهم من النبلاء. بل كل ماكانوا يطالبون به هو الحد، قليلا أو كثيرا، من سلطة الطغيان عليهم. ومن ثم فقد كان تعبير «من غير الطبيعي» يعنى من غير المألوف أو المعتاد، أى أن كل ما هو مألوف أو معتاد هو أمر طبيعي. ولذلك بدا من الطبيعي تماما أن أى خروج على قاعدة خضوع النساء للرجال وهو العرف



السام المألوف والمتعاد- هذا الخروج بدا أمرا «غير طبيعي». غير أن التجربة تنزع بالأمثلة التي تدلنا على أن المشاعر، حتى في هذه الحالة- حالة خضوع النساء للرجال- تعتمد اعتمادا تاما على الإلف والعادة. فليس ثمة ما يمكن أن تدهش له الشعوب التي تعيش في مناطق نائية من العالم عندما يعرفون شيئا عن المجترات لأول مرة- أكثر من أنها تحت حكم ملكة. فالأمر يبدو لهم «غير طبيعي» حتى ليكاد يكون غير قابل للتصديق. في حين أنه بالنسبة للانجليز أنفسهم، فإن الأمر لا يبدو «غير طبيعي» على الإطلاق ولو لحظة واحدة، لأنهم اعتادوا عليه؛ ولكنهم يشعرون أنه من غير الطبيعي أن تكون المرأة جنديا أو عضوا في البرلمان. مع أن الحرب والسياسة في عصور الاقطاع، لم تكن على العكس، ميادين غير طبيعية بالنسبة للنساء، ولا مسألة غير مألوفة لهن. فقد كان يبدو طبيعيا أن تصنف النساء من الطبقات الراقية بالصفات التي تتميز بها شخصية الرجل، بحيث لا يكن أقل من أزواجهن وآبائهن في شيء سوى القوة البدنية. أما عند اليونان فقد كان استقلال النساء يبدو أمرا غير طبيعي بصورة أقل مما كان يبدو عليه في المجتمعات القديمة الأخرى، بسبب أساطير نساء الأمازون Amazons<sup>(١)</sup>، (وقد كانوا يعتقدون أنها وقائع تاريخية حقيقية)- وأيضا بسبب الخلل الخاص الذي قدمته نساء اسبرطة اللاتي كن في الواقع أكثر حرية من نساء المدن اليونانية الأخرى، رغم أن خضوعهن للرجال لم يكن أقل من خضوع نساء المدن الأخرى، كما كن يمارسن التدريبات البدنية مثل الرجال تماما، فثبتن بذلك أن الطبيعة لم تجعلهن غير مؤهلات لهذه التدريبات. وليس ثمة شك في أن تجربة اسبرطة أثرت في التربية عند

(١) مصطلح الأمازونات Amazons يعنى حرفيا نساء بغير صدور؛ وهي قبيلة في الأساطير اليونانية من المقاتلات الاناث تعيش في آسيا الصغرى ولهن في الصدر ثدي واحد، أما الثاني فقد أزيل في الصغر حتى يستطعن إطلاق القوس بحرية أكثر. يتزاوجن مع رجال من جنس آخر، ثم يحتفظن بالمرأيد (الفتيات فقط) ويقتلن البنين أو يعودوا إلى آبائهم، وتظهر الأمازونات في الأساطير اليونانية مع كثير من الأبطال من أمثال: هرقل، وبرسيوس، وبلرفون، وليوس- مع أن هؤلاء جميعا قاتلوا ضدهن. راجع د.امام عبدالفتاح امامه معجم ديانات وأساطير العالم؛ المجلد الأول ص ٧٥ أصدرته مكتبة مبدولي بالقاهرة عام ١٩٩٦ (المترجم).

أفلاطون<sup>(١)</sup>. كما أثرت في كثير من أفكاره الأخرى، منها على سبيل المثال فكرة المساواة الاجتماعية والسياسية بين الجنسين<sup>(٢)</sup>.

لكن ربما قيل: أن حكم الرجال على النساء يختلف من جميع هذه الأنواع من الحكم من حيث أنه ليس حكما يعتمد على القوة. وإنما هو حكم تقبله النساء طواعية، ويشتركن فيه بإرادتهن بغير شكوى أو تدمير وأن كان هناك عدد كبير من النساء لا يقبلن به. ومنذ أن أصبح للنساء القدرة على تدوين مشاعرهن والتعبير عنها عن طريق الكتابة (وهي الطريقة الوحيدة من طرق الاعلان التي يسمح بها المجتمع لهن) سجل عدد متزايد منهن احتجاجهن ضد الوضع الاجتماعي القائم، ومنذ عهد قريب جدا تقدمت ألوف منهن، وعلى رأسهن أشهر من يعرف الجمهور من النساء - تقدمن بالتماس إلى البرلمان للسماح لهن بالاشتراك في الانتخابات البرلمانية وأن يكون لهن حق الاقتراع والتصويت Suffrage<sup>(٣)</sup>. وكذلك المطالبة بتعليم النساء على قدم المساواة مع

(١) اهتم أفلاطون اهتماما كبيرا بالنظام السياسي في مدينة اسبرطة لاسباب كثيرة منها طبقتها الأرستقراطية، ومنها نظام التربية في هذه المدينة الذي يشبه النظام الذي وضعه أفلاطون في محاورة الجمهورية.. الخ- راجع في ذلك كله د. امام عبدالفتاح امام «أفلاطون.. والمرأة» ص ٢٢ ومابعدها- العدد الأول من سلسلة «الفيلسوف.. والمرأة» التي تصدرها مكتبة مذبولى بالقاهرة (المترجم).

(٢) من الأفكار الكثيرة التي تأثر بها أفلاطون بنظام مدينة اسبرطة تربية الحراس أوطيقة الجند التي ستدافع عن المدينة الفاضلة كما عرضها في الجمهورية؛ ويظهر الأثر الاسبرطي واضحا عندما يتحدث أفلاطون عن «المعسكر المفتوح الأبواب» الذي ينبغي أن يعيش فيه هؤلاء الحراس، كما يظهر في قوله أن عليهم أن يتناولوا وجباتهم سويا، وأن يعيشوا حياة جماعية كالجنود في ساحة القتال.. كما يحرم عليهم، كما هي الحال في اسبرطة، اقتناء الذهب والفضة. وأخيرا هناك فكرة شيوعة النساء «حيث تصبح الزوجات مشاعا بين الحراس» وكان مشروع اسبرطة وليكورجوس قد عاب على الأزواج الاسبرطيين أن يستأثروا بزوجاتهم- راجع في ذلك كله كتابنا السابق «أفلاطون.. والمرأة» مكتبة مذبولى بالقاهرة عام ١٩٩٦ (المترجم).

(٣) ربما كان همل- يشير في هذه العبارة إلى الالتماس الذي قدمه هو نفسه إلى مجلس العموم البريطاني في يونيو ١٨٦٦ عندما كان نائبا عن حي «وستمنستر» في لندن. وقد ظل طوال السنين الثلاث التي قضاها عضوا (١٨٦٥-١٨٦٨) في مجلس العموم يناضل في سبيل الإصلاح، ويجاهد في ضوء مبادئه حسي انحل المجلس عام ١٨٦٨ - وكان في نضاله يجاهد فسي سبيل توسيع الحق الدستوري للانتخابات بحيث يمتد ليشمل حق النساء في الاقتراع والتصويت Suffrage (المترجم).

الرجال، وفي نفس فروع المعرفة التي يتعلمها الرجال، وقد ازدادت شدة المطالبة بهذه الحقوق، وأصبحت فرص نجاحها كبيرة. فى الوقت نفسه تشتت كل عام المطالبة بالسماح للنساء بالعمل فى المهن والحرف التي ظلت حتى الآن مغلقة فى وجوههن. وعلى الرغم من أن إنجلترا لا يوجد فيها على نحو ما يوجد فى الولايات المتحدة حزب منظم، ولقاءات دورية تعمل على إثارة المشاعر العامة للموافقة على نيل النساء حقوقهن، فإن هناك جمعية منظمة نشطة وكثيرة الأعضاء ويديرها النساء، قامت لغرض أكثر تحديدا هو حصولهن على الحقوق السياسية. على أنه لم تبدأ النساء إنجلترا والولايات المتحدة وحدها فى الاحتجاج بصورة جماعية - إن قليلا أو كثيرا - على القيود التي يعملن فى ظلها، فهناك أمثلة على حدوث الشيء نفسه الآن فى فرنسا، وإيطاليا، وسويسرا، وروسيا. وليس فى استطاعة أحد أن يعرف عدد النساء الأخريات اللاتي يتطلعن فى صمت لتعزيز وتأييد هذه المطالب ولتحقيق آمال ماثلة. ولكن هناك دلائل كثيرة تشير إلى أن هناك عددا كبيرا منهن كان يمكن أن تكون لديه التطلعات نفسها، لو لم يكن قد تعلمن بشدة أن يكتبن أمثال هذه التطلعات باعتبارها أمورا غير لائقة بجنس النساء، بل تتعارض مع جنس الأنثى. علينا أن نتذكر كذلك أنه لم يحدث قط أن طالبت طليقة مستعبدة بالحرية الكاملة مرة واحدة. فعندما دعا سيمون دى مونتفورت Simon de Montfort<sup>(١)</sup>، الفرسان من ممثلى الشعب إلى الجلوس لأول مرة فى البرلمان؛ فهل كان أى منهم يحلم بأنه سيكون عضوا فى جمعية منتخبة تعمل على تشكيل الوزارات وإقالتها، وتولى إرادتها على الملك فى شئون الدولة؟! لم تطرأ هذه الفكرة على أكثر هؤلاء الأعضاء طموحا. فقد كان النبلاء

(١) سيمون دى مونتفورد Simon de Montfort (١٢٠٨-١٢٦٥) هو إيرل أف لستر Leicester. كان رجلا دولة ومقاتلا. ترجع أصوله إلى عائلة فرنسية نبيلة فى نورماندى، لكن جدته الإنجليزية، ومن هنا ورت لقب «الاييرل»، وتزوج عام ١٢٣٨ من «البارون» شقيقة هنرى الثالث. استدعى عام ١٢٥٨ الفرسان من كل صوب لمواجهة حكم الملك هنرى الثالث وتكوين مجلس بارونات قاتل الملك فيما سمي بعد ذلك «بحرب البارونات». ولقد كون ماسمى بعد ذلك باسم «مجلس الشعب» أو «مجلس العموم»، كما أطلق عليه أيضا اسم «البرلمان الجنبون» الذى انعقد فى مدينة اكسفورد لأول مرة عام ١٢٥٨، ثم أصبح قوة مؤثرة فى السياسة الإنجليزية، من حقه المحافظة على تشكيل الوزارة وعزلها والتصديق للملك إذا دعت الحاجة. (المترجم).

يزعمون لأنفسهم هذه الحقوق، أما فئات الشعب الأخرى، فلم تطالب بشيء سوى تخليصها من الضرائب التعسفية، ومن الاضطهاد الفردي الرهيب الذى يعانونه على يد موظفى الملك. ان قانون الطبيعة فى مجال السياسة يكشف لنا أن أولئك الذين يعيشون تحت سلطة لها جذور قديمة، لا يبدأون أبدا بالشكوى من السلطة نفسها، وإنما يدمرون فقط من ممارسة السلطة بطريقة قمعية اضطهادية. وتلك هى الحال مع عدد كبير من النساء اللاتى يشكون من سوء معاملة أزواجهن، وكان عددهن سيتضاعف بما لانهاية له، لولا أن الشكوى ستكون مبررا أعظم لسوء المعاملة وزيادتها. وهذا هو السبب فى احباط جميع المحاولات الرامية للابقاء على السلطة ودعمها مع حماية النساء من سوء استخدامها ضدهن. وليس ثمة حالة أخرى (فيما عدا حالة الطفل) يوضع فيها الشخص الذى برهن قانونيا على أنه عانى من الأذى، تحت السلطة البدنية للشخص الآثم الذى ثبت أنه أذاه. وهكذا نجد أن الزوجات حتى فى أقصى حالات الايذاء البدنى الشديد، ومهما طالت مدته، لايجرؤن مطلقا على اللجوء أو الاستعانة بالقوانين التى وضعت لحمايتهن، وأن فعلت احدها ذلك فى لحظة غضب لايقاوم أو تحت تأثير الجيران أو تدخلهم، فإن جهودها، بعد ذلك، تنصب على إلتماس العفو عن المذنب، وتخفيف ما يستحقه الطاغية من عقاب، وعدم البوح بشيء مما يحدث بينهما، إلا بالنزول السير وبأقل قدر ممكن.

وهكذا تتجمع عوامل كثيرة، اجتماعية وطبيعية، لتجعل نمرد النساء، على نحو جماعى، على سلطة الرجال أمرا غير محتمل. <sup>٢</sup> النساء حتى الآن فى وضع يختلف تماما عن وضع جميع الطبقات الأخرى التى تخضع لسلطة ما، من حيث أن سادتهن يطالبونهن بشيء أكثر من الخدمة الفعلية، فالرجال لا يريدون طاعة النساء فحسب، بل يريدون مشاعرهن أيضا. فجميع الرجال، باستثناء أكثرهم وحشية وفضفاضة، لا يريدون أن تكون المرأة المرتبطة بهم ارتبطا وثيقا، مجردة عبدا أو عارية، فحسب، بل يرغبون فى أن تكون عبدا أوجارية بارادتها ورغبتها لاعن طريق الجبر والاكراه، أو قل أنهم يريدونها محظية. ومن هنا فقد استخدموا جميع الوسائل لاستعباد عقولهن. وعلى حين أننا نجد سادة جميع الأنواع الأخرى من العبيد يعتمدون على الخوف فى تأكيد طاعة هؤلاء

العبيد لهم. إما اخوف من هؤلاء السادة أنفسهم، أو التخويف الديني<sup>(١)</sup>. فاننا نجد سادة النساء يريدون منهم أكثر من الطاعة البسيطة، ولهذا أحوالوا قوة التربية بأسرها لتساعد في تحقيق أغراضهم. فجميع النساء ينشأن منذ نعومة أظفارهن على الايمان بأن شخصية المرأة المثالية هي الضد المباشر لشخصية الرجل، أعنى الشخصية التي لا تكون لها إرادة ذاتية حرة، ولا قدرة على ضبط النفس، وإنما الشخصية الخاضعة المستسلمة لازادة الآخرين وسيطرتهم؛ فجميع القواعد والمبادئ الأخلاقية التي تربي عليها الفتيات تؤكد لهن أن واجب النساء، وكذلك طبيعتهن بما تنطوى عليه من مشاعر وعواطف متدفقة، أن يعشن من أجل الآخرين؛ وأن يعتدن نكران الذات، فينكرن أنفسهن نكرانا تاما. وألا يعشن إلا من أجل عواطفهن ومشاعرهن فحسب؛ بل حتى هذه العواطف وتلك المشاعر لاتعنى سوى مايسمح لهن به المجتمع فحسب- أعنى عواطفهن ومشاعرهن لاتعنى سوى مايسمح لهن به المجتمع فحسب- أعنى عواطفهن ومشاعرهن نحو الرجال الذين يرتبطن بهم، أو نحو الأطفال الذين يشكلون رابطة اضافية لا تنقسم عراها بينهن وبين الرجال، وعندما نضع هذه الأمور الثلاثة معا:

**أولا:** الجاذبية الطبيعية بين جنسين متعارضين.

**ثانيا:** اعتماد الزوجة على زوجها اعتمادا تاما، بحيث تكون أى ميزة أو متعة تنعم بها اما آتية منه كمنحة أو معتمدة اعتمادا تاما على ارادته.

**ثالثا:** الهدف الأساسى من سعى الانسان ونشاطه، وهو تقدير الآخرين واحترامهم له، وكذلك جميع ألوان الطموح الاجتماعى، لايمكن، بصفة عامة، أن تتحقق بالنسبة للمرأة إلا عن طريق الرجل.

لو أننا وضعنا هذه الأمور نصب أعيننا فسوف تكون معجزة لو أن المرأة لم تجعل هدفها أن تصبح جذابة للرجال. وإذا لم يصبح هذا الهدف هو محور تربية الأنثى

(١) اعتمادا على مانادى به القديس بولس عن ضرورة طاعة العبيد لسادتهم وإلا أغضبوا الرب أيها العبيد أطيعوا سادتكم..(رسالته إلى أهل كورنثوس الأصحاح الثالث:٢٢)- وعلى دعوة القديس بطرس العبيد إلى طاعة السادة فى خوف ورعدة أيها العبيد أطيعوا سادتكم حسب الجسد، بخوف ورعدة فى بساطة قلوبكم كما للمسيح..(رسالة بطرس إلى أهل أفسس الأصحاح السادس:٥-٧) .. الخ.(المترجم).

ومدار تكوين شخصيتها. ولقد سيطرت هذه الفكرة سيطرة تامة على عقول النساء، ثم استغلتها غريزة الأنانية عند الرجل إلى أقصى حد، بأن جعلت الخضوع، والضعف، والاستسلام التام لكل ارادة فردية يتم بين يدي الرجل ويمثل جانبا جوهريا من الجاذبية الجنسية عند المرأة. وهل يمكن أن يكون هناك شك فى أن أيا من ألوان الاستعباد الأخرى التى نجح الانسان فى تحطيمها، كان يمكن أن تظل قائمة حتى الآن لو وجدت الوسائل نفسها، واستخدمت بهذه المثابة، لتطويع عقولهن لها؟ فلو أن هدف الحياة عند كل شاب من شباب العامة عند الرومان أن يجد حظوة شخصية فى عين أحد النبلاء، وهدف كل شاب من الأقبان، (عبيد الأرض) أن يجد الحظوة نفسها عند السيد مالك الأرض، ولو أن الحياة معه تحت سقف واحد، والحصول على نصيب من عواطفه ومشاعره الشخصية، كانت المكافأة التى يتبغى عليهم جميعا أن يتطلعوا إليها، بحيث يحصل أكثرهم طموحا وموهبة على هذه المكافأة—ولو أنهم بعد حصولهم على هذه المكافأة، احيطوا بسياج براق من نحاس يتمثل فى تركيز الاهتمام بهذا السيد، واستبعاد كل شعور أو رغبة سوى تلك التى يشترك فيها أو يفرسها—لو أن ذلك كله قد حدث اما كان النبلاء والعامة، والأقبان وسادة الأرض يظلون حتى يومنا الراهن طبقات يتميز بعضها عن بعض مثلما يتميز الرجال عن النساء؟! وأما كان جميع المفكرين، باستثناء مفكر هنا ومفكر هناك، يعتقدون أن هذا التمايز حقيقة أساسية فى الطبيعة البشرية لايمكن أن تتغير؟

وفى استطاعتنا أن نقول أن الاعتبارات السابقة فيها الكفاية لاثهارنا على أن العادات والتقاليد والعرف لعبت الدور الأساسى فى تشكيل الوضع الراهن للمرأة. ومن ثم فهى لاتصلح لأى زعم أو افتراض سابق، وينبغى أن لا يكون لها أوضاع تجعل النساء فى حالة خضوع سياسى واجتماعى للرجال. بل ربما سرت أبعد من ذلك وقلت أن مسار التاريخ، والاتجاهات التقدمية للمجتمع البشرى، لاتؤيد هذا النظام القائم على اللامساواة فى الحقوق بين الرجل والمرأة، فضلا عن أنها تقدم حجة دامغة ضد هذا النظام، وإلى الحد الذى سار فيه التقدم البشرى حتى الآن، فإن مجرى التيارات الحديثة كلها، يرهن على أن هذا الوضع البالى من أوضاع الماضى لن يتفق مع المستقبل، وأنه لابد بالضرورة أن يزول.

ماهى الخاصية التى يتميز بها العالم الحديث؟ وما الفرق الرئيسى بين الأنظمة والأفكار الاجتماعية الحديثة. بل الحياة الحديثة بأسرها- وبين أنظمة العصور الموعلة فى القدم وما انطوت عليه من افكار؟ ربما كانت الخاصية الأساسية التى يتميز بها المجتمع الحديث هى القول بأن الموجودات البشرية لم تعد تولد فى أوضاع محددة سلفا، وإنما هى تولد حرة فى استخدام ملكاتها، واستغلال مايتاح لها من فرص فى سبيل تحقيق المصير الذى تصبر إليه أكثر من غيره. وذلك على العكس مما كانت تأخذ به المجتمعات القديمة التى كانت تقوم على مبدأ يختلف على ذلك أتم الاختلاف، فترى أن المرء يولد فى مركز اجتماعى محدد وثابت ويظلون فى هذا المركز بحكم القانون، وتمنع عنهم أية وسيلة للخروج منه. فكما أن بعض الناس يولد أبيض، وبعضهم الآخر يولد أسود، فإن البعض، ايضا يولد عبيدا والبعض الآخر من العامة والدهماء. والبعض الثالث يولد من الاشراف الاقطاعيين، بينما يولد غيرهم من الرعاى أو أقنان الأرض. ولم يكن فى استطاعة العبد أو القن (رقيق الأرض) أن يحرر نفسه، ولا أن يصير حرا الا بإرادة سيده. وفى معظم البلاد الأوروبية، لم يكن من المستطاع جعل واحد من العامة نبيلًا الا فى أواخر العصور الوسطى ونتيجة لنمو قوة الملكية Regal power وازدياد سلطة الملوك. وحتى بين النبلاء كان الابن الأكبر هو الوارث الوحيد لممتلكات الآباء، ومضى وقت طويل قبل أن يتأكد تماما أن الأب يستطيع أن يحرمه من الميراث.

بل حتى الأفراد من بين طبقات الصناع والحرفيين، لم يكن فى وسع أحد أن يشتغل بهذه المهنة أو تلك اللهم الا إذا كان قد ولد عضوا فيها (قابن الحداد يعمل حدادا، وابن التجار تجارًا.. الخ) أو يسمح له أعضاؤها بالدخول فيها. ولم يكن فى وسع أحد على الاطلاق أن يمارس مهنة تعتبر هامة الا بالطرق القانونية- أعنى عن طريق سلسلة من الإجراءات المعقدة. ولهذا فقد تعرض بعض أصحاب المصانع للتعذيب (بالعقاب أو التشهير بهم) لأنهم حاولوا إدخال بعض الأساليب الجديدة لتحسين مستوى العمل فى مصانعهم. أما فى أوروبا الحديثة، لاسيما فى تلك الأجزاء التى أسهمت أكثر من غيرها فى جميع التحسينات الحديثة الأخرى، فإن القواعد والنظريات السائدة فيها الآن هى على النقيض تماما من القواعد القديمة. فالقانون والحكومة لا يأخذان على عاتقهما تحديد الأشخاص الذين يقومون بأى عمل اجتماعى أو صناعى أو من لا يقومون به. أو

يفرضان الأساليب التي تتبع في القيام بهذا العمل حتى يكون مشروعاً. فهذه كلها أمور تترك لاختيار الأفراد بغير قيود. وحتى القوانين التي كانت تشترط أن يمر العامل بفترة تلمذة وتدريب قد تم إلغاؤها في هذا البلد (أى إنجلترا) وأصبحت قوانين باطلة، على اعتبار أنه أصبح من المؤكد تماماً أن الحالات التي تكون فيها فترة التلمذة ضرورية. فإن هذه الضرورة نفسها ستكون كافية لفرض فترة التمرين والتلمذة. لقد كانت النظريات القديمة تقوم على ترك أقل قدر ممكن من الاختيار للفرد، بحيث يكون كل ما يعمل عليه محدداً سلفاً، بقدر المستطاع، عن طريق حكمة أسمى وأعلى منه. لأن تركه يتصرف وحده، سوف يجعله يقع، قطعاً، في كثير من الأخطاء. أما الاقتناع الحديث، وهو ثمرة ألف عام من التجربة، فهو يقوم على أساس أن الأمور التي يكون للمرء فيها مصلحة مباشرة، لاستتقيم أبداً إلا إذا تركت له مسألة البت فيها، وتوجيهها بنفسه، فأى تنظيم لها من جانب السلطة فيما عدا حماية حقوق الآخرين - سوف تكون له عواقب وخيمة. وهذه النتيجة التي وصل إليها الناس ببطء، ولم يطبقوها إلا بعد أن جربوا تقريباً، جميع النظريات المضادة، وأدركوا ما أسفرت عنه من كوارث، هي التي تنشر الآن بصفة عامة في قطاع الصناعة في أكثر البلاد تقدماً. غير أن ذلك لا يعنى أننا نفترض أن جميع أساليب العمل صالحة بقدر متساو، أو أن جميع الأشخاص صالحون لعلم كل شيء بدرجة متساوية، بل لقد أصبح من المعروف الآن أن حرية الاختيار للفرد هي الشيء الوحيد الذي يؤدي إلى أفضل أساليب العمل، وأنها هي التي تضع كل عملية في يد من يصلح للقيام بها. فليس هناك من يعتقد الآن أنه من الضروري إصدار قانون يمنع من لا يحمل مواعيد قوية من العمل في حرفة الحدادة، فالحرية والمنافسة كافيتان لأن تجمعاً الحدادين رجالاً ذوي سواعد قوية، لأن ذوي السواعد الضعيفة يستطيعون أن يكسبوا أكثر من العمل في حرف أخرى أصلح لها. ولقد شعر الناس، بناء على هذه النظرية، أن القول المسبق بأن أشخاصاً معينين لا يصلحون، على أساس بعض المزايع العامة، لعمل ما فيه تجاوز للحدود الصحيحة للسلطة. فمن الأمور المعروفة الآن تماماً، والتي اعترف بها الناس وسلموا بصحتها، أنه إذا وجدت أمثال هذه المزايع فلا شيء منها معصوم من الخطأ. وحتى إذا أقيم الزعم على أسس متينة، وهو أمر يغلب جداً ألا يحدث فستظل هناك حالات استثنائية قليلة لا ينطبق عليها: وفي هذه الحالات



يكون من الظلم للأفراد، بل من الضرر البالغ للمجتمع، أن توضع العقوبات فى طريق استخدامهم للملكاتهم مما يقيدهم ويقيد غيرهم من الناس. أما فى الحالات التى تكون فيها عدم الصلاحية أمراً حقيقياً (بحيث يكون الشخص غير مناسب للعمل فعلاً) فإن البواعث المألوفة للسلوك البشرى سوف تتجه - وفيها الكفاية عموماً - إلى منع الشخص غير الكفاء من مباشرة العمل فى مجال غير مختص للقيام به، أو الاستمرار فيه.

وإذا لم يكن هذا المبدأ العام فى علم الاجتماع وعلم الاقتصاد صحيحاً، وإذا لم يكن الأفراد، بما يجدونه من عون فى آراء من يعرفونهم، أفضل فى الحكم على قدراتهم وعملهم من القانون والحكومة، فإنه ينبغى على العالم أن ينبذ هذا المبدأ فى أسرع وقت ممكن، وأن يعود إلى النظام القديم الذى يقوم على الاعاقة والتقييد. ولكن إذا كان المبدأ صحيحاً، فإنه ينبغى علينا أن نتصرف على أساس إيماننا به، وألا نفترض أن الموجود البشرى الذى يولد أنثى وليس ذكراً، فإن هذه الأنوثة سوف تحدد وضعه طوال حياته تماماً مثلما الموجود الذى يولد أسود وليس أبيض، أو من يولد من عامة الشعب وليس من طبقة النبلاء. ومن ثم يمنع هؤلاء الناس من جميع المناصب الاجتماعية الرفيعة، ومن جميع الوظائف المحترمة فيما عدا قلة منها. وحتى لو أننا سلمنا إلى أقصى حد بما يزعمونه من تفوق الرجال، وصلاحياتهم لجميع الأعمال التى تقتصر حتى الآن عليهم، فإن الحجة نفسها التى تمنع التفرقة القانونية بين أعضاء البرلمان تنطبق هنا أيضاً. فإذا كانت شروط الصلاحية تسبب فى استبعاد شخص واحد صالح كل اثنى عشرة سنة، فإن ذلك يعنى أن هناك خسارة حقيقية، فى حين أن استبعاد آلاف من الأشخاص غير الصالحين لامغنى فيه. لأنه إذا كان إعداد أو تكوين الهيئة الانتخابية يجعل الناخبين يميلون إلى اختيار أشخاص غير صالحين، فإن كان هناك باستمرار أعداد وفيرة من هؤلاء الأشخاص يستطيعون الاختيار بينهم. أن أولئك الذين يستطيعون القيام بالأمور الصعبة والمسائل الهامة وينفذونها على نحو جيد هم قلة بل أقل بكثير مما نحتاج إليه، حتى إذا تركنا مساحة واسعة للاختيار. لأن أى تقييد فى مجال الانتقاء سوف يحرم المجتمع من بعض الفرص فى أن يخدمه شخص كفاء ودون أن نحمل المجتمع من الأشخاص غير الأكفاء.

ونحن نجد أن المعوقات أمام النساء في الوقت الحالي، حتى في أكثر البلاد تقدماً، تعني أن تتحد القوانين والمؤسسات لكل امرأة مصيرها منذ مولدها ممنوعة طوال حياتها من خوض غمار المنافسة في مجالات معينة باستثناء حالة واحدة هي حالة النظام الملكي، فما زال هناك أشخاص مخصصون لتولي العرش بحكم مولدهم، وليس في استطاعة أي شخص حتى إذا كان من أفراد العائلة المالكة، أن يجلس على العرش اللهم إلا من خلال تعاقب الوراثة. أما بقية المناصب الأخرى والامتيازات الاجتماعية فهي مفتوحة أمام جنس الذكور وحدهم. وصحيح أن كثيراً منهم لا يستطيع الوصول إلى بعض هذه المناصب إلا عن طريق الثروة، ولكن أي شخص، من ناحية أخرى يستطيع أن يحاول الإثراء وأن يصل بالفعل إلى الثروة. ولقد حقق ذلك فعلاً كثير من أفراد الطبقات الدنيا. ولا شك أن الصعوبات بالنسبة للغالبية العظمى من الناس، لا يمكن التغلب عليها إلا بالخط الطيب، ولكنك لا تجد أي عقبات ولا تحريم قانوني أمام الذكور، فلا القانونون ولا الرأي العام يضع أمامهم عقبات صناعية إلى جانب العقبات الطبيعية، وباستثناء الملوك أو النظام الملكي كما سبق أن ذكرت. لكن كل إنسان في هذه الحالة يشعر أننا أمام حالة استثنائية - شيء غير عادي في العالم الحديث - يعارض مع عادات هذا العالم ومبادئه، ولا يبرر وجوده سوى مبررات خاصة غير عادية قد يختلف في تقدير قيمتها ووزنها الأفراد والأمم رغم أنه لا شك في وجودها على أرض الواقع. لكن في هذه الحالة الاستثنائية التي يكتسب فيها فرد مواظيفة اجتماعية رفيعة بحق المولد - لأسباب هامة - بدلا من أن توضع هذه الوظيفة موضع المنافسة بين الأفراد، نجد أن الأمم الحرة كلها تحاول أن تدافع عن جوهر المبدأ الذي حطت من قدره من الناحية الإسمية، وذلك بأن تحيط هذه الوظيفة مجموعة من الشروط التي يقصد بها صراحة منع الشخص الذي يشغل هذه الوظيفة من القيام بها بالفعل. في حين يقوم الوزير المسئول بمهام هذه الوظيفة فعلاً، وهو يحصل على مركزه هذا، عن طريق المنافسة المفتوحة والمتاحة لكل مواطن ذكر بالغ بلا استثناء. ومن ثم فإن المعوقات التي توضع أمام المرأة والتي تخضع لها النساء بحكم المولد، هي الأمثلة الوحيدة من نوعها في التشريعات الحديثة. فليست هناك أية حالة أخرى غير هذه الحالة التي تشمل نصف الجنس البشري، تغلق فيها الوظائف الاجتماعية العليا في وجه أي إنسان بسبب مولده

التي لا تستطيع أية جهود أو أى تغيير للظروف أن تغلب عليه<sup>(١)</sup>. لأنه حتى المعوقات الدينية (وقضلا عن ذلك فقد اختفت تقريبا من إنجلترا أو أوروبا) لم تغلق باب أى وظيفة فى وجه الشخص غير المؤهل فى حالة هدايته وارتداده عن مسلكه السابق.

وهكذا فإن خضوع النساء من الناحية الاجتماعية يمثل واقعة معزولة بين الأنظمة الاجتماعية الحديثة. كما يعتبر حالة فريدة تُعد خرقا للقانون الأساسى، وهى الأثر الوحيد الباقي من عالم قديم بال فى الفكر والعمل تفجرت جوانبه من كل ناحية إلا ناحية واحدة ذات أهمية قصوى وشاملة (هى حقوق المرأة). لقد انفجر العالم القديم كما لو كان هيكلا ضخما Gigantic Dolmen<sup>(٢)</sup>، أو معبدا هائلا من معابد الآلهة جوبيتر Jupiter<sup>(٣)</sup> فى جبال الألب. يقوم مقام كنيسة القديس بولس ويشغل مكانها، فيتلقى العبادات اليومية، فى حين أن الكنائس المسيحية اغطيت به لايزورها أحد الا فى الأعياد والمواسم. وهذا التباين التام بين واقع اجتماعى معين وجميع الوقائع اغطيت به، وهذا التناقض الجذرى بين طبيعة هذا الواقع الاجتماعى وبين الحركة التقدمية التى يفخر بها العالم الحديث ويعتز، والثى اكتسحت أمامها تباعا كل شئ آخر من هذا القبيل، لاشك فى أنها موضوع خطير جدير بالتأمل والنظر بالنسبة لأى مراقب جاد يتفحص الاتجاهات البشرية. فهما يثيران فرضا أوليا يؤيد الجانب غير المرغوب فيه، إلى حد يفوق بكثير ماقد يستطيع العرف والعادة فى مثل هذه الظروف أن يخلقه فى تأييد الجانب المرغوب فيه، ويجب أن يكونا على الأقل كافيين فى إحداث توازن فى الموضوع، مثل الاختيار بين النظام الملكى والنظام الجمهورى.

وأقل مايمكن أن نطالب به هو أنه لاينبغى النظر إلى هذه القضية (قضية المرأة) على أن الحكم فيها قد صدر مقدما عن طريق الواقع القائم والرأى العام السائد، بل لابد من

---

(١) ولهذا كان المولود فى الفلسفة الوجودية المعاصرة من المواقف الحديثة التى لاتستطيع ارادة الانسان أن تغلب عليه، شأنه شأن النهاية أعنى: الموت، فكما أن الإنسان لا يستطيع أن يمنع الموت مهما تقدم علم الإنسان، فكذلك ليس فى استطاعته أن يحدد متى يولد وفى أى مجتمع، وما هو نوع الجنس الذى يتخلده حين يولد. (المترجم).

(٢) مبنى حجرى ضخم من عصور ما قبل التاريخ (المترجم).

(٣) كبير الآلهة فى الأساطير الرومانية، وهو يرادف زيوس Zeus كبير الآلهة فى أساطير اليونان، أما جبال الألب فهى مقر آلهة اليونان (المترجم).

فتحتها للنقاش على أساس أنها مسألة عدالة ومنفعة: ومن ثم فينبغى أن يكون الحكم فيها، كما هي الحال في أية أوضاع اجتماعية وبشرية أخرى، معتمدا على تقدير مستير للاتجاهات والنتائج التي قد يثبت أنها أكثر فائدة للبشر- بصفة عامة- دون التمييز بين الجنسين. ولا بد أن تكون المناقشة مناقشة حقيقية مثلا أن نؤكد بالفاظ عامة أن تجربة الجنس البشري تؤيد النظام القائم. فالتجربة لم يكن أمامها طريقان لتحكم بينهما، إذ لم يكن هناك سوى تجربة واحدة. وإذا قيل أن مبدأ المساواة بين الجنسين لا يقوم إلا على النظرية فحسب، فلا بد لنا أن نتذكر أن المبدأ المضاد لا يقوم أيضا إلا على النظرية وحدها. فكل ما أثبتته التجربة المباشرة هو أن الجنس البشري استطاع أن يوجد في ظله، وأن يصل إلى درجة التقدم والرخاء التي نراها الآن. ولكن التجربة لاتقول لنا شيئا عما إذا كان في الامكان بلوغ هذه الدرجة من التقدم أسرع مما حدث، أو ما إذا كنا سنصل إلى درجة أعلى من التقدم في ظل النظام الآخر أم لا. ومن الناحية الأخرى فإن التجربة تقول لنا بالفعل أن كل خطوة في التحسن كانت مصحوبة باستمرار بخطوة في رفع الوضع الاجتماعي للنساء، وأن المؤرخين والفلاسفة ذهبوا إلى أن ارتفاع النساء أو انحطاطهن، في مجمله، هو المعيار المؤكد والمقياس الصحيح، للحكم على شعب ما أو عصر بالتحضر أو التمدن. إن وضع النساء في فترات التقدم من التاريخ البشري كان يقترب من المساواة مع الرجال، وإن كان ذلك لا يثبت في حد ذاته أن المساواة يجب أن تستمر حتى تكتمل تماما، ولكنه يغير شك يقدم حاجسا بأن الأمر سيكون كذلك.

كما أنه لايجدى شيئا أن نقول أن طبيعة الجنسين تؤهلهما لوظائفهما ووضعهما الراهن. وتجعل هذه الوظائف صالحة لهما، وأنا أنكر- معتمدا على أساس من الحس المشترك، وعلى تكوين العقل البشري- أن يكون في استطاعة أى شخص أن يعرف طبيعة الجنسين طالما أنه لم يرهما إلا في علاقتهما الراهنة فحسب. فلو أن الرجال وجدوا في مجتمع ما بغير نساء، أو كان هناك مجتمع بلا رجال، أو مجتمع من الرجال والنساء، لم تكن النساء فيه خاضعات لسيطرة الرجال- فربما كنا قد عرفنا شيئا مؤكدا عن الاختلافات العقلية والمعنوية التي قد تكون متأصلة في طبيعة كل جنس منها. ومن هنا فإن ما يسمى الآن «طبيعة النساء» هو شيء مصطنع، وهو ثمرة الكبت في بعض الاتجاهات، وإثارة غير طبيعية في اتجاهات أخرى. وربما تأكدنا بلا أدنى

شك أنه لم تكن هناك طبقة أخرى من الاتباع تعرضت شخصيتها للتشويه التام عن طريق علاقتها بساداتها (مثلما تعرضت شخصية النساء) لأنه إذا كانت الأجناس المقهورة وأجناس العبيد، قد تعرضوا للكبت بعنف أشد من بعض النواحي، فإن مالم يسحقه يثير الاستعباد فيهم قد ترك وشأنه بصفة عامة، وعندما توافرت له حرية النمو فقد نما من تلقاء ذاته وطبقا لقوانينه الخاصة. أما في حالة النساء فقد كان كل شيء فيهن طوع مصلحة ساداتهن ومعتهم. ولما كانت بعض القوى الحزوية العامة، تتدفق وتنمو إلى حد كبير في هذا الجو وفي ظل الاتصال المستمر، وترك بعضها الآخر في العراء ليتوقف غده، وتعرض بعضها الثالث للنيران حتى اختفى تماما- فإن الرجال لم يعد في وسعهم أن يدركوا مافعلت أيديهم، واعتقدوا، في غير مبالاة أن الشجرة تنمو من تلقاء ذاتها بالطريقة التي جعلوها تنمو بها، وأنها ستموت إذا لم يبق نصفها في حمام بخار، ونصفها الآخر في الثلج.

يمكن أن نقول: أن عدم اهتمام البشر وجهلهم الفاحش فيما يتعلق بالمؤثرات التي تشكل الشخصية الإنسانية هما من أكبر العقبات التي تعوق تقدم الفكر، وتكوين الآراء السليمة المؤسسة تأسيسا جيدا من الحياة والتنظيمات الاجتماعية. فالتناس يقتضون أن أى قسم من النوع البشرى، أيا ماكانت حالته الآن، انما هو كذلك لأن لديه نزوعا طبيعيا لأن يكون كما هو: حتى عندما تشير أكثر ألوان المعرفة بدائية بالظروف التي وجد فيها هذا القسم- عندما تشير بوضوح وصراحة إلى الأسباب التي جعلته كما هو، فلما كان أحد الفلاحين الأيرلنديين الذين عليهم متأخرات لصاحب الأرض كسولا لا يعمل فقد ظن الناس أن الأيرلنديين بطبيعتهم كسالي لايعملون<sup>(١)</sup>. ولما كانت الدساتير يمكن أن تتقلب رأسا على عقب عندما تتحول السلطات المنوطة بتطبيق هذه الدساتير ضدها بالسلاح، فإن هناك من يقول أن الفرنسيين عاجزون عن ممارسة الحكم الحر. ولما كان اليونانيون قد خدعوا الأتراك، واكتفى الأتراك بنهب اليونان، فقد ظن البعض أن الأتراك بطبيعتهم أكثر إخلاصا. ولما كانت المرأة، كما يقال كثيرا، لاتهتم كثيرا بالسياسة

(١) هذه خاصية التفكير عند رجل الشارع وتسمى التعميم الخاطيء، فترى رجل الشارع- أو الانسان العادى- يسرع فى تعميم الحكم، فيعمم لك القول تعميما واسعا جدا دون أن يستند إلا إلى أمثلة قليلة جدا. ونحن كثيرا مانستمع إلى أحاديث تتحدث عن الرجل، بضقة عامة أو عن المرأة عموما أو صفات أبناء الصعيد أو أبناء الشرقية.. الخ وهى كلها- فى الأعم الأغلب- تعميمات خاطئة. (الترجم).

باستثناء شخصيتها، فقد افترض الناس أن المصلحة العامة بطبيعتها، تثير اهتمام الرجل أكثر من اهتمام المرأة. أن التاريخ الذى أصبح الآن واضحا ومفهوما أكثر بكثير مما كان فى العصور الماضية، يعلمنا درسا مختلفا هو أن الطبيعة البشرية تتأثر بالعوامل الخارجية بصورة غير عادية. وكذلك الاختلافات القصوى فى مظاهر التعبير التى يفترض أنها عامة ومطرودة. غير أن الناس، فى العادة لا ترى فى التاريخ، والأسفار سوى ما يوجد فى أذهانهم بالفعل، وقلة منهم هى التى تتعلم الشيء الكثير من التاريخ. وهذه القلة هى التى لا تجلب معها الكثير من الأفكار المسبقة أثناء دراستها لهذا التاريخ.

ومن هنا فإنه يصدد ذلك السؤال البالغ الصعوبة الذى يتعلق بالفروق الطبيعية بين الجنسين: وهو سؤال يستحيل الوصول إلى اجابة صحيحة وتامة عنه فى الوضع الراهن للمجتمع- فى الوقت الذى يجزم فيه كل فرد بشيء ما عنه. دون أن يلتفت أحد، تقريبا، بل يجهل تماما الوسيلة الوحيدة التى يمكن بواسطتها بلوغ استبصار جزئى به. وهذه الوسيلة هى دراسة تحليلية فى أهم فرع من فروع علم النفس، وهى القوانين التى تكشف عن مدى تأثير الظروف الخيطة بالشخصية<sup>(١)</sup>. لأنه مهما تكن الفروق العقلية والأخلاقية بين الرجال والنساء كبيرة وواضحة ولا يمكن إزالتها، فإن القول بأن هناك دليلا على أن هذه الفروق طبيعية لا يمكن أن يكون سوى قول سلبى. ذلك لأن الفروق التى يمكن أن نستدل أنها فروق طبيعية هى تلك التى لا يمكن أن تكون صناعية وهى مايتبقى بعد أن نسقط كل سمة لأى من الجنسين يمكن تفسيرها على أنها ناتجة من تأثير البيئة أو التربية أو الظروف الخارجية. فلا مندوحة لنا عن معرفة أعمق بالقوانين التى تتكون على أساسها الشخصية البشرية، فهذه المعرفة هى التى تخول لشخص ما أن يؤكد أن هناك farkا أيا كان نوعه، بين الجنسين عندما تنظر إليهما بوصفهما موجودات عاقلة وأخلاقية. وطالما أننا لا نجد أحدا لديه حتى الآن مثل هذه المعرفة (لأنه لا نكاد نجد موضوعا لم يدرس بالأهمية التى يستحقها مثل هذا الموضوع)- فليس ثمة شخص له

---

(١) يشير «مل» هنا إلى علم دراسة سلوك الحيوانات Science of Ethology وعلاقة هذا السلوك بالموطن الذى تعيش فيه، وهو علم اقترحه فيلسوفنا كمشروع فى كتابه عن «المنطق» لكنه مشروع لم يوضع أبدا موضع التنفيذ. (المترجم).

حق الادلاء بآراء ايجابية فى هذا الموضوع، وكل مايمكن أن يقال فيه حتى الآن هو من باب الحدس والتخمين. وهى تخمينات مرجحة، أن قليلا أو كثيرا، طبقا لما نعرفه حتى الآن من قوانين علم النفس عند تطبيقها على تكوين الشخصية البشرية.

ورحتى المعرفة الأولية بالفروق والاختلافات بين الجنسين هى الآن، بغض النظر عن جميع الأسئلة التى تدور حول ماهى هذه الفروق وكيف تكونت، لانزال فى حالة ميدنية، وناقصة تماما. لقد أكد علماء النفس والأطباء المعالجون، إلى حد ما، الفروق والاختلافات فى التكوين البدنى؛ وهذا عنصر هام بالنسبة لعالم النفس، لكن يصعب أن تجد رجل طب هو نفسه عالم نفس أيضا. أما فيما يتعلق بالخصائص العقلية للنساء، فلن تجد للملاحظاتهم أية قيمة تزيد على ملاحظة رجل الشارع أو الانسان العادى؛ فهو موضوع لايمكن أن يعرف أحد عنه شيئا نهائيا بعد. طالما أن من يعرفونه عنه شيئا حقيقيا، وهن النساء أنفسهن، لايصرحن بشهادتهن عنه، اللهم إلا النزر اليسير، وهذا النزر اليسير متأثر باغراءات أخرى. أنه لمن السهل أن تعرف المرأة الغبية. ذلك لأن الغباء واحد بين جميع البشر، وفى جميع أنحاء العالم. كما يمكن أن نعرف أفكار ومشاعر الشخص القبى من الأفكار والمشاعر السائدة فى البيئة المحيطة به. غير أن ذلك لاينطبق على أولئك الأشخاص الذين تفيض أفكارهم ومشاعرهم من طبيعتهم وملكاتهم الخاصة. والحق أنه يندر أن تجد رجلا- باستثناء رجل هنا أو هناك- لديه أدنى معرفة بشخصية المرأة بما فى ذلك نساء أسرهم هم؛ ولا أعنى معرفة قدراتهم، فهذه القدرات لايعرفها أحد حتى ولا النساء أنفسهن، لأن معظم هذه القدرات لم تختبر. لكنى أقصد أفكار النساء ومشاعرهن الموجودة بالفعل. فكثير من الرجال يتصورون أنهم يفهمون النساء فهما جيدا لأن لديهم علاقات غرامية ببعضهن، وربما بعدد كبير منهن. فإذا ماكانت ملاحظات الرجل جيدة، وإذا ماامتدت إلى الكيف إلى جانب الكم، فقد يتعلم شيئا ماعن جزء ضيق من طبيعتهن؛ وهو جزء هام بغير شك. أما فيما يتعلق ببقية الأجزاء، فليس هناك أجهل من الرجال به عموما، فلا يوجد سوى قلة منهم لاتخفى عليهم هذه الأجزاء خفاء تاما. وأفضل حالة يستطيع فيها الرجل، عادة، أن يدرس شخصية المرأة هى حالة زوجته هو. إذ تكون الفرص أمامه عظيمة كما أن

حالات التعاطف الوجداني التام لا تكون نادرة. والواقع أن هذا هو المصدر- فيما اعتقد- الذى تأتى منه عادة أية معرفة ذات قيمة فى هذا الموضوع. غير أن معظم الرجال لم تتح لهم فرصة الدراسة بهذه الطريقة فى أكثر من حالة واحدة فقط. ومن ثم فإن المرء يستطيع أن يستنتج- إلى حد مثير للسخرية- نوع زوجة الشخص من آرائه فى النساء بصفة عامة. وحتى يمكن بلوغ أية نتائج من هذه الحالة الوحيدة، فإن المرأة التى تتحدث عنها ينبغي أن تكون جذيرة بأن تعرف، كما أن الرجل ينبغي أن يكون لا فقط قاض كفاء وصاحب شخصية عاطفية تتفق تماما مع شخصيتها بحيث يستطيع أما أن يقرأ أفكارها بالحدس المتعاطف، وإما ألا يكون لديه شيء يجعلها تخجل من كشفه له. وليس ثمة شيء، فيما اعتقد، أندر من مثل هذا الحدس. وكثيرا مايحدث أن تكون هناك وحدة كاملة تماما بين الزوجين) للشعور وللمصالح المشتركة فى كل مايتعلق بالأمر الخارجية. ومع ذلك فإن مايصل إليه الواحد منهما(الزوج أو الزوجة) فى الحياة الداخلية للآخر لايزيد عن التعارف الشائع بين شخصين. وحتى مع الحب الحقيقى، فإن السلطة التى تكون فى جانب والخضوع والتبعية فى جانب آخر، يحولان دون الثقة التامة بينهما. وقد لا يخفى أحدهما عن الآخر شيئا عن قصد وتعمد، ومع ذلك فإن الكثير مما يوجد بينهما لا يظهر بوضوح. ولا بد أن كل إنسان قد لاحظ مثل هذه الظاهرة، فى العلاقة المماثلة بين الأب وابنه. فما أكثر الحالات- فيما يتعلق بالعلاقة بين الأب والابن- التى لا يدرك فيها الأب أشياء عن خلق ابنه وطبعه بل ولا يشك فى وجودها، رغم الحب الحقيقى بينهما، فى حين يعرفها جيدا أصحابه ورفاقه. والحقيقة أن موقف التطلع إلى شخص أعلى لا يتفق مطلقا مع الأخلاص التام والصراحة الكاملة معه. فالمرء فى هذه الحالة يخشى ألا يكون عند حسن ظنه أو أن يفقد شيئا من مكانه أو مشاعره عنده، وهو خوف قوى حتى أنه يولد فى الشخص العادى ميلا غير واع لإظهار الجانب الأفضل، أو الجانب الذى يحبه أكثر من غيره ولو لم يكن الجانب الأفضل. وربما يمكن أن نقول فى ثقة أن المعرفة الحقيقية بين شخص وآخر، يصعب أن توجد إلا بين شخصين متساويين، فضلا عن صلتها الحميمة. فكيف نصدق ذلك، بصفة خاصة، عندما يكون أحد الطرفين (الزوجة) تحت سيطرة الآخر،



(الزوج) وقد ترسخ في ذهنها كواجب أن تهتم بكل ما يتصل براحته ومتعته أكثر من أى شيء آخر، وألا يدير منها ما يجعله يرى أو يشعر إلا بما يرضيه. وكل هذه العقبات تقف في سبيل حصول الرجل على معرفة كاملة حتى بالمرأة الوحيدة التي تكون لديه، وفي العادة، الفرصة الكافية لدراساتها (وهي زوجته). على أننا ينبغي أن نضع في ذهننا، بعد ذلك كله، أن فهم الرجل لامرأة واحدة لا يعني بالضرورة أنه فهم غيرها. وحتى لو إنه استطاع دراسة عدد من النساء من طبقة واحدة أو من بلد واحد، فإن ذلك لا يعني أنه فهم نساء الطبقات الأخرى، والبلدان الأخرى. وحتى لو افترضنا، جدلاً، أنه فعل ذلك فإن مآدرسه، مع هذا، يشكل نساء فترة واحدة من فترات التاريخ. وهكذا نستطيع أن نؤكد، في اطمئنان وثقة، أن المعرفة التي يستطيع الرجال تحصيلها عن النساء— حتى فيما يتصل بالماضى والحاضر ودون أن نتعرض لما يكون عليه الحال في المستقبل، هي معرفة سطحية وناقصة تماماً، وأنها ستكون على هذا النحو باستمرار إلى أن تقول النساء مالدنيهن وما ينبغي عليهن قوله.

ولم يحن هذا الوقت بعد، ولن يأتى إلا بالتدريج. بل إن النساء لم يصلن إلى مرحلة أدبية تؤهلهن أن يقلن شيئاً للجمهور، ولم يسمح لهن المجتمع بشيء من هذا القبيل إلا بالأمس القريب. ومع ذلك فلا تجرؤ سوى قلة منهن أن تقول شيئاً لا يريد الرجال— الذين يتوقف نجاحهن الأدبي عليهم— الاستماع إليه. ولنتذكر كيف كان التعبير، إلى عهد قريب جداً، عن الآراء غير المألوفة، حيث ولو كان المؤلف رجلاً، وكذلك التعبير عن المشاعر الشاذة، يقابل عادة، ومازال يقابل إلى حد ما، بكثير من الاستهجان. وربما استطعنا في هذه الحالة أن تكون فكرة ولو ضئيلة عن العقبات التي تصادفها المرأة التي تربت ونشأت على اعتبار العادات والرأى العام القاعدة والقانون المسيطر عليها، عندما تحاول أن تعبر في كتاب عن أى شيء تستمد من أعماق طبيعتها الخاصة. وأعظم امرأة خلفت وراءها كتابات تكفى لأن تعطى مكانة مرموقة، وتضعها في مصاف كبار الأدباء في بلدها، وجدت أنه من الضروري أن تصدّر أجزاء كتبها بشعار يقول: «يستطيع الرجل أن يتحدى الرأى العام، أما المرأة فلا بد لها أن تطيعه»<sup>(١)</sup>. والجزء الأكبر مما كتبه النساء عن النساء ليس سوى تزلف ومداهنة في

(١) المقصود الأدبية الفرنسية مدام دي ستال Mme De Staël ١٧٦٦-١٨١٧—وهي ابنة وزير =

نظر الرجال. والكثير مما تكتبه النساء غير المتزوجات لا يستهدف، فيما يبدو، سوى اتاحة فرص أكبر للحصول على الزواج. وربما عبرت كثرة من النساء- متزوجات وغير متزوجات- عن عبودية أكثر مما يرغب فيه الرجال أو يرضون عنه، اللهم الا أكثرهم سوقية. وأن كان الوضع قد تغير منذ وقت قريب. فالنساء الأدبيات صرن أكثر حرية فيما يعلنن، وأكثر استعدادا للتعبير عن مشاعرهن الحقيقية. ولسوء الطالع، فإن النساء فى هذا البلد (المجلترا) بصفة خاصة، نتاج مصطنع، بمعنى أن مشاعرهن مركبة من عنصر صغير من الملاحظات الفردية والشعور الفردى، وعنصر كبير جدا من التدايعات والخواطر المكتسبة. غير أن هذا الوضع سوف يقل شيئا فشيئا، لكن سيظل صحيحا، مع ذلك، إلى حد كبير، طالما أن المؤسسات الاجتماعية لا تسمح للاتصال عند النساء بنفس النمو والتطور الحر الذى تسمح به للرجال. وإلى أن يأتى ذلك اليوم- وليس قبله- سوف نرى ولا نسمع فقط، القادر الضرورى لمعرفة طبيعة النساء، وتكيف المسائل الأخرى مع هذه الطبيعة.

لقد تحدثت بأسهاب عن العقبات التى تحول فى الوقت الحاضر دون معرفة الرجال لطبيعة النساء الحقيقية، وتجعلها غامضة؛ لأنه فى هذه الحالة، كما فى حالات أخرى كثيرة، الظن بأن المرء غنى هو أحد الأسباب الرئيسية للفقر<sup>(١)</sup>. وليست هناك سوى فرص ضئيلة لتفكير العقل فى هذا الموضوع، فى حين أن الناس يخدعون أنفسهم عندما يقولون أنهم يهتمون فهما تماما موضوعا لا يعرف عنه معظم الرجال شيئا على الإطلاق، كما أنه موضوع يستحيل فى الوقت الحاضر على أى رجل، أو على جميع الرجال مجتمعين، أن تكون لديهم معرفة تؤهلهم أن يضعوا للنساء قانونا عن رسالتهم فى هذه الدنيا وما يقيمون وما لا يقيمون به. ومن حسن الحظ أنه لا ضرورة لمثل هذه المعرفة بالنسبة للأغراض العملية المرتبطة بوضع النساء فى علاقاتهن بالاجتمع وبالحياة. لأن

المالية فى عهد لويس السادس عشر والتى اشتهرت بصالونها الأدبى فى باريس الذى كان يختلف اليه نخبة من رجال الفكر والسياسة- وقد صدرت كتابها الدولفين Delephine بهذا الشعار (المترجم).

(١) ذكرى مل هذه العبارة باللاتينية وهى نص مقتبس من كتاب فرانسيس بيكون (١٥٦١-١٦٢٦) F.Bacon الأورجانون الجديد (Novum Organum) الذى أصدره عام ١٦٢٠ (المترجم).

لمسألة- طبقا لجميع المبادئ التى ينطوى عليها المجتمع الحديث، تتوقف على النساء أنفسهن يحسمنها بخبرتهن الخاصة، وباستخدام ملكاتهن الخاصة. وليست هناك وسيلة لمعرفة ما الذى يمكن لشخص واحد، أو عدة أشخاص، أن يقوم به إلا عن طريق المحاولة والتجربة. وليس ثمة وسيلة يستطيع بها أى شخص آخر أن يكتشف ما الذى يجلب لهن السعادة عندما يتم فعله أو عند الامتناع عن فعله.

هناك شيء واحد نستطيع أن نكون على يقين منه- هو أن النساء لن يفعلن أبدا ما هو مضاد لطبيعتهن، عندما تترك هذه الطبيعة تعمل بحرية. ومن ثم فليس من الضروري على الإطلاق أن يشعر الناس بالقلق ويتدخلوا لصالح الطبيعة وباسمها خشية ألا تنجح الطبيعة فى تحقيق أغراضها. أنه لا مبرر على الإطلاق لمنع النساء من فعل ما لا يستطيعن فعله بالطبيعة. أما ما يستطيعن فعله، ولكن ليس كما يستطيع الرجال- وهم منافسوهن- أن يفعلون، فإن المنافسة تكفى لابعادهن عنه. طالما أنه لا يوجد من يطالب بفرض تشريعات أو واجبات تحمى النساء، بل كل من يطالب بشيء، فإنه يطالب بإعادة النظر فى التشريعات الحالية التى تحمى الرجال. وإذا كانت لدى النساء ميول طبيعية قوية نحو بعض الأشياء دون بعضها الآخر، فليس ثمة ما يدعو لسن قوانين وتشريعات أو وجود ضغوط اجتماعية لدفع الغالبية العظمى من النساء إلى القيام بتحقيق هذه الميول الطبيعية وتفضيلها على الميول الثانية. وكلما اشتدت الحاجة إلى خدمات النساء، كانت المنافسة الحرة أقوى دافع لهن للقيام بهذه الخدمات. ومن الواضح أن الحاجة تشتد اليهن أكثر فى الأمور التى يصلحن لها أكثر. وعندما نحدد لهن هذه الأمور، فإنه يمكن فى هذه الحالة استخدام قدرات الجنسين مجتمعة بما يعود على المجموع بأكثر قدر من النتائج ذات القيمة العالية.

ونحن نفترض أن رأى العام للرجال هو أن الرسالة الطبيعية للمرأة هى أن تكون زوجة وأم. وأنا أقول: «نحن نفترض» لأن المرء يستطيع إذا حكمنا من الأفعال، وبالتكوين الحالى للمجتمع بأسره، أن يستج أن رأى النساء على القبض المباشر لذلك تماما. ويمكن أن نفترض أنهن يعتقدن أن الرسالة الطبيعية المزعومة للنساء هى أكثر شئ تنفر منه طبيعتهن. بمعنى أنه لو تركت لهن الحرية لأية وظيفة أخرى، وإذا وجدت

أية وسيلة للعيش أو أية رغبة تناسب قدراتهم ووقتهم، فلن تكون هناك أعداد متبقية منهن يقبلن الوضع الذى يقال عنه إنه رسالتهن الطبيعية. وإذا كان ذلك هو رأى الرجال فمن الأفضل إعلانه.

وأنى لأرد أن أسمع شخصياً هذا رأى صراحة (وهو رأى يتضمنه بالفعل كثير مما كتب فى هذا الموضوع) فيقول: «من الضروري للمجتمع أن تتزوج النساء، وينجب أطفالاً، ولن يفعلن ذلك إلا إذا أرغمن عليه، ومن ثم فمن الضروري إرغامهن على الزواج».

وبذلك تتحدد مزايا هذا الوضع بوضوح، وهى تشبه كثيراً مزايا وضع ملاك العبيد فى الولايات الأمريكية «كارولينا الجنوبية»، و«لويزيانا Louisiana» «فمن الضروري زراعة القطن وقصب السكر، والرجل الأبيض لا يستطيع زراعته. ولا يريد الزوج زراعة هذه المحاصيل طواعية، مهما تكن الأجور التى نريد أن ندفعها لهم، ومن ثم فمن الضروري إرغامهم على زراعة هذه المحاصيل». وهناك مثال توضيحي أقرب إلى هذا الموضوع: وهو موضوع السخرة للمصلحة العامة. فلابد، فى السلاح البحرى، من وجود بحارة يدافعون عن البلاد، وكثيراً ما يحدث أن البحارة لا يحبذون ذلك طواعية وبرغبتهم، ومن ثم فلا بد أن تكون هناك سلطة ترغمهم على ذلك. وكثيراً ما استخدم هذا المنطق! ولا شك أنه كان سيستمر العمل به حتى يومنا الراهن لولا نقص واحد فيه، فهو عرضة لأن نرد عليه بقولنا: إدفع أولاً للبحارة أفضل أجر ثمننا لعملهم، وعندما يجدون أنهم سيحصلون فى خدمتك على ما يحصلون عليه فى خدمة غيرك، فإنك لن تجد صعوبة أكثر من غيرك فى الحصول على خدماتهم. ولن تكون هناك إجابة منطقية على ذلك سوى عبارة «لن أفعل». ولما كان الناس الآن يخجلون من سرقة أجر العامل، بل ولم تعد لديهم الرغبة فى ذلك، فإنه لم يعد هناك من يدعو إلى السخرة البحرية.

ومن هنا فإننا نجد أن من يحاول إرغام النساء على الزواج فإنه يغلق جميع الأبواب الأخرى فى وجوههن، ويكون عرضة لأن يرد عليه بنفس الرد السابق. فإذا كان يعنى مايقول حقاً كان من الواضح أن يكون رأيه على النحو التالى: أن الرجال لا يجعلون ظروف الزواج أمراً مرغوباً فيه عند النساء بحيث يدفعهن إلى قبوله لما فيه من مغريات خاصة. وهكذا لا يسمح الرجل للمرأة بالاختيار ويطبق عليها مبدأ اختيار هوبسن: «هذا

أو لاشيء<sup>(١)</sup>. وهو مبدأ لا يعد علامة من علامات امتياز الشيء الذى يقدمه الشخص. وذلك فى اعتقادى هو مفتاح مشاعر أولئك الرجال الذين ينفرون نفورا تاما من المساواة فى الحقوق (بين الرجل والمرأة) ومن اعطاء الحرية للنساء. إذ أنى أعتقد أن ما يخشاه الرجال ليس هو إمتناع النساء عن الزواج، فلا أظن أن هناك من يخشى ذلك حقيقة، ولكن الرجال يخشون إصرار النساء على أن يتم الزواج بشروط متساوية. كما يخشى الرجال أن يفضل جميع النساء من أصحاب القدرة والكفاءة أى شيء آخر ليهبط بمكانتهن كما يفعل الزواج، عندما لا يعنى الزواج سوى الخضوع لسيد هو الرجل، تخضع له الزوجة بكل مآلديها من متاع وأمالك مادية. أعتقد أن للمرأة الحق فيما يعمل فى داخلها من هواجس. كما أنى أوافق على أنه من المرجح ألا يقبل سوى عدد ضئيل جداً من النساء على مثل هذا المصير، عندما يجدن أمامهن طريقاً آخر متاحاً للحصول على وضع مشرف فى المجتمع، إذا ما كان فى استطاعتهم عمل أى شيء آخر، فهن لن يقبلن هذا المصير إلا إذا كان هناك إغراء لا يمكن مقاومته يجعلهن يفقدن الشعور مؤقتاً بأى شيء آخر سواه. وإذا أصر الرجال على أن يكون قانون الزواج، قانوناً استبدادياً، فسوف يكونون على حق تماماً أنهم لم يسمحوا للنساء إلا بمبدأ اختيار هويسن<sup>(٢)</sup> إما هذا أو لاشيء. ولكن فى هذه الحالة فسوف يكون كل ما يحدث فى العالم الحديث من تخفيف للقيود المفروضة على عقول النساء، أخطاء ما كان لها أن تقع، فما كان ينبغى أن يسمح لهن قط أن ينلن قسطاً من الحرية الأدبية، فالمرأة التى تقرأ، وأكثر منها بكثير المرأة التى تكتب، تعتبر فى الأوضاع الراهنة عنصراً مؤزجاً ومتناقضاً مع هذه الأوضاع. ومن ثم كان من الخطأ تنشئة النساء على أى شيء سوى اكتساب صفات السرايا، واغظيات، وخدم المنازل.

(١) توماس هويسن Thomas Hobson (١٥٤٤-١٦٣١). رجل انجليزى عجوز كان يعمل سائساً فى أحد اصطبلات الخيول فى مدينة كيمردج، وكان المبدأ الذى يسير عليه، واشتهر به فيما بعد- هو أن يطلب من كل زبون يريد حصاناً أن يأخذ أول حصان يصادفه بجوار الباب أثناء دخوله، أو لا يأخذ شيئاً على الإطلاق!. ومن هنا ظهر التعبير خيار هويسن<sup>(٢)</sup> للدلالة على انعدام حرية الاختيار، كما ظهر أيضاً مبدأ اختيار هويسن الذى يعبر عن الفكرة نفسها والذى تلخصه عبارة «هذا أو لاشيء» أما أن تأخذ هذا الحصان أو لا تأخذ شيئاً على الإطلاق وهذه هى الفكرة التى طبقت على النساء (الزواج والأمومة) وقيل انها رسالتها الطبيعية فى الحياة حتى صدقت المرأة نفسها أن هذا هو الخيار الوحيد المتاح أمامها (المترجم).

## الفصل الثاني

### « أوضاع الزواج »

«لقد كانت هناك في الماضي أخلاق الخضوع ، ثم جاءت بعدها أخلاق الفروسية والكرم ، وقد أتت الألوان أن تتحقق أخلاق العدالة كلما تقدم المجتمع نحو المساواة» .

«مل»



## الفصل الثاني

### «أوضاع الزواج»

لعل من الأفضل أن نبدأ المناقشة التفصيلية لهذا الموضوع (استعباد النساء) من النقطة التي قادتنا إليها ملاحظتنا السابقة: فما هي الشروط التي تضعها قوانين هذا البلد (المجتمرا) وقوانين البلدان الأخرى لتحديد بها عقود الزواج...؟. وإذا كان الزواج هو المصير الطبيعي الذي حدّده المجتمع للنساء، وهو المستقبل الذي تنشأ المرأة وهي تتطلع إليه، ولما كان هو القصد الذي تسعى إليه النساء جميعا- باستثناء الدميمات اللاتي يرفضن أى رجل الزواج منهن، لما كان الأمر كذلك: فالمفروض أن تُبذل الجهود لجعل هذه الحالة (أى الزواج) مقبولة لدى النساء، بحيث لا يكون لديهن سبب للأسف على أنهن حُرمن من أى اختيار آخر. غير أن المجتمع سواء فى هذه الحالة، أو فى بداية الأمر، فى كل حالة أخرى- فضل أن يحقق غرضه بوسائل أخرى غير منصفة بدلا من الوسائل المنصفة: وإن كانت حالة النساء هى الحالة الوحيدة فى الواقع التي استمر فيها استخدام هذه الوسائل حتى يومنا الراهن. لقد كانت النساء فى المجتمعات البدائية يؤخذن بالقوة، أو يبيعهن أبائهن لزوج ما<sup>(١)</sup>. بل كان للوالد- حتى عهد قريب فى تاريخ أوروبا - السلطة فى التصرف فى ابنته، حسبما يترأى له ودون أى اعتبار لرأيها.<sup>(٢)</sup> صحيح أن الكنيسة كانت من هذه الزاوية أشد إخلاصا لأخلاق أفضل حيث كانت تطلب منها أن توافق على الزواج وأن تقول «نعم» بصفة رسمية فى حفل الزواج، ولكن ليس هناك مايدل على أن هذه الموافقة لم تكن إجبارية أرغمت عليها الفتاة. وكان من المستحيل على الفتاة، عمليا، أن ترفض الازداع إذا أصر والدها، اللهم إلا إذا نالت حماية الدين ونذرت نفسها لدخول الدير. وكانت للرجل قديما (قبل

(١) انتشرت عادة خطف النساء بين قبائل الهندو، لاسيما فى السهول بل إن التقاليد بين هذه القبائل كثيرا ماكانت تحض على السطو على المرأة المتزوجة، وتقبل الزوجة المخطوفة ذلك انقياما لنفسها، لأنها غالبا ماتساق إلى زوج لم تختاره. ويلتزم خاطف الزوجة بأن يدفع تعريضا إلى الزوج. وكثيرا ماينفق مجموعة من الشباب على خطف فتاة وممارسة الجنس معها ثم تكون فى النهاية من نصيب صاحب الفكرة الذى قد يتخذها زوجة له وبالتالي تصبح محرمة على الآخرين (المترجم).

(٢) ولايزال ذلك قائما فى المجتمعات الشرقية حتى يومنا الراهن. (المترجم).



المسيحية) سلطة الحياة والموت على زوجته. ولم يكن في وسعها أن تلجأ إلى القانون ليحميها منه، فقد كان هو قاضيها وقانونها<sup>(١)</sup>. وظل في وسعها - لعهود طويلة - أن يبيدها، أما هي فلم يكن لها أية حقوق تجاهه. وكانت القوانين القديمة في إنجلترا تطلق على الزوج لقب «سيد» زوجته. وكان يُنظر إليه على أنه سيدها بالمعنى الحرفي للكلمة، فإذا قتلت زوجة زوجها اعتبرت تلك الجريمة خيانة (وكان يقال لها خيانة صغرى تمييزاً لها عن الخيانة العظمى) وكانت، في هذه الحالة، تعاقب بقسوة أشد مما كانت تعاقب به، عادة، إذا ما ارتكبت خيانة عظمى (أى خيانة الوطن) - لأن العقاب في هذه الحالة كان أن تحرق حتى الموت. ولما كانت هذه الفظائع المختلفة قد هجرها الناس الآن (وان كان معظمها لم يبلغ قط من الناحية الرسمية، أو يتوقف الناس عن ممارستها منذ فترة طويلة). فقد افترض الرجل أن كل شيء الآن قد أصبح على نحو ما ينبغي أن يكون فيما يتعلق بمسألة عقد الزواج، كما يقال لنا بصفة مستمرة أن الحضارة والديانة المسيحية أعادتا للنساء حقوقهن العادلة. وفي الوقت نفسه ظلت الزوجة بالفعل خادمة أقرب إلى الأمة أو الجارية لزوجها، ولا يقل وضعها هنا، فيما يتعلق بالالتزام القانوني، عن وضع من تطلق عليهم عادة اسم الرقيق، فهي تتعهد أمام المذبح بطاعة زوجها طوال حياتها، ويلزمها القانون بتنفيذ تعهداتها مادامت حية ترزق. وربما ذهب أصحاب الفتوى إلى أن هذا الالتزام بالطاعة لا يمتد إلى حد الاشتراك في ارتكاب الجريمة، ولكنه، بالقطع، يشمل كل ماعدا ذلك، فهي لا تستطيع أن تفعل أى شيء إلا بأذنه، أو أنه لابد أن تحصل على الأقل على موافقته الضمنية. وليس في استطاعتها أن تحصل على ملكية أى شيء إلا من أجله. وفي اللحظة التي يصبح فيها شيء مملوكاً لها، ولو حتى بالميراث، فإنه يصير ملكه هو في الحال. ويُعد وضع الزوجة، من هذه الزاوية، في ظل القانون العام في إنجلترا أسوأ من وضع الرقيق والجواري في ظل كثير من قوانين البلدان المختلفة. فقد كان من حق العبد في القانون الروماني على سبيل المثال، الاحتفاظ بما يحصل عليه من هبات، ويضمن له القانون، إلى حد ما، حقه في أن ينفقها على نفسه. وقد منحت الطبقات العليا في هذا البلد مميزات مماثلة لنسائهم،

(١) راجع: د. إمام عبدالفتاح إمامه الفيلسوف المسيحي... والمرأة العدد ٣ من سلسلة الفيلسوف والمرأة. مكتبة مدبولي عام ١٩٩٦.

عن طريق عقود خاصة تتخلص من القانون وتنحيه جانبا، فتسمح لهن أن يملكن نفقات خاصة (مصروف جيب).. الخ. ولما كانت المشاعر الأبوية أقوى، عادة، من مشاعر الرجال جنسهم، فإن الأب يفضل ابنته على زوج ابنته الغريب عنه ويحاول الأغنياء في وصاياهم، عادة، أن يبعدوا كل مائته الزوجة أو بعضه عن السيطرة الكاملة. ولكنهم لم ينجحوا في جعل ميراث المرأة يخضع لسيطرتها هي. وأقصى ما استطاعوا فعله هو منح الزوج من تبديد هذا الميراث، كما استطاعوا، في الوقت ذاته، حرمان صاحب المال من استخدام ميراثها، فالأملاك نفسها تخرج من متناولهما معا. أما فيما يتعلق بالدخل الذي يأتي من هذه الأملاك، فإن أفضل وضع بالنسبة للزوجة (وهو ما يسمى عادة باستخدامها المنفصل) فإنه لا يؤدي إلا إلى منع الزوج من استلام هذا الدخل نيابة عنها؛ إذ لا بد أن يصل إلى يدها أولا. لكن إذا استولى الزوج على هذا الدخل من الزوجة عنوة ويعنف شخصي، بمجرد استلامها له فلا عقاب عليه، ولا سبيل إلى إرغامه على رده. وهذا هو أقصى قدر من الحماية التي يستطيع أقوى النبلاء، في ظل قوانين هذا البلد، أن يوفره لابنته قبل زواجها. أما الأغلبية الساحقة من الحالات فلا يوجد فيها مثل هذه الترتيبات: ومن ثم فإن الزوج يستولى على حقوق الزوجة بكاملها، وكذلك ممتلكاتها وحربتها، ويكون استيلاؤه عليها تاما، ولهذا يُطلق على الاثنين (الزوج والزوجة) مصطلح «شخص واحد في القانون» بمعنى أن كل ماتملكه الزوجة يصبح ماله، لكن الوضع الموازي أو المقابل لذلك، وهو أن كل ما يملكه هو يصبح ماله، فذلك أمر لا يثار أبداً. ذلك لأن القاعدة لا تطبق ضد الرجل اللهم إلا عند ما نحمله مسؤولية تصرفاتها تجاه طرف ثالث، على نحو ما يسأل «السيد» عن تصرفات عبيده أو مواشيه. وأنا أبعد ما أكون عن القول بأن الزوجات لا يعاملن، بصفة عامة، أفضل من معاملة العبيد، ولكن ليس هناك عبد تصل درجة عبوديته إلى الحد الذي تصل إليه عبودية الزوجة بكل مافي الكلمة من معنى. فمن الصعب أن تجد عبداً يظل عبداً كل ساعة وكل دقيقة اللهم إلا إذا ارتبط ارتباطاً مباشراً بسيده، بل هو عليه واجبات محددة بصفة عامة، مثله مثل الجندي، وعندما يؤديها، أو عندما لا يكون في ساعات عمله - فمن حقه، في حدود معينة، أن يتصرف في وقته كما يشاء. وفضلا عن ذلك فإن له أسرة وحياة عائلية نادراً ما يتدخل فيها السيد. لقد كان للعم «توم»، مع

سيده الأول حياته الخاصة التي كان يقضيها في «كوخه»<sup>(١)</sup>، بقدر ما يستطيع أى رجل يعمل بعيداً عن منزله أن يقضى بعضاً من وقته بين أهله. ولكن الأمر لا يمكن أن يكون على هذا النحو مع الزوجة، فالجارية في البلدان المسيحية لها حق معترف به، هو أن ترفض أن يعاشرها سيدها معاشره جنسية، واعتبر ذلك التزاماً أخلاقياً، وليست كذلك الزوجة، فمهما كان الزوج الذى شاء حفظها العاثر أن ترتبط به، طاغية وفضلاً، ورغم أنها قد تعلم أنه يكرهها، ورغم أنه قد يجعل من تعذيبها متعته اليومية، ورغم أنها لا تشعر أنه يستحيل عليها ألا تعافه وتشمئز منه - فمن حقه أن يطالبها وأن يرغمها على أحط وضع للوجود البشرى، أعنى أن تكون أداة لعملية حيوانية تنارسها ضد رغبتها وميولها. وإذا كانت تلك العبودية البشعة هي نصيبها فيما يتعلق بشخصيتها هي، فما هو وضعها فيما يتعلق بالأطفال الذين يعتبرون مصلحة مشتركة بينها وبين سيدها...؟ إنهم بنص القانون أولاده هو، فهو وحده صاحب أى حق قانوني عليهم، وليس من حقه أن تقوم بأى تصرف نحوهم، أو فيما يتعلق بهم، إلا بتفويض منه. وحتى بعد موته لا تكون الزوجة الوصية القانونية عليهم، إلا إذا جعلها الزوج كذلك في وصيته بل إنه يستطيع إبعادهم عنها وحرمانها منهم، بل ومن أية وسيلة لرؤيتهم أو الاتصال بهم<sup>(٢)</sup>. وقد ظلت سلطة الزوج على هذا النحو إلى أن حُدّ منها بعض الشيء قانون «سيرجنت تالفورد Serjant Talfourd»<sup>(٣)</sup>. فقد كان ذلك هو وضعها

(١) إشارة إلى رواية الروائية الأمريكية هاريت ستو H. Stowe (١٨١١-١٨٩٦)، التي جعلت عنوانها «كوخ العم توم أو الحياة بين المعبدين في الأرض». وهي تصور مأساة الزواج في ولايات الجنوب الأمريكية، على نحو آثار المشاعر الشعبية ضد الرق، حتى اعتبرت الرواية من العوامل التي مهدت لنشوب الحرب الأهلية الأمريكية. ومن الطريف أن «ستو» كانت تحيلة الجسم ضئيلة الحجم حتى أن إبراهيم لنكولن (١٨٠٩ - ١٨٦٥) عندما رآها لأول مرة قال عبارته الشهيرة «أهذه هي المرأة الصغيرة، التي أوقدت نيران الحرب الكبيرة؟». مشيراً إلى الحرب الأهلية الأمريكية لتحرير العبيد التي قادها بنفسه. (المترجم).

(٢) كانت أوضاع النساء سيئة للغاية في إنجلترا ابان القرن التاسع عشر، حتى الفترة التي عاشها «مل» حيث عمل هذا الفيلسوف بشئى الوسائل على تحريرها من هذا السجن على نحو ما ذكرنا في مقدمة الكتاب (المترجم).

(٣) سير توماس نون تالفورد Sir Thomas Noon Talford (١٧٩٥-١٨٥٤) قاضى إنجليزي وشاعر، أصبح نقياً للمحاميين عام ١٨٣٣، كتب مأساته بعنوان «دايون» عام ١٨٣٨ (المترجم).

القانونى. وليس لديها أى وسيلة لتخليص نفسها من هذا الوضع. والزوجة اذا تركت زوجها لا تستطيع أن تأخذ شيئاً معها، لا أطفالها، ولا أى شيء مما تملكه بطريقة قانونية مشروعة. وفي استطاعة زوجها، إذا أراد، أن يجبرها على العودة اليه بقوة القانون، أو بالقوة المادية، أو قد يكتفى بأن يستولى لنفسه على كل شيء تكسبه أو يمنحه لها أقاربها، فهو انفصال قانونى فحسب، بقرار تصدره المحكمة، يعطيها الحق أن تعيش بمفردها دون إرغامها على العودة الى وصاية سجان ساخط غاضب - أو يجعلها قادرة على اتفاق ما تكسبه على نفسها دون أن تخشى أن يظهر لها فجأة، ذات يوم، رجل، ربما لم تره منذ عشرين عاماً، فيستولى على كل ما تملك. وكانت المحاكم الانجليزية الى عهد قريب لا تقدر حكمها، بالانفصال القانونى الا بناء على نفقات باهظة حتى أنها جعلت مثل هذا الحكم بعيداً عن متناول أى إنسان إلا من الطبقات العليا. وإلى الآن فإن هذا الحكم لا يصدر إلا إذا هجر الزوج زوجته، أو بسبب القسوة الزائدة على الحلد، أو الوحشية المفرطة. ومع ذلك فإن الرجال يشكون شكوى مستمرة من أن هذا الحكم يصدر بسهولة أكثر مما ينبغي. ولا شك أنه إذا كان المجتمع قد أنكر على المرأة أى مصير آخر فى الحياة سوى أن تكون خادماً خاصاً لرجل مستبد، بحيث يكون كل أملها أن تتاح لها فرصة العثور على مستبد يعاملها معاملة طيبة بدلا من أن يعاملها كخادمة مستخرة، فسوف يكون من الاجحاف الفادح بمصيرها ألا يسمح لها بالقيام بهذه التجربة (تجربة الزواج) إلا مرة واحدة. ولابد أن تكون النتيجة الطبيعية التى تصاحب هذه الأوضاع هى أنه مادامت حياتها بكل ما فيها متوقفة على العثور على سيد طيب، فينبغى أن يسمح لها بأن تغير الزوج المرة تلو المرة حتى تعثر على السيد المناسب (أى الطلاق ثم الزواج مرة أخرى أكثر من مرة) - وأنا لأقول إنه ينبغى أن يسمح لها بهذه الميزة، فهذا موضوع مختلف أتم الاختلاف، فموضوع الطلاق، بمعنى أنه ينطوى على حرية الزواج من جديد، موضوع لا علاقة له بما أريد أن أقوله. وكل ما أقوله الآن هو أنه بالنسبة لمن لا يكون أمامه شيء سوى العبودية، فلا بد من السماح له بحرية اختيار العبودية فهذا الاختيار هو العامل الوحيد الخفف أو المُلطف لهذا الوضع، وأن لم يكن كافياً على الإطلاق. ورفض هذا الاختيار يجعل المماثلة أو التشابه بين الزوجة والجارية تامة وكاملة، حيث تصبح الزوجة جارية لاتخضع لصورة معتدلة من الرق - لأن بعض

القوانين الخاصة بالرق تجعل فى استطاعة العبد، إذا تعرض لظروف معينة من سوء الاستخدام، أن يجبر سيده قانوناً على بيعه. ولكن مهما بلغت إساءة استخدام الزوج لزوجته مضيفاً إليها الخيانة الزوجية، فإن الزوجة فى إنجلترا لا تستطيع أن تتخلص ممن يعذبها.

ليس لدى الرغبة فى المبالغة، كما أن الحالة لا تحتاج إلى مبالغة. لقد وصفت- فيما سبق- الوضع القانونى للمرأة لما تلقاه من معاملة فعلية. فقوانين معظم البلدان أسوأ كثيراً من الناس الذين ينفذونها. وتظل كثير منها قوانين بسبب أنها نادراً ما تنفذ أو ربما لا تنفذ على الإطلاق. وإذا ما كانت الحياة الزوجية كلها هى ما نتوقع منها أن تكونه بحسب القوانين وحدها لكان المجتمع البشرى هو جهنم على الأرض. وحسن الطالع هناك المشاعر والمصالح فى آن معاً التى تصد كثيراً من الاندفاعات والميول الطبيعية التى تؤدى إلى الطغيان عند كثير من الرجال، وتخفف من حدتها عند معظمهم. وتعد الرابطة التى تربط الرجل بزوجته، من بين هذه المشاعر، فى الحالة العادية لأوضاع الزواج، أقوى رابطة ولا مثيل لها. والرابطة الوحيدة التى تقترب منها هى تلك التى تربط بينه وبين أطفاله، وهى لا تعارض مع الرابطة الزوجية اللهم إلا فى حالات استثنائية، أما فى الأوضاع العادية فهى تعمل على تقويتها. ولما كان الأمر كذلك، ولما كان الرجال لا يعذبون النساء، عادة، ولما كانت المرأة لا تعاني من الوطأة الضاغطة لسلطة الطغيان التى يستطيع الرجل أن يمارسها من الناحية القانونية- فقد اعتقد المدافعون عن الصورة القائمة من الأنظمة، أن أى ظلم أو جور له ما يبرره، وأن أى شكوى ليست سوى مشاجرة مع الشر، وهى الشمن الذى لا بد أن يدفع مقابل كل خير عميم. غير أن العوامل الملطفة فى الحياة العملية التى تتفق مع تدعيم هذا النوع من الطغيان- أرى نوع آخر- وتُضفى عليه الشرعية القانونية- لا يمكن أن تكون مبرراً ولا دفاعاً عن الاستبداد. وإنما تبرهن فحسب على مالى الطبيعة البشرية من رد فعل ضد أبشع النظم، ومدى الحيوية التى تنتشر بها بذور الخير والشر على حد سواء فى شخصية البشر. وليست هناك كلمة واحدة يمكن أن تقال دفاعاً عن الاستبداد فى الأسرة دون أن يكون من الممكن أن نقولها دفاعاً عن الاستبداد السياسى فى الدولة. فكل ملك مطلق السلطة لا يجلس فى نافذته ليستمتع بأنات رعاياه المعدين. ولا هو يجردهم من

كل مايستريحهم، ويلقى بهم في قارعة الطريق ليرتجفوا من البرد، فلم يكن استبداد لويس السادس عشر<sup>(١)</sup> هو نفسه استبداد فيليب الرابع<sup>(٢)</sup>، أو نادر شاه<sup>(٣)</sup>، أو كاليغولا<sup>(٤)</sup>.. ولكنه كان استبداداً سيئاً يكفى لتبرير قيام الثورة الفرنسية، ويخفف حتى من وقع فظائعها. وإذا ما دافع مدافع عن الوضع الحالي للحياة الزوجية معتمداً على الارتباط الوثيق بين الزوجات وأزواجهن، فإنه يمكن أن يقال الشيء نفسه بالضبط عن عبيد الخدمة المنزلية، فقد كان من الوقائع المألوفة تماماً بين اليونان والرومان، أن يتعرض العبيد للتعذيب حتى الموت أهون من أن يخونوا ساداتهم. وقد لوحظ في الحروب الأهلية الرومانية أن الزوجات والعبيد أبدوا إخلاصاً بطولياً، في حين أن الأبناء كثيراً جداً ما يرتكبون اغتياله ضد آباؤهم. ومع ذلك فنحن نعلم إلى أى مدى كان كثير من الرومان يعاملون هذا المدى البعيد إلا في ظل أشنع الأنظمة. فمن سخريات القدر أن نجد أقوى مشاعر العرفان التي تقدر عليها الطبيعة البشرية تنجده، فيما يبدو، إلى أولئك الذين يمتلكون القدرة على سحق الموجودات البشرية تماماً، لكنهم يحجمون طواعية عن إستخدام هذه القدرة، وسوف يكون من الصعب أن نسأل عن مكانة هذا الشعور لدى معظم الناس، حتى بالنسبة لمن لديهم الخشوع الديني. فنحن نرى، يومياً، مدى

- 
- (١) لويس السادس عشر Louis Xvi (١٧٥٤-١٧٩٣) حفيد الملك لويس الخامس عشر وخليفته. تزوج ماري أنطوانيت عام ١٧٧٠. عانى الفرنسيون في عهده من الفقر والبؤس.. كان ضعيفاً غير قادر على القيام بعمل حاسم، فافترض السخط، ونشبت الثورة الفرنسية في عهده عام ١٧٨٩، وخلعته عن العرش عام ١٧٩٢ وأعدمته بالمقصلة عام ١٧٩٣ (المترجم).
- (٢) فيليب الرابع Philip Iv (١٢٦٨-١٣١٤) ملك فرنسا (١٢٨٥-١٣١٤). يعتبر أحد أعظم ملوك أسرة كابيه Capet الفرنسية. عزز السلطة الملكية على حساب سلطة رجال الاقطاع. نشب بينه وبين البابا صراع عنيف. اشتهر باسم فيلب The Bel الوسيم (المترجم).
- (٣) نادر شاه Nadir Shah (١٦٨٨-١٧١٧) ملك فارس (١٧٣٦-١٧٤٧) عمل في خدمة الصفويين، ثم اغتصب السلطة منهم عام ١٧٣٦ وأسس امبراطورية فارسية امتدت من نهر السند إلى جبال القوقاز. استولى على دلهي عام ١٧٣٩، ثم شن حملات ناجحة على الروس والعثمانيين. اغتاله بعض جنده (المترجم).
- (٤) كاليغولا Caligula (١٢-١٤م) امبراطور روماني، استهل عهده بانتهاج سياسة سمحة. لكنه سرعان ما أصبح باضطراب عقلي، فاستحال إلى طاغية من طراز وحشي. وقد روى أنه سأل الناس أن يعبدوه وكأنه إله فأمر عليه بعض النبلاء والشيوخ واغتالوه (المترجم).

مايديه الناس من إمتنان نحو السماء عندما يرون موجودات بشرية مقلهم لم يكن الله رحيما تجاههم، على نحو ماكان رحيما بهم هم أنفسهم.

وسواء أكان النظام الذى يدافع عنه الناس هو الرق، أو الحكم السياسى المطلق، أو استبداد رب الأسرة، فإننا نتوقع باستمرار أن نحكم عليه من أفضل جوانبه. ونسوق، بحب، صورا من استعمال السلطة من ناحية، والاستسلام الخيب لنا من ناحية أخرى- ثم نقول أن هناك حكمة عليا تنظم جميع الأشياء على أفضل وجه يحقق أعظم خير للتابعين أو الرعايا، الذين يحيطون هذه السلطة بابتساماتهم وامتنانهم نحوها. وقد يكون لذلك كله مايرره إذا كان هناك من يدعى أنه لا يوجد أناس طيبون. ومن ذا الذى يشك فى أنه ربما يوجد خير عظيم، وسعادة كبرى، ومحبّة غامرة فى ظل حكم مطلق لرجل طيب؟ ولكن القوانين والأنظمة إنما توضع للسئين، وللطبيين، من البشر. وليس الزواج نظاما موضوعا للقلّة المختارة، ولايطلب من الرجال- قبل إتمام حفل الزواج- أن يبتوا بشهادة الشهود أنهم أهل ثقة وجديرون بممارسة السلطة المطلقة. ورابطة اخية والالتزام نحو الزوجة والأطفال تكون بالغة القوة عند أولئك الذين مشاعرهم الاجتماعية العامة قوية. غير أن كثيرين منهم لايشعرون إلا قليلا بالروابط الاجتماعية الأخرى. ولكن هناك جميع الدرجات التى تتدرج من الشعور بهذه الروابط إلى انعدام الشعور بها، على نحو ماتوجد جميع درجات الخير والشر عند البشر بطريقة متدرجة إلى أن تصل إلى أولئك الذين لاتلزمهم أية رابطة، ولايستطيع المجتمع أن يؤثر فيهم، إلا عن طريق آخر ملجأ يلجأ إليه Ultima Ratio- ألا وهو استعمال العقوبات القانونية. وفى كل درجة من هذه الدرجات نجد أن هناك رجالا فى أيدهم جميع السلطات القانونية التى يتمتع بها الزوج. فأشد المجرمين وضاعة لديه امرأة مسكينة ترتبط به، يستطيع أن يقتلها دون خطر كبير من الوقوع تحت طائلة العقاب القانونى لو أنه كان حذرا وحريصا بعض الحرص. وهناك آلاف من الرجال من أحط الطبقات فى كل بلد- ممن لايعتبرون مجرمين بأى معنى آخر، لأن عدوانهم قليل بالمقاومة- ينزلون أقسى أنواع العنف الجسدى على الزوجة الشقية، على هذا المخلوق الوحيد النعس- على الأقل من بين الأشخاص البالغين- الذى لايستطيع التمرد ولا الافلات من قسوته، بل

يجعلها تفرط في الاعتماد الكامل على طبيعته الوحشية الوحشية، وبدلاً من أن تثير فيه اللين والرفقة ودرجة من الاحترام تدفعه إلى معاملة المرأة التي اعتمدت عليه في مصيرها معاملة حسنة كريمة. وليس العكس أعنى معاملة تقوم على القول بأن القانون سلّمها له يفعل فيها ما يشاء، ولا يتوقع منه أن يرعى نحوها الاعتبار الذي ينبغي عليه مراعاته تجاه أى شخص آخر. ولقد قام القانون الذى أهمل حتى عهد قريب جداً هذه الفئات البشعة في الاضطهاد المنزلى، فتركها، تقريباً، بلا عقاب،— قام هذا القانون، في السنوات القليلة الماضية، ببعض المحاولات الضعيفة لوقف هذه الاضطهادات. غير أن محاولاته لم تثمر عن شيء كثير، ولا يتوقع منها الشيء الكثير، لأنه مما يعرض العقل والتجربة أن نفترض إمكان وجود أى كايح حقيقى للقسوة، يتفق مع ترك الضحية تحت سلطة الجلاد. وسوف تفشل كل محاولة للقضاء على هذه الاهانات الخطيرة» بواسطة العقاب القانونى، بسبب عدم وجود ممثل للدعاء أو عدم وجود شاهد، حتى يكون من حق الزوجة، من جراء ذلك، الحصول على الطلاق، أو على الأقل على الانفصال القضائى أو القانونى، بعد الاقتناع باستعمال العنف الشخصى، أو على الأقل، بتكرار ذلك العنف بعد ارتكابه لأول مرة.

وعندما نأمل العدد الهائل من الرجال، فى أى بلد عظيم، الذين لا يرتفعون إلا بقدر ضئيل عن مستوى المتوحشين والهمج، وكيف أن ذلك المستوى لا يمنعهم من الحصول على ضحية، عن طريق قانون الزواج، فسوف يظهر لنا بوضوح مدى عمق واتساع الشقاء البشرى الذى ينجم عن سوء استعمال نظام الزواج. ومع ذلك فإن هذه هي فقط الحالات المتطرفة، وهي تمثل أدنى هاوية، ولكن هناك درجات ودرجات من الانحطاط قبل أن تبلغ قاع هذه الهاوية. فحالة الوحش المطلق— سواء فى الطغيان السياسى أو الطغيان المنزلى— توضح هذا النظام، بصفة أساسية، بأن تبين أنه لا تكاد تكون هناك فئات مرعبة لا يمكن أن تحدث فى ظله لو شاء هذا المستبد. وهي بذلك تلقى الضوء القوي على مقدار ما يمكن أن يقع بالفعل من أمور، فى تكرار مرعب، لا تقل عن ذلك بشاعة إلا باقل القليل. أن الشياطين على نحو مطلق نادرون ندرة الملائكة، بل ربما أندر منهم: لكن المتوحشين القساة، الذين تخفف من قسوتهم بين الحين والحين بعض اللمسات الانسانية، كثيرون للغاية: وفى المسافة الواسعة التى تفصل



بينهم، وبين ممثلى الجنس البشرى الجديرين بهذا الاسم، توجد كثرة من الصور الحيوانية والانانية، ودرجاتهما التى تغلفها قشرة خارجية من الحضارة، أو حتى من التهذيب، وتعيش فى سلام مع القانون، وتحفظ بمظهر محترم لكل من لا يخضع لسيطرتها. ومع ذلك فإن هذه الصور كثيراً ما تكفى لجعل حياة من يخضعون لسيطرتها عباً وعذاباً لا يحتمل! وليس ثمة ما يدعوننا هنا إلى تكرار الأمثلة الشائعة التى تقول أن الرجال بصفة عامة لا يصلحون لتولى السلطة، فهو قول يحفظه كل إنسان عن ظهر قلب، بعد المناقشات السياسية طوال عدة قرون، لولا أنه يكاد لا يوجد من يفكر فى تطبيق هذه القواعد على الحالة التى ينبغى أن تنطبق عليها فعلاً أكثر من أية حالة أخرى، حالة السلطة لا فى يد رجل هنا أو هناك، بل السلطة الموجودة فى يد كل رجل بالغ حتى أكثرهم انحطاطاً وشراسة. فلا يكفى أن نعرف عن الرجل أنه لم يخرق أية وصية من الوصايا العشر، أو أنه يحافظ على طابع الاحترام فى تعامله مع أولئك الذين لا يستطيع أن يرغمهم على معاشرته، أو أنه لا ينفجر فى نوبات من الغضب ضد أولئك الذين لا يلتزمون بتحملة— حتى نستطيع من ذلك أن نكون فكرة عن سلوكه فى منزله حيث لا ضوابط على هذا السلوك. بل حتى أقل الرجال شأنًا يحتفظون بذلك الجانب العنيف الأنانى المتذمر من شخصيتهم لأولئك الذين لا يستطيعون مقاومته وليست لديهم القدرة على مواجهته. إن العلاقة بين السادة والتابعين هى موطن هذه الرذائل فى الشخصية التى تفيض من هذا المنبع حيثما وجدت. فإذا رأينا شخصاً عنيفاً كعدى المزاج مع أقرانه، فلا بد أن نكون على يقين من أنه يعيش بين شخصيات دنيا يستطيع أن يخيفها ويرعبها حتى تستسلم له وتخضع لمشيئته وإذا كانت الأسرة فى أحسن صورها، كما يقال كثيراً مدرسة للتعاطف والمشاركة الوجدانية، والحنان، وانكار الذات، فهى بالنسبة لرب الأسرة شيئاً مختلفاً إنها مدرسة السلطة المتعجرفة والانانية المستترة، التى تعدّ التضحية ذاتها صورة جزئية خاصة منها: فالعناية بالأطفال والزوجة. إنما هى عناية بهم من حيث أنهم يمتلكات الرجل ومصالحه، وتشكل سعادتهم الفردية، من كل جانب، طبقاً لأهوائه. وماذا يمكننا أن نتوقع أفضل من ذلك فى ظل النظام القائم؟ فنحن نعرف أن النزعات السيئة فى الطبيعة البشرية لا تخضع لحدود معينة اللهم إلا إذا لم نجد

مجالاً تنغمس فيه. كما أننا نعرف أن كل شخص تقريباً يخضع له الآخرون، يتمادى في الاجحاف بهم، بحكم العادة والاندفاع، ان لم يمكن عن قصد وتعمد، حتى يصل الأمر إلى نقطة يضطرون معها إلى مقاومته. ذلك هو الميل العام للطبيعة البشرية، ولذلك فإن السلطة التي تكاد تكون غير محدودة والتي تمنحها الأنظمة الاجتماعية الحالية للرجل على موجود بشري آخر- أو على الأقل على الشخص الذى يقيم معه ويوجد أمامه بصفة مستمرة- تسعى إلى بذور الأنانية المستترة، فى الأغوال البعيدة من طبيعته، وتشعل جذوتها مهما كانت ضعيفة، وتتيح له فرصة الانغماس فى تلك الجوانب من شخصيته الأصلية التى سيجد أنه من الضروري- من بين جميع العلامات الأخرى- أن، يكتبها ويخفيها، وسوف يصير كتبها مع مرور الزمن طبيعة ثانية، وأنا أعلم أن هناك جانباً آخر للموضوع. فإني أعترف أن الزوجة- إذا كانت لاتستطيع المقاومة بصورة فعالة، فإنها تستطيع، على الأقل، وفى استطاعتها، عن طريق هذه القدرة، أن تنفذ رأيها فى نقاط كثيرة من حقها، وفى نقاط أخرى ليس لها حق فيها. غير أن هذه الأداة لحماية الذات التى يمكن أن نسميها القدرة على التوييح والجزر، أو العقاب على الطبع السيئ، فيها عيب قاتل، هو أنها أشد ماتكون فعالية مع السادة الا قل طغياناً، ولمصلحة التابعين الأقل جدارة، فهى سلاح النساء المشاكسات المزعجات اللاتى إذا اتبىح لهن فرصة استخدام السلطة استخدمنها أسوأ استخدام، واللاتى يستعملن قدراتهن هذه، بصفة عامة، استعمالاً سيئاً، أما النساء الرقيقات فلا يستطعن إستعمال هذه الأداة. وذوات العقول السامية يترفعن عنها، أما فاعليتها- من ناحية أخرى- فإنها تكون فى أقوى حالاتها مع الأزواج الذين هم أكثر تهدياً واقل عدواناً، أولئك الذين لايمكن دفعهم حتى ولو بالاثارة، إلى استخدام السلطة بطريقة قاسية جداً. فقدرته الزوجة على الازعاج لاتؤدى عادة إلا إلى طغيان مضاد، حتى أنها لتجعل الضحايا بدورها، فى الأعم الأغلب من أولئك الأزواج الذين لديهم أدنى مسيل لأن يصبحوا طغاة.

فما هو، إذن، ذلك الشيء الذى يخفف من الآثار السيئة للسلطة، ويجعلها تتفق مع ذلك القدر من الخير الذى نراه بالفعل؟ أن الرقة الأنثوية الخفض، رغم تأثيرها الهائل

فى الحالات الفردية- لى لها سوى تأثير ضئيل للغاية فى تعديل الميول العامة للعرف، لأن أثرها لىستمر إلا إذا كانت المرأة شابة وجذابة، وكثيراً ما يقتصر هذا الأثر على الفترة التى تكون فيها جاذبيها جديدة لم يطمسها طوال الألفة أو العشرة، فضلاً عن أن كثيراً من الرجال لا يتأثرون بها على الإطلاق فى أى وقت. أما العوامل التى تطف الجلو حقاً فهى الخبة الشخصية التى تنمو مع مرور الزمن، بمقدار ما تتقبلها طبيعة الرجل، وبمقدار ما تتطابق شخصية المرأة مع شخصية الرجل بحيث تستطيع أن تشير فيه هذه الخبة، وكذلك المصالح المشتركة فيما يتعلق بالأطفال، واتفاقيهما على المصلحة العامة تجاه الأشخاص الآخرين (رغم أنه توجد عليها قيود كثيرة جداً) والأهمية الحقيقية للزوجة فى توفير الراحة اليومية للزوج واستمتاعه، ومن ثم القيمة التى يضيفها عليها نتيجة لشخصيته هو، وهى القيمة التى تجعل الرجل يشعر بالآخرين، وتضع الأساس للاهتمام بالزوجة لشخصها هى ذاتها، وأخيراً النفوذ الذى تكتسبه، تقريباً، جميع الموجودات البشرية القرية من الشخص (مالم تكن مزعجة له) أولئك البشر الذين، عن طريق تدخلاتهم المباشرة، أو بسبب العدوى المؤذية المتبلدة لمشاعرهم وميولهم، كثيراً ما يكون فى مكنتهم- مالم تكن هناك تصرفات مضادة من أشخاص يضاهونهم فى قوة التأثير الشخصى- بلوغ قدر من السيطرة على السلوك الشخصى الأعلى- وهو قدر غير مقبول ومبالغ فيه. وعن طريق هذه الوسائل المختلفة كثيراً ماتمارس الزوجة سلطة على زوجها، وأحياناً أكثر مما ينبغى، فتستطيع، مثلاً، أن تؤثر فى سلوكه فى أمور قد لا تكون مؤهلة للتأثير فيها تأثيراً حسناً- أمور قد لا يكون تأثيرها فيها مستتيراً، بل قد يوظف هذا التأثير لجانب قد يكون السير فيه خطأ أخلاقياً، ولربما لو ترك الزوج لرأيه الخاص لتصرف فيها على نحو أفضل. غير أن السلطة لاتعوض ضياع الحرية لافى أمور الأسرة ولا فى شئون الدولة. أن السلطة التى تكتسبها المرأة كثيراً ما تمنحها مالا حق لها فيه، ولكنها لاتمكنها من تأكيد حقوقها الخاصة. أن الجارية المفضلة عند السلطان- على الرغم من أنها جارية- فإنها يكون تحت إمرتها جوارى تمارس فيهن سلطة الطاغية. غير أن الوضع المطلوب والمرغوب هو أن لاتكون هى جارية وألا يكون لديها جوارى. وفى استطاعة الزوجة عندما تذيب وجودها شاما

فى زوجها، وعندما لاتكون لها إرادة (أو عندما ماتقنعه بأنها بغير إرادة) وأنه لاتوجد إرادة إلا إرادته هو فى كل شىء يتصل بعلاقتهما المشتركة، وأن تجعل شغلها الشاغل طوال حياتها أن تؤثر فى مشاعره— مثل هذه الزوجة ربما ترضى نفسها بالتأثير فى سلوكه، ومن المرجح جداً أن تجعل سلوكه ينحرف، فيما يتصل بعلاقاته الخارجية مع الناس، وهى العلاقات التى لم تزل نفسها قط للحكم عليها، أو تكون هى نفسها متأثرة تماماً بأحكام شخصية أو متحيزة أو متحيزة. وبالتالي فلإننا نجد، فى ظل الأوضاع الحالية، أن الأزواج الذين يعاملون زوجاتهم معاملة طيبة، كثيراً جداً ماتكون حالتهم أسوأ وليس أفضل، بتأثير زوجاتهم فيما يتصل بجميع اهتماماتهم خارج محيط الأسرة. فقد تعلمت الزوجة ألا تدخل لها بالأمور خارج هذا النطاق، ومن هنا فيندر جداً أن تكون لنفسها، فى هذه المسائل، رأياً مخلصاً نابعا من ضميرها، ومن ثم فهى كثيراً ماتتدخل وتتدخل فى أمور لا تعنيها، فهى لاتتدخل فيها قط بأى هدف مشروع، بل عادة بسبب مصلحة شخصية معينة، فهى مثلاً لاتعرف— ولا يهتمها أن تعرف— الجانب الصحيح فى السياسة، ولكنها تعرف ما الذى يجلب المال أو الدعوات المغرية. وما يجلب لزوجها الألقاب، ولا ينها المناصب، أو لا يبتها زيجة طيبة.

والآن: ربما سأل سائل: أيمكن لأى مجتمع أن يوجد بغير حكومة؟ أن الأسرة— مثل الدولة— لابد فيها من وجود شخص يعتبر مرجع الحكم النهائي. فمن الذى سيكون له الحكم ويحسم الأمر عندما يختلف الزوجان فى الرأى؟ فلا يمكن لكل منهما أن يسير فى طريقه الخاص أو فى حال سبيله، بل لابد من حسم الأمر واتخاذ القرار فى هذا الاتجاه أو ذاك.

وليس صحيحاً أنه فى كل إرباط إدارى بين شخصين لابد أن يكون أحدهما سيداً مطلقاً، ويقل عن ذلك صحة أن نقول أن القانون لابد أن يحدد أيهما يكون السيد. لأن أكثر حالات الارتباط الإرادى— فيما بعد الزواج— هى المشاركة فى العمل: ولم يجد أحد أنه من الضرورى إصدار قانون بأن يكون لواحد من الشركاء فى كل شركة سيطرة مطلقة على جميع الأمور، وأن يلتزم الآخرون بطاعة أو امره، فليس هناك من يوافق على الدخول فى شركة لايحمل فيها أية مسئولية رئيسية، ولا تكون لهذه

الشريك سلطات أو امتيازات سوى سلطات كاتب أو موظف عادى. فلو أن القانون تناول العقود الأخرى بنفس الطريقة التي يتناول بها عقود الزواج، لوجب أن ينص على أن يقوم شريك واحد بإدارة العمل المشترك كما لو كان مشروعه هو الخاص، وألا يكون للآخرين سوى سلطات التفويض أو الوكالة، وأن يعين القانون هذا الشريك (الذى يقوم بالإدارة) على أساس أمر عام مفروض على الجميع كأن يكون، مثلاً، أكبر الشركاء سناً. إن القانون لا يفعل ذلك أبداً: كما أن التجربة لا تظهرنا على أنه من الضروري أن تكون هناك لا مساواة نظرية في السلطة بين الشركاء، أو أن الشركة يجب أن تفرض فيها أية شروط غير تلك التي يحددها الشركاء أنفسهم في بنود الاتفاق. ومع ذلك فقد يبدو أن أخطر على حقوق الشريك الأدنى أو الأصغر ومصالحه - في حالة منح السلطة كلها لواحد فقط من الشركاء - أقل في حالة الشركة من الخطر الذي يحيط بحالة الزواج، حيث أن الشريك الأدنى أو الأصغر يستطيع في حالة الشركة أن يلغى، بإرادته الحرة، هذه السلطة بالانسحاب من الاتفاق. أما الزوجة فليست لديها هذه القدرة، وحتى إذا كانت لديها هذه القدرة، فإن من المرغوب فيه باستمرار، تقريباً، ألا تلجأ إلى استعمالها إلا بعد أن تكون استنفدت جميع الطرق الأخرى.

ومن الصواب تماماً أن نقول أن المسائل اليومية التي تحتاج، في الأسرة، إلى اتخاذ قرار بشأنها، ولاتستطيع أن تكيف نفسها بالتدريج، ولا يمكن أن تنتظر الوصول إلى حل وسط، بل ينبغي لإدارة شخص واحد أن تتخذ فيها قراراً، وإن كان ذلك لا يعنى أن يكون دائماً نفس الشخص، فالوضع الطبيعي أن تقسم السلطات بين الاثنين، بحيث يصبح كل منهما حاكماً مطلقاً في القطاع الخاص به. بحيث يحتاج أى تغيير في النظام أو المبدأ إلى موافقة الطرفين، ولا يمكن للقانون أن يضع هذا التقسيم مقدماً، ولا ينبغي له، أن يفعل ذلك، ولا أن تتحدد القطاعات في عقود الزواج إلا بموافقة الطرفين حيث أنه ينبغي أن يعتمد على القدرات والكفاءات الفردية. وإذا أراد الزوجان تحديد ما قبل الزواج، فلا يكون ذلك إلا في عقد الزواج، على نحو ما تتحدد الترتيبات المالية الآن في كثير من الأحيان. ولن تكون هناك أية صعوبة في تحديد هذه المسائل بالرضا

المبادل، ما لم تكن الزيجة فى واحدة من تلك الزيجات التسعة التى تكون فيها جميع المسائل - كهذه المسألة ايضاً- موضع تشاحن وشجار وخصام. وسوف يلى تقسيم الحقوق على نحو طبيعى تحديد الواجبات والوظائف ويتم ذلك فعلاً بالتراضى، أو أن ذلك سوف يتم- على أية حال- دون تدخل من القانون، وإنما بما جرت عليه العادة بصفة عامة، وهو يتعدل، ويقبل التعديل بناء على ضغط من أصحاب المصلحة.

وسوف يعتمد القرار العملى الحقيقى فى هذه المسائل، إلى حد كبير، على نحو مايحدث الآن- على الكفاءة النسبية، بغض النظر عن الطرف الذى تكون فى يده السلطة النسبية، أو الواقعة الخض التى تقول إن الزوج يكون فى العادة أكبر سناً من الزوجة تمنح الرجل التفوق فى معظم الحالات، على الأقل إلى أن يبلغا ذلك العمر الذى لا يكون فيه لفارق السن أية أهمية. ومن الطبيعى أنه سيكون هناك صوت أقوى لذلك الطرف- أياً ماكان- الذى يجلب وسائل العيش ولا يتوقف اللامساواة فى هذا المصدر على قانون الزواج، وإنما على الظروف العامة للمجتمع البشرى على نحو مايكون الآن. وسيكون لتأثير التفوق الذهنى- العام أو الخاص- ولتأثير قوة الشخصية، والقدرة على إتخاذ القرار، أهمية كبيرة بالضرورة. وهذا هو مايحدث الآن بصفة مستمرة. وتظهرنا هذه الحقيقة على تهافت القول بأنه لا يمكن توزيع السلطات والمسؤوليات بين شركاء الحياة (كما هى الحال فى توزيعها. بين شركاء العمل) بالاتفاق فيما بينهم، فهو قول بغير أساس. فهل يمكن باستمرار توزيعها اللهم إلا فى الحالات التى يكون فيها الزواج فاشلاً. ولا يحدث قط أن تكون السلطة الكاملة فى جانب، والطاعة التامة فى جانب آخر، اللهم إلا إذا كانت الرابطة بينهما تقوم على خطأ تام، ومن مصلحة الطرفين التخلص من هذه الرابطة. وقد يقول البعض أن العامل ذاته الذى يجعل التسوية الودية للخلافات بينهما ممكنة هو أنه من المعروف أن سلطة الاجبار الشرعى موجودة فى حالة إحتياطية. ومن هنا فإن الناس تقبل التحكيم (أو وجود حكم بفض النزاع)- بسبب أن هناك محكمة- فى خلفية اذهانهم- يمكن اللجوء إليها. ويعلمون أنها تستطيع إرغامهم على طاعتها وقبول حكمها بالقوة. ولكن حتى يكون هناك تواز بين الحالتين لابد أن نفترض أن القاعدة التى تسير عليها المحكمة ليست

فحص القضية بل إصدار حكم لصالح جانب واحد باستمرار مفترضة أنه المدعى عليه. ولو صحَّ ذلك فإن الازدعان لها لابد أن يكون دافعا للمدعى لقبول أى تحكيم، ولكن الأمر يكون على العكس تماما مع المدعى عليه. فالسلطة الاستبدادية التي يمنحها القانون للزوج قد تكون سبباً في قبول الزوجة لأى حل وسط لتقسيم السلطة عملياً بين الاثنين، ولكنها لا يمكن أن تكون الدافع للزوج إلى ذلك. وقيام حل وسط عملي بين أصحاب السلوك المهذب - رغم أن واحداً منهم على الأقل لا يخضع له بالضرورة لا أخلاقياً ولا مادياً، يظهرنا على أن الدوافع الطبيعية التي تدفع الناس إلى التكيف الإرادى في الحياة المتحدة بين شخصين بصورة يقبلها الطرفان - تسود بصفة عامة إلا في حالات غير مرضية. ولا شك أن الوضع لا يكون أفضل إذا ماصدر قانون يقول أن البنية الفوقية للحكومة الحرة سوف تقوم على أساس قانونى من الاستبداد في جانب والخصوع والازدعان في جانب آخر. وأن أى تنازل يقوم به الحاكم المستبد - بمحض إرادته - وبلا أى تهديد يمكن إلغاؤه. وفضلاً عن ذلك فإن الحرية لا يكون لها أدنى قيمة إذا ما قامت على أساس غير وطيء، فمن غير المحتمل أن تكون أوضاعها منصفة عندما يلقي القانون بكل هذا الثقل في كفة واحدة أو في جانب واحد، وعندما يبنى التكيف بين شخصين على أساس أن أحدهما صاحب حق في كل شيء، وأن الطرف الآخر ليس له الحق في أى شخص اللهم إلا بمشيئة الطرف الأول. ويكون ملزماً التزاماً قوياً - دينياً وأخلاقياً - بعدم التمرد على هذا الطرف الأول مهما يكن حجم الاضطهاد الذي يقع عليه.

وربما يدفع خصم عنيد بالحلول إلى حد الأقصى فيقول: الواقع أن الأزواج على استعداد أن يكونوا معقولين في معاملتهم لزوجاتهم، وهم على استعداد للقيام بتنازلات معقولة لهن دون أن يرغبوا على ذلك، في حين أن زوجاتهم لسن كذلك. فإذا سمح لهن بأية حقوق خاصة، فإنهن لن يعترفن على الإطلاق، بأية حقوق لأى شخص آخر، كما أنهن لن يتنازلن عن أى شيء قط ما لم يرغبن على ذلك عن طريق السلطة الخاضع للرجل التي تجبرهن على التنازل عن كل شيء. ولقد قال بهذا الرأي كثيرون منذ عدة أجيال خلت عندما كانت السخرية من النساء هي العرف السائد، وعندما

كان الرجال يعتقدون أنه من الذكاء والخلق أن يهينوا النساء لأنهن تشكلن كما يريد الرجل. لكن لأحد ممن يستحقون الذكر يقول الآن بهذا الرأي. كما أن الفكرة السائدة اليوم ليست هي أن النساء أقل قابلية للمشاعر الطيبة من الرجال، وهن يقدرن مشاعر من يرتبط بهن بروابط قوية- أكثر مما يفعل الرجال. بل على العكس يقول لنا استمرار أولئك الذين يعترضون تماما على معاملة النساء كما لو كن مثل الرجال: أن النساء أفضل من الرجال، بحيث أصبح هذا القول مجرد عبارة جوفاء تلوّكها اللسان، ولا يراد بها سوى تغطية الظلم الواقع. وهو يشبه احتفالات الرحمة الملكية التي يصدر فيها ملك الليليوت Lilliput، على حد قول جليفر Gulliver أقسى قراراته الدموية<sup>(١)</sup>.

وإذا كانت النساء أفضل من الرجال في شيء فهو بغير شك أنهن ينكرون ذاتهن الفردية ويضحين بها لصالح أسرهن، ولكنى لا أعول كثيراً على ذلك لأنهن يولدن وينشأن في كل مكان من أجل التضحية بأنفسهن. أعتقد أن المساواة في الحقوق سوف تخفف من المبالغة في انكار الذات الذي يُعدّ بمثابة المثل الأعلى المصطنع، في الوقت الحاضر لشخصية الأنثى، بحيث لاتكون المرأة الفاضلة أكثر تضحية بنفسها من الرجل الفاضل. غير أن الرجال، من ناحية أخرى، سوف يكونون أقل أنانية بكثير وأكثر تضحية، مما هم عليه الآن، لأنهم بعد ذلك لن يعتادوا عبادة إرادتهم بوصفها شيئاً عظيماً. أو أنها القانون الذي يعمل على تفضيل موجود بشرى على موجود آخر. وليس هناك شيء يتعلمه الرجال أسهل من عبادة الذات هذه: فجميع الشخصيات المتميزة والطبقات المتميزة تسير عليها. وكلما هبطنا في سلم المجتمع البشري، وجدنا أن أثرها أكثر شدة، لاسيما عند أولئك الذين لا يمكن- ولا يتوقع منهم أبداً- أن يرفعوا فوق أى شخص سوى زوجة تعيسة وأطفال أشقياء مساكين. والاستثناءات المشرفة هنا هي أقل-

(١) الإشارة إلى رحلات جليفر Gullivers Travels التي صدرت عام ١٧٢٦-وهي رواية ساخرة للأديب الإنجليزي جوناثان سويت J. Swift (١٦٦٧-١٧٤٥)، تتحدث عن أربع رحلات خيالية قام بها بطل الرواية الطبيب الجراح ليمويل جليفر. أما الرحلة الأولى فكانت إلى أرض ليليوت Lilliput وهم قوم من الأقزام لايزيد طول أحدهم عن خمسة عشر سنتيمتراً. وكانت الثانية إلى بلاد العمالقة والثالثة إلى جزيرة لابوتا Laputa. أما الرحلة الرابعة والأخيرة فقد كانت إلى بلد بلغت فيه الخيل مرتبة عقلانية رفيعة، وفقد فيه البشر كل قدرة لهم على التفكير. (المترجم).



نسبياً - مما هو موجود فى أية حالة تحتوى على نقص بشرى أو دونية أخرى. وبدلاً من أن يعمل الدين والفلسفة على كبح جماح هذه الميزة فإنهما، بصفة عامة، يعملان على خدمتها والدفاع عنها، ولا يسيطر عليها سوى ذلك الشعور العملى بالمساواة بين الناس الذى تقوم نظرية الديانة المسيحية، وأن كانت المسيحية لن تبلغه أبداً من الناحية العملية، مادامت تصادق وتوافق على أنظمة تقوم على التفضيل التعسفى الموجود بشرى على موجود آخر.

ولاشك أن هناك نساء، كما أن هناك رجالاً، لا تكفيهن المساواة فى التقدير والاعتبار ومراعاة شعورهن. ولا يشعرن بالراحة إلا إذا روعيت ارادتهن وأرغبتهم دون سواها. وأمثال هذه الشخصيات هم الموضوع المناسب لقانون الطلاق، لأنهم لا يصلحون إلا للعيش وحدهم أو بمفردهم، ولا ينبغي إرغام أى موجود بشرى على العيش معهم، أو على ربط حياته بهم. غير أن التبعية القانونية يمثل إلى جعل عدد هذه الشخصيات بين النساء أكثر من عددها بين الرجال وليس أقل فإذا مارس الرجل كل سلطته فإنه، بالطبع، يسحق المرأة: لكنه إذا عاملها بشيء من التسامح، وسمح لها بتولى السلطة، فليس هناك قاعدة تضع حدوداً لتجاوزاتها وانتهاكاتها (لحقوق الآخرين). وعلى ذلك فإن القانون لم يحدد لها حقوقاً، لكنه نظرياً لم يسمح لها بشيء على الإطلاق، وكأنه يعلن أن القدر الذى لها الحق فيه هو كل ما تستطيع الحصول عليه.

إن المساواة أمام القانون بالنسبة للأشخاص المتزوجين، ليست هى الخط الوحيد الذى يمكن أن تكون عليه هذه العلاقة الخاصة بحيث تكون متسقة وعادلة لكل الطرفين، وتؤدى إلى سعادة الطرفين معاً، وإنما هى الوسيلة الوحيدة التى تجعل الحياة اليومية للجنس البشرى مدرسة للتهذيب الأخلاقى بالمعنى السامى لهذه الكلمة. فعلى الرغم من أن الحقيقة قد لا تمنحنى باعتراف عام إلا بعد أجيال قادمة. فإن المدرسة الوحيدة للشعور الأخلاقى الأصيل هى المجتمع الذى يعالَف من نظراء أو أنداد. لقد ظلت التربية الأخلاقية للجنس البشرى حتى الآن تنبثق أساساً من قانون القوة، وتقوم على أساس العلاقات التى تحققها القوة وحدها. ففى أوضاع المجتمع الأقل تقدماً لا يكاد الناس يعرفون بأية علاقة مع أندادهم، فأنت عندما تصبح نداً فإن ذلك يعنى أنك

عدو، فاجتمع من أعلى درجاته إلى أدناها عبارة عن سلسلة طويلة أو هو بالأحرى سُلَّم كل فرد فيه إما أعلى من جيرانه الأقربين أو أدنى منهم، وحيثما لا يأمر أحداً فإن عليه أن يطيع غيره. ومن ثم فإن الأخلاقيات القائمة تتناسب أساساً مع علاقة الأمر والطاعة. ذلك الأمر والطاعة ليسا سوى ضرورتين من ضرورات الحياة البشرية، أما أساسها الطبيعي فهو المساواة. ويتحول الأمر والطاعة في الحياة الحديثة بالفعل شيئاً فشيئاً وبالتدريج مع التقدم- إلى حالات استثنائية في الحياة، بحيث تصبح القاعدة العامة هي التعامل على قدم المساواة. لقد قامت أخلاق العصور الأولى على أساس الالتزام بالخضوع للسلطة، أما أخلاق العصور التالية فقد قامت على أساس حق الضعيف في حماية القوى وصبره. فإلى أي حد تقنع صورة من صور الحياة والمجتمع وترضى بأخلاقيات صنعت لعصور أخرى؟ لقد كانت هناك، في الماضي، أخلاق الخضوع، ثم جاءت بعدها أخلاق الفروسية والكرم. وقد أن الآوان أن تتحقق أخلاق العدالة. وحيثما حققت المجتمعات في العصور السالفة تقدماً نحو المساواة، أكدت العدالة حقها كأساس للفضيلة. لقد كان الأمر على هذا النحو في الجمهوريات الحرة في العالم القديم غير أن الأنداد كانوا- حتى في أفضل هذه الجمهوريات- هم المواطنون الذكور فحسب. أما العبيد والنساء والمقيمون الذين ليس لديهم حق الانتخاب، فقد وقعوا تحت قانون القوة، ولقد محا تأثير الحضارة الرومانية والديانة المسيحية معاً هذه الفروق والتمييزات من الناحية النظرية (لأنها لم تلغ إلا جزئياً فحسب من الناحية العملية) وأعلن أن حقوق الموجود البشري بما هو كذلك تعلق على فروق الجنس والطبقة والمركز الاجتماعي، ثم ظهرت مرة أخرى الحواجز التي كانت قد بدأت تزول بسبب الغزو الشمالي، ويعتمد التاريخ الحديث بأسره على المسار البطيء الذي بدأ يعمل منذ ذلك الوقت على إزالة هذه الحواجز. ونحن الآن ندخل في أوضاع جديدة، ستكون فيها العدالة مرة أخرى هي الفضيلة الأولى. كما أنها تتأسس، على نحو ما كانت الأمور في الماضي، على المساواة في التعامل، ويضاف إليها الآن إرتباطات التعاطف أيضاً، ولم تعد تضرب بجذورها في غريزة الأنداد لحماية النفس، بل في تعاطف وجداني مذهب بينهم. ولم يعد هناك أحد يُستثنى أو يُستبعد، فالعدالة تمتد لتشمل الجميع على قدم المساواة. وليس جديداً أن الجنس البشري لا يرى- بوضوح- التغيرات التي تطرأ عليه وأن مشاعر الناس تتناسب مع العصور الماضية لا العصور

المقبلة. أن رؤية مستقبل النوع البشرى كانت دائما ميزة تتمتع بها النخبة المثقفة Élite، أو أولئك الذين يتعلمون منها. وأما إكتساب مشاعر المستقبل فقد كان امتيازاً لنخبة أقل، فضلا عن أنه كان في العادة استسهادا لهذه النخبة. إن النظم، والكتب، والتربية، واجتماع تستمر كلها في تدريب البشر على كل ماهو قديم، وتظل كذلك حتى بعد أن يظهر الجديد بفترة طويلة. غير أن الفضيلة الحقيقية للبشر هي أن يعيشوا معاً في سلام، ولا يطالبون لأنفسهم بشيء إلا مايسمحون به للآخرين، ويعتبرون الأمر من أى نوع ضرورة استثنائية، وهي في جميع الأحوال حالة مؤقتة. ويفضلون، كلما كان ذلك ممكنا، صحة أولئك الذين يمكن أن تكون القيادة والتبعية بالتبادل والتناوب فيما بينهم. وليس في الحياة- على نحو ما يحدث في الوقت الحاضر- مايتيح إكتساب هذه الفضائل بالممارسة. فالأسرة هي مدرسة الاستبداد تنمو فيها فضائل الاستبداد، إلى حد كبير، إلى جانب رذائله. أما المواطنة فهي في البلدان الحرة، إلى حد ما، مدرسة الاجتماع في المساواة، غير أن المواطنة لاتشغل سوى حيز ضئيل في الحياة الحديثة، كما أنها لاتتقرب من العادات اليومية أو المشاعر الباطنية العميقة. لكن الأسرة إذا ماتكونت تكويناً حقيقياً فلا بد أن تكون المدرسة الحقيقية لفضيلة الحرية. وهو بالقطع مدرسة تكفي لكل شيء آخر. فستكون باستمرار مدرسة طاعة للأطفال، ومدرسة أمر للآباء. غير أن المطلوب أن تكون مدرسة تعاطف وجداني ومساواة. وعيش مشترك في حب، دون أن تكون هناك سلطة في جانب وطاعة في جانب آخر. وينبغي أن يكون الأمر على هذا النحو بين الوالدين، وعندئذ تكون الأسرة ممارسة لتلك الفضائل التي يحتاج إليها كل إنسان ليكون صالحا للعيش مع الآخرين، ونموذجا يحتذى أمام الأطفال في المشاعر والأولان السلوك التي يراد منهم أن يعتادوا عليها بالتدريب المؤقت، ومن ثم تتحول عن طريق هذا الاعتناء المستمر إلى طاعة، وبالتالي إلى طبيعة. ولن يصبح التدريب الأخلاقي للبشر ملائماً لظروف الحياة التي يعد كل تقدم إنساني إعداد لها، حتى يمارسوا في الأسرة نفس القاعدة الأخلاقية التي تتلاءم مع التكوين الطبيعي للمجتمع البشرى. إن أى شعور بالحرية يمكن أن يوجد لدى أى إنسان تكون ارتباطاته العزيزة جداً والحميمة جداً مع أولئك الذين له عليهم سيادة مطلقة، غير أن ذلك ليس هو الحب الحقيقي أو الحب المسيحي للحرية، وإنما هو ذلك اللون من حب الحرية الذي وجد، بصفة عامة، في العصور القديمة وإبان العصور الوسطى- أعنى الشعور العميق

بكرامة الإنسان وأهمية شخصيته هو، وهو شعور يجعله يأنف من أن يوضع نير على رقبته، وإن كان لا يزدريه قط على نحو مجرد، فهو على استعداد كامل لقرضه على الآخرين لمصلحته أو نجده الشخصي.

وإنا أسلم تسليمياً تاماً (وذلك هو الأساس لكل آمالي) أن هناك أعداداً من الناس المتزوجين يعيشون، حتى في ظل القوانين القائمة، بروح قوانين المساواة العادلة، (ومن المحتمل أن تكون الغالبية العظمى من الطبقات العليا في إنجلترا من هذا النوع. غير أن القوانين ما كان لها أن تتحسن قط مالم، يكن هناك جمع غفير من الناس من ذوي المشاعر الأخلاقية أفضل من القوانين القائمة. ويتنغى على هؤلاء الأشخاص أن يدعموا المبادئ التي أدعو إليها هنا بتأييدهم لها، وهي المبادئ التي تستهدف جعل كل من الأزواج يشبهان ما نتحدث عنه الآن من زيجات. غير أن الأشخاص حتى من أصحاب القيمة الأخلاقية البارزة، مالم يكونوا أيضاً من المفكرين، على استعداد تام لأن يصدقوا أن القوانين أو العادات التي لم يتعرضوا هم شخصياً لشرورها، لا ضرر منها على الإطلاق (لاسيما إذا كان يبدو أنها تحظى بتأييد عام) - بل ربما كانت مفيدة. ومن ثم سيكون من الخطأ معارضتها. غير أنه سيكون من الخطأ الفادح بين أمثال هؤلاء المتزوجين أن يفترضوا أن جميع الأزواج الآخرين على شاكلتهم مادام لم يعرف عن الزوج أنه وغد أو وحش كاسر. وربما كان سبب هذا الافتراض هو أن الشروط القانونية للرابطة التي تربطهم لا تخطر لهم على بال ولو مرة واحدة كل عام، وبسبب أنهم يعيشون ويشعرون أنهم متساوون قانونياً من كل وجه. والواقع أن مثل هذا الافتراض يدل على جهل بالطبيعة البشرية، كما يدل على جهل بالأمر الواقع على حد سواء. فكلما كان إنسان ما أقل صلاحية امتنعت عليه حياة السلطة، ومن المحتمل أن يقل السماح له بممارستها على أي إنسان آخر حتى ولو برضا ذلك الشخص، وإذا ما حدث ذلك زاد تعلقه بالسلطة التي يخولها له القانون، وأخذ يدفع بالحقوق الشرعية لهذه السلطة إلى أقصى حد يسمح به العرف (عرف الناس الذين على شاكلته) وزاد إحساسه بالتمتع في استخدام هذه السلطة لانعاش الاحساس اللطيف بحياتها. بل أكثر من ذلك فإننا نجد في أقل الطبقات الدنيا تعليماً من الناحية الأخلاقية، وأكثرها قسوة،

ووحشية، أن العبودية القانونية للنساء، ومجرد خضوعهن المادى كأدوات، يدفع الرجال إلى الشعور بنوع من الاحتقار وعدم الاحترام لزوجاتهم وإن كانوا لا يشعرون بهذا الشعور نفسه تجاه أية امرأة أخرى يتصلون بها، وهو شعور يجعلها جديرة بأية معاملة سيئة. ويمكن لأى شخص دقيق الملاحظة فى رصد علامات الشعور، تكون لديه الفرصة الكافية للملاحظة، ليحكم بنفسه هل الوضع كما ذكرت أم لا فإذا ما وجد الأمر على هذا النحو، فعليه ألا يتعجب من مقدار النفور والكراهية التى يمكن أن توجد ضد الأنظمة التى أدت على نحو طبيعى إلى هذا الوضع المهين للعقل البشرى.

وربما قيل لنا أن الدين يفرض واجب الطاعة (على المرأة)، وككل واقعة قائمة بلغت من السوء حداً لا يسمح بالدفاع عنها، فإنه يقدمها على أنها حكم من أحكام الدين. صحيح أن الكنيسة تدرجها ضمن أقوالها الرسمية، ولكن من الصعب استخراج أى حكم من هذا القليل من المسيحية. فإذا قيل لنا أن القديس بولس قال: «أيتها الزوجات أطعن أزواجكن»<sup>(١)</sup>. فسوف نرد على ذلك بأنه قال أيضاً: «أيها العبيد أطيعوا ساداتكم»<sup>(٢)</sup>. فلم تكن مهمة القديس بولس، ولا هو مما يتفق مع غرضه الذى هو نشر المسيحية— أن يحرض أحداً على التمرد ضد القوانين القائمة. ومن هنا كان قبوله لجميع الأنظمة الاجتماعية التى وجدها، وأن كان ذلك لا يعنى عدم الحصى على تحسين هذه الأنظمة فى الوقت المناسب، أكثر مما تعنى عبارة «أن السلطة القائمة من الله». وأنها تبرر نظام الحكم العسكرى الاستبدادى، وأن هذا النظام هو وحده الصورة المسيحية للحكم السياسى. أو أن هذه العبارة تعنى الأمر بالطاعة العمياء. والزعم بأن

(١) العبارة التى ذكرها «مل» غير دقيقة وهى بنصها ما يلى: «أيتها النساء اخضعن لرجالكن كما للرب، لأن الرجل هو رأس المرأة، كما أن المسيح هو رأس الكنيسة الرسالة الأولى إلى أهل الفس، الاصحاح اغماس (٢٢-٢٤)». ولقد سبق أن عرضنا فى هذه السلسلة رأى القديس بولس الذى يعبر فيه عن عادات وتقاليد مجتمعه أكثر مما يعبر عن رأى المسيح. فإرن كتابناه الفيلسوف المسيحى... والمرأة ص ٥٤ ومابعدها مكتبة مديولى بالقاهرة عام ١٩٩٦ (المترجم).

(٢) عبارة القديس بولس هى «أيها العبيد أطيعوا فى كل شئ ساداتكم... والظالم سينال ما ظلم به، وليس ثمة محاباة». رسالة القديس بولس إلى أهل كولوسى الاصحاح الثالث (٣٣-٣٥). وفارن كتابناه الطاغية.. دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسى، ص ١٦٢ ومابعدها الطبعة الثالثة— مكتبة مديولى— القاهرة عام ١٩٩٧ (المترجم).

المسيحية تستهدف المحافظة على الاشكال القائمة للحكم والمجتمع وحمايتها من أى تغيير، هو زعم يهبط بها إلى مستوى الاسلام أو البرهمية<sup>(١)</sup>. فالمسيحية لم تستهدف ذلك، ومن هنا كانت الديانة التي يدين بها القسم التقدمي من البشر، في حين أن البرهمية<sup>(٢)</sup> والاسلام وغيرهما ديانات الشعوب الجامدة. أو بالأحرى ديانات الشعوب المتخلفة. (حيث أنه لا توجد في الواقع مجتمعات جامدة أو ثابتة تماماً). لقد كان هناك العديد من البشر- في جميع العصور التي مرّت بها الديانة المسيحية- أرادوا تحويل المسيحية إلى شيء من هذا القبيل، وتحويلنا إلى نوع من المسيحيين المسلمين، واضطر الكثيرون إلى التضحية بحياتهم، في مقاومتهم، ولكنهم لم ينجحوا في تحقيق هدفهم بسبب هذه المقاومة، وقد جعلتنا هذه المقاومة على مانحن عليه الآن، وسوف تجعلنا كذلك مانسكون عليه في المستقبل<sup>(٣)</sup>.

يكاد يكون مما لا داعي له- بعد كل ماقلناه من الالتزام بالطاعة- أن نقول شيئا عن النقطة الخاصة التي ينطوى عليها الموضوع بصفة عامة- ألا وهي: حتى المرأة في مملكتها الخاصة، إذ لا أمل لدى مطلقاً في أن يؤثر هذا البحث في أولئك الذين

(١) من الواضح أن مل كان يجهل الاسلام جهلا شاملا- كمعظم المفكرين الأوروبيين في ذلك الوقت- فليس في الإسلام ما يدعو إلى الجمود أو يمنع التقدم بل على العكس نحن نجد القرآن يسخر من التقليد الأعمى عند الناس، ومن الذين يقولون «إننا وجدنا آباءنا على أمة وأنا على آثارهم مقتدون» (الزخرف ٢٣)- كما أن الاسلام دعوة إلى التدبر والتفكر وأعمال العقل وليس الانجاء إلى الخرافة أو التمسك باللامعقول، فالعين مسئولة عن تفسير ظاهرة المطر تفسيراً علمياً سليماً، والأذن مسئولة- عن تفسير الأصوات.. الخ- كل أولئك كان عنه مسؤولاً (الاسراء ٣٦)- فهدر إذن خطوة على طريق التقدم بعد اليهودية والمسيحية (المترجم).

(٢) البرهمية هي الديانة الهندوسية التي يدين بها معظم الشعب الهندي (المترجم).

(٣) الواقع أن هذه الفقرة تنطوي على الكثير من الاجتهاد بالاسلام، حيث يرد ملء تخلف المسلمين إلى الدين الإسلامي، وهو أمر بالغ الخطأ، ففي تصوّر أن هذا التخلف يعود بالدرجة الأولى إلى النظم السياسية التي حكمت المسلمين طوال التاريخ، كما أنه يرد في العصور الوسطى إلى الدمج بين الدين والدولة، والحكم لصالح الطبقة الحاكمة باسم الدين. وفي رأي أن المجتمع الاسلامي بصفة عامة، والمجتمع العربي بصفة خاصة لن يهتض إلا بأمرين لا ثالث لهما: الأول فصل السياسة عن الدين وتحديد مجال كل منهما بوضوح، والثاني تطبيق الديمقراطية تطبيقاً عملياً- إن لم نقل حرفياً- بحيث تتحول إلى سلوك وأسلوب حياة بين الناس. أما رد التخلف إلى الدين فهو قصور في التحليل (المترجم).

يحتاجون لأى شيء لاقناعهم بأن ميراث المرأة أو ما تكسبه، يجب أن يكون ملكاً خاصاً لها بعد الزواج، كما كان ملكاً خاصاً لها قبل الزواج، والقاعدة بسيطة هي: كل ما كان ملكاً للمرأة أو للرجل إذا كانا غير متزوجين، يجب أن يكون تحت سيطرة كل واحد منهما أثناء الزواج، وليس ثمة ما يمنح من التدخل لوقف بعض الممتلكات للمحافظة عليها لصالح الأطفال. ويصاب بعض الناس بما يشبه الصدمة لفكرة انفصال المصالح فى المسائل المالية، على اعتبار أنها لا تتفق مع الدمج المثالى للزوجين فى شخصية واحدة. أما أنا فأنى من جانبى من أشد المؤيدين للمشاركة فى الأشياء، عندما تتبع هذه المشاركة من وحدة كاملة فى المشاعر لدى أصحابها وتجعل جميع الأشياء مشتركة بينهم. لكنى لأستسيغ المشاركة فى الأشياء بناء على قاعدة: ماهو لك فهو لى، لكنك ماهو لى فليس لك. وأفضل أن أرفض الدخول فى مثل هذا الاتفاق مع أى شخص، حتى إذا كنت الطرف الذى سيكسب أو يظفر بالفائدة من جراء هذا الاتفاق.

إن هذا الظلم والاضطهاد للنساء بصفة خاصة الذى يراه رجل الشارع بصورة أوضح من بقية أنواع الظلم الأخرى، يُمكن علاجه دون التدخل فى أى من الأضرار الأخرى. ولأشك فى أنه سيكون أول مايعالج، ففى كثير من ولايات الاتحاد الكونفيدرالى الأمريكى الجديدة والقديمة، دخلت بالفعل مواد فى الدساتير المكتوبة تضمن للنساء المساواة فى الحقوق من هذه الزاوية: وهى بذلك تحقق تحسناً ملحوظاً، فى العلاقة الزوجية، لكثير من أوضاع النساء اللاتى لديهن مال وممتلكات خاصة، بأن تترك لهن أداة واحدة من أدوات القوة لم يتنازلن عنها. كما إنها تمنع كذلك الاستخدام البالغ السوء لنظام الزواج على نحو ما يحدث عندما يقع رجل فتاة فى حباله بهدف واحد هو الاستيلاء على مالها. أما عندما لايعتمد معاش الأسرة على الممتلكات الخاصة، بل على مايكسبه الزوج من عمله، فإنه يبدو لى أن التنظيم الشائع الذى يجعل من مهمة الرجل الحصول على الدخل، ومن مهمة الزوجة الاشراف على شئون المنزل هو أفضل تقسيم للعمل بين الزوجين<sup>(١)</sup>.

---

(١) الغريب أن يوافق «مل» على التقسيم التقليدى للعمل بين الزوج والزوجة بحيث يكون اخراج هو واجب الزوج، والداخل هو مهمة الزوجة فى الداخل واخراج معاً (الترجم).

فإذا تولت الزوجة، إلى جانب المعانة البدنية في حمل الأطفال، والمسئولية الكاملة في رعايتهم والعناية بهم وتربيتهم في سنواتهم الأولى - القيام بعملية تنظيم صرف وانفاق مايكسبه الزوج على الراحة العامة للأسرة، فإنها لا تكون قد أخذت نصيبها العادل فحسب - من مجهود الجسدى والذهنى الذى تحتاجه الحياة المشتركة بينهما - بل تكون قد نالت، عادة، ما هو أكثر منه. وإذا ما أخذت على عاتقها القيام بشيء إضافى، فإنه نادراً ما يعفيها من واجباتها المنزلية. بل يمنعها فقط من القيام بها على الوجه الصحيح. فالعناية بالأطفال ورعايتهم والاهتمام بالواجبات المنزلية، لن تجد من يقوم بها إذا حيل بين الزوجة وبين أدائها. فالأطفال الذين لا يمتوتون لا يمتون نمواً سليماً بقدر استطاعتهم، ويغلب أن تصير إدارة المنزل سينة إلى حد أنها تكون خسارة مالية عندما تقارن بقيمة مايتمكن أن تكسبه الزوجة. ومن ثم فلا اعتقد أنه من المرغوب فيه أن تُسهم المرأة بعملها في دخل الأسرة. عندما تكون الظروف الأخرى مواتية ومنصفة. أما إذا لم تكن الأوضاع عادلة فإن إسهامها قد يكون مفيداً لها. بأن يجعلها أكثر قيمة في نظر الرجل الذى يعتبر سيدها في نظر القانون. غير أن إسهام المرأة في دخل الأسرة قد يجعل في وسع الرجل من ناحية أخرى أن يستخدم سلطته أكثر بأن يترك الانفاق على الأسرة لجهداتها، في حين ينفق هو معظم وقته في الشرب والأكول. أن «القدرة» على الكسب أمر جوهري لكرامة المرأة إذا لم يكن لها ممتلكات خاصة مستقلة. ولكن إذا كان الزواج عقداً بين أُنْدَاد متساوين ولا ينطوى على التزام بالطاعة. وإذا لم يفرض استمرار العلاقة التى يلاقى فيها أحد الطرفين عناء، ولا يلحقه منها سوى الأذى والضرر، بل جعل إمكان الانفصال بشروط عادلة (وأنا لا أتحدث الآن عن الطلاق) في قدرة أية امرأة تستحقه من الناحية الأخلاقية. وإذا وجدت المرأة جميع الأعمال المحترمة، والوظائف المشرفة متاحة لها على قدم المساواة مع الرجل، فإنه لن يكون من الضروري أن تستخدم هذه القدرة على الكسب في أثناء الزواج، وعندئذ سيكون من المفهوم بصفة عامة أن المرأة عندما تتزوج - مثل الرجل عندما يختار مهمة - إنما تختار إدارة منزل، وتكوين أسرة باعتبارها المهمة الأولى التى تركز لها جهودها إبان عدد من سنوات حياتها حسب ما يتطلبه تحقيق هذا الغرض، وهى لا تتخلى عن جميع



الموضوعات والوظائف الأخرى بل تلك التي لا تتفق مع متطلبات هذه المهمة. ومن ثمّ فسوف يصبح القيام بأعمال فعلية خارج المنزل بصورة منتظمة ومعتادة، أو ممارسة أعمال لا يمكن القيام بها داخل المنزل - سوف تصبح هذه الأعمال طبقاً لهذا المبدأ محرّمة على العدد الأكبر من النساء المتزوجات. غير أنه ينبغي ألا يكون هناك شيء يمنع الملكات من أن تتكيف بطريقة إستثنائية مع أى عمل آخر أو السير فيه، أو تأدية رسالتها بغض النظر عن الزواج: على أن يتخذ من الاجراءات مايسد أى نقص يصبح لازماً ولاغنى عنه فى الأداء الكامل للوظائف العادية المألوفة لربة الأسرة. وإذا ماتم توجيه الرأى العام توجيهاً سليماً فإنه يمكن ترك هذه الأمور، بأمان كامل، لينظمها تنظيمًا كاملاً دون أى تدخل من القانون.

\* \* \*

## الفصل الثالث

### « عمل المرأة »

« أن تحريم العمل على النساء لا يقتصر ضرره عليهن فحسب ،

بل يلحق أيضا بمن يستفيد من خدماتهن . »

« مل »



## الفصل الثالث

### «عمل المرأة»

هناك موضوع آخر تحتمه المساواة العادلة بين الرجال والنساء، وهو السماح للمرأة بالعمل في جميع الوظائف والمهن التي ظنّت حتى الآن حكراً على الرجال ولا أتوقع أدنى صعوبة في إقناع أى شخص إتفق معى في موضوع مساواة النساء في الأسرة. إذ لاشك أن تحرّم عمل المرأة يعود إلى رغبة الرجل في الإبقاء عليها رهينة الحياة المنزلية لأنه لم يعتد بعد فكرة الحياة مع شخص كفاء يكون نداً أو نظيراً له. ومالم يكن الأمر كذلك فسوف يوافق الرجل على أن من الخيف أن نستبعد نصف الجنس البشرى من كثير من المهن، ومن الوظائف الاجتماعية العليا التي يمكن أن يكون لهن فيها دور بارز إذ يفرض عليهن منذ المولد أنهن غير صالحات، ولا يمكن أن يصبحن صالحات، لأعمال متاحة، من الناحية القانونية، أمام أغبي وأحط فرد في جنس الذكور. أو أن يقال لهن أنّ هذه الأعمال ستظل محرمة عليهن، مهما يكن صالحات لهن، وذلك بسبب الاحتفاظ بها لصالح الذكور وحدهم. ونادراً ما كان الناس في القرنين الماضيين— عندما كان الأمر يقتضى البحث عن سبب آخر غير مجرد الواقعة نفسها لتبرير حرمان النساء من العمل (وهي حالة نادرة جداً)— فإن الناس نادراً ما كانوا ينسبون ذلك الحرمان إلى ضعف قدرات النساء الذهنية، فلم يكن هناك من يصدق ذلك حقاً، لاسيما في الأوقات التي كان يوجد فيها امتحان حقيقى لقدراتهن الشخصية في صراعات الحياة العامة (أو في المجالات التي لم تكن كل النساء مستعدات منها). ولم يكن السبب أو المبرر الذى يساق في تلك الأيام هو عدم صلاحية النساء، بل «مصلحة المجتمع»، وهى عبارة يقصد بها في الواقع «مصلحة الرجال»! مثلما كان المبرر يعنى أيضاً «مقتضيات النظام» أو دواعى الحكم، وتدعيم وجود السلطة القائمة. فقد كان ذلك تفسيراً كافياً لأبشع الجرائم وتبريراً لها في الوقت ذاته. أما في يومنا الراهن فإن «القوة» تستخدم لغة ناعمة ورقيقة أكثر من ذلك، فهى تدعى دائماً لمن تضطهدهم أنها تفعل ذلك غيرهم وصالحهم، وبالتالي فعندما يحرم شئ ما على النساء فيبدو أنه من الضروري أن يقال، (ومن المرغوب فيه تصديق ذلك)، أنهن لا يقدرن على القيام به، وأنهن يتحررن

عن طريقهن الحقيقي- طريق النجاح والسعادة الحقيقية للمرأة- عندما يتطلعن إليه. ولكن لكي يكون هذا السبب مقبولا (ولا أقول صحيحا) فلا بد أن يكون أولئك الذين يقولونه على استعداد لتطبيقه على مدى أوسع كثيرا مما يجرو أي شخص على القيام به في ظروف التجربة الراهنة. ولا يكفي مجرد القول بأن النساء- في المتوسط- أقل موهبة من الرجال- في المتوسط أيضا- فيما يتعلق ببعض القدرات الذهنية العليا، أو أن عدد النساء اللاتي يصلحن للأعمال والوظائف التي تتطلب أعلى قدر من الموهبة الذهنية- أقل من عدد الرجال الذين يصلحون لأنثال هذه الوظائف. فمن الضروري القول بأنه لا توجد امرأة على الإطلاق تصلح لها، وأن معظم النساء المرموقات، أدنى في قدراتهن الذهنية من معظم الرجال محدودى القدرة العقلية الذين يقومون الآن بهذه الأعمال وتلك الوظائف. لأنه إذا كان أداء الوظيفة سوف تقرره المنافسة أو أى أسلوب آخر للاختيار يحقق المصلحة العامة، فليس ثمة ما يدعو للاعتقاد بأن أية وظيفة هامة يمكن أن تقع فى أيدي نساءهن أدنى فى مقدرتهن من متوسط الرجال. أو من متوسط منافسيهن من الرجال. وستكون النتيجة الوحيدة. فى مثل هذه الحالة أن يصبح عدد النساء فى هذه الوظائف أقل من عدد الرجال. وهى نتيجة مؤكدة على أية حال، ولو بسبب تفضيل معظم النساء للمهنة الوحيدة التى لا ينافسهن فيها أحد (وهى أعمال المنزل). والآن فإن أكثر الناس كراهية للنساء لن يجرو على انكار أنه عندما نضيف تجربة العهود الحديثة إلى تجربة العصور الماضية، فسوف نجد أن النساء، وليس مجرد عدد قليل منهن بل كثيرات، أثبتن قدرتهن على القيام بكل شئ يقوم به الرجال، وربما بغير إستثناء واحد، وهن يقمن به بنجاح وبطريقة مشرفة. وأقصى ما يمكن قوله هو أن هناك أشياء كثيرة لم تنجح امرأة فى القيام. مثلما قام بها بعض الرجال، ولم تصل فيها إلى المرتبة العليا. وهناك أشياء قليلة جدا لا تعتمد إلا على القدرات الذهنية لم يصلن فيها إلى الدرجة التى تتلو المرتبة العليا. ألا يكفي ذلك بل أكثر مما يكفي بكثير، لجعل عدم السماح لهن بالمنافسة مع الرجال فى القيام بهذه الوظائف طغيانا عليهن وضررا على المجتمع؟ أليس من البديهي أن نقول أن أمثال هذه الوظائف كثيرا ما يشغلها رجال أقل صلاحية لها من العديد من النساء؟ ولو أن هؤلاء

الرجال دخلوا معهم فى أية منافسة عادلة لهزموا...؟ وهل يختلف الأمر إذا كان هناك عدد كبير من الرجال فى أماكن أخرى، مشغولين تماما فى أعمال أخرى، ممن قد يكونون أصلح لهذه الأعمال من هؤلاء النساء؟! ألا يحدث ذلك فى جميع المنافسات...؟! وهل هناك ذلك الفائز العظيم من الرجال المناسبين للقيام بالواجبات العليا بحيث يستطيع المجتمع أن يبدع خدمات أى شخص كفاء آخر؟! وهل نحن على يقين دائما من العثور على الرجل الذى نريده لأية مهمة أو وظيفة شاغرة لها أهمية إجتماعية، بحيث أننا لانخسر شيئا عندما نحرم هذه الوظائف على نصف الجنس البشرى، ونرفض مقدما استخدام ملكاته وقدراته المتوفرة، بالغا ما بلغت من الامتياز؟! وهكذا نجد أنه ليس من العادلة (حتى إذا كنا نستطيع الاستغناء عنهم) ولا من الانصاف، ولا من الأخلاق أن ننكر حق النساء فى المساواة مع باقى الموجودات البشرية فى اختيار العمل الذى يقمن به (مالم يكن فيه إضرار بالآخرين) تبعا لما يفضلنه على مسئوليتهم. أن تحريم العمل على النساء لا يقتصر ضرره عليهن بل يلحق أيضا بمن يستفيد من خدماتهن. فنحن عندما نُحرّم على أشخاص معينين مهنة الطب أو الخمامة أو عضوية البرلمان، فإن الضرر لا يقع على هؤلاء الأشخاص وحدهم، بل يلحق أيضا بمن يتعاملون مع الأطباء والخامين، أو ينتخبون أعضاء البرلمان، لأنهم سوف يحرمون من ثمار إشتداد المنافسة وتأثيرها فى زيادة جهود المتنافسين. كما أنهم سوف يتقيدون بعدد أصغر من المتنافسين يختارون بينهم.

وربما يكفى أن أحصر نفسى - من حيث تفصيلات الحجة - فى الوظائف ذات الطابع العام، طالما أننى إذا نجحت فيما يتعلق بهذه الوظائف، فالأرجح أن يكون من السهل بعد ذلك الاقتناع بأنه ينبغى السماح للنساء بالاشتغال فى جميع المهن التى يكون من المهم السماح لهن بالعمل فيها:-

### **أولا: حق الاقتراع أو التصويت Suffrage**

دعنا نبدأ بوظيفة معينة تختلف عن جميع الوظائف الأخرى، وينفصل حقهن فيها تماما عن أى موضوع يمكن أن يثار فيما يتعلق بقدراتهن. وأعنى بذلك حق الاقتراع أو التصويت فى الانتخابات البرلمانية والبلدية. إن حق المشاركة فى اختيار من ستوكل

إليهم مهمة عامة هو حق متميز تماماً عن حق الدخول في منافسة في سبيل الحصول على وظيفة معينة أو الفوز بمهمة عامة. إذ لو لم يسمح بالتصويت في انتخاب أعضاء البرلمان إلا لأولئك الذين يصلحون كمرشحين. فإن الحكم في هذه الحالة سيكون حكماً أوليجارياً تماماً (أي حكم قلة حقيقي). إن معنى أن يكون للمرأة صوت في اختيار من يحكمه هو وسيلة لحماية النفس من حق كل إنسان أن يتمتع بها. حق ولو ظل إلى الأبد بعيداً عن كرسي الحكم. ومن المفروض أن النساء صالحات لحق الاقتراح والتصويت من واقعة أن القانون يعطى المرأة بالفعل حق إختيار الرجل الذي سيحكمها إلى نهاية الحياة. ومن واجب القانون الدستوري أن يحيط حق الانتخاب بجميع الضمانات والقيود التي يتطلبها الموقف سواء بالنسبة للذكور أو الإناث في آن معاً، وليس ثمة ما يدعو لإضافة شروط خاصة في حالة النساء فأياً ما كانت الشروط التي توضع في حالة الرجال بحيث يُسمح لهم بمقتضاها بحق الانتخاب، فإنه لا يوجد أي مبرر لعدم السماح للنساء بنفس الحق وبنفس الشروط. إن الغالبية العظمى من النساء في أية طبقة لا يُحتمل أن تختلف في الآراء السياسية عن الغالبية العظمى من الرجال من نفس الطبقة. وإذا صَحَّ ذلك فسوف تكون النساء في حاجة لحق الانتخاب كضمان لهن بضمن وجود معاملة عادلة ومتساوية. وينبغي أن يكون ذلك واضحاً بما فيه الكفاية حتى بالنسبة لأولئك الذين لا يتفقون مع أي مذهب آخر أدعوا إليه. فحتى إذا ما كانت كل امرأة زوجة، وإذا ما كانت كل زوجة ينبغي أن تكون جارية، فإن هؤلاء الجوارى أوسع ما يمكن إلى الحماية القانونية: ونحن نعلم نوع الحماية القانونية التي يحظى بها الرقيق عندما يكون ساداتهم هم المشرعون لهذه القوانين.

### **ثانياً: الوظائف العامة**

أما فيما يتعلق بمدى صلاحية النساء لافقط للاشتراك في الانتخابات بل أيضاً لتولى الوظائف العامة وممارسة المهن التي تنطوي على مسؤوليات كبرى— فقد سبق أن أشرنا إلى أن هذه النقطة ليست أساسية فيما يتصل بالمشكلة العملية التي ناقشناها مادام أن نجاح أية امرأة في وظيفة متاحة تشغيلها، يثبت، عن طريق هذه الواقعة ذاتها، إن المرأة تصلح لشغل هذه الوظيفة، وهي مؤهلة للقيام بها. وإذا كانت الأوضاع السياسية

فى الدولة تستبعد الرجال غير المناسبين للوظائف العامة، فإنها ينبغي أيضاً بطريقة مساوية أن تستبعد النساء غير الصالحات لكل هذه الوظائف، فإن لم يكن الأمر كذلك، فليس هناك ضرر إضافى فى أن يكون الأشخاص غير الصالحين الذين يُسمح لهم بشغل هذه الوظائف رجالاً أو نساء. ومن ثمّ فإذا اعترفنا أن هناك ولو عدداً صغيراً من النساء يصلح لهذه الوظائف، فليس ثمة ما يبرر وجود قوانين تغلق الباب أمام هذه الاستثناءات، ولا إلى تقديم أى رأى يتعلق بقدرات النساء عموماً. ولكن على الرغم من أن هذا الاعتبار الأخير ليس جوهرياً، فإنه لا يعتبر مطلقاً بعيد الصلة بالموضوع. فوجهة النظر غير المبسرة تضافى على الحجب، التى ترفض حرمان النساء، قوة إضافية وتدعمها باعتبارات عملية هامة.

### ثالثاً: الفروق العقلية

لا شك أن هناك فروقاً عقلية بين الرجال والنساء، لكنها ليست سوى الأثر الطبيعى للاختلافات فى التربية والظروف، ولاتدل على أى اختلاف جدرى خلقته الطبيعة. وبالتالي فليس ثمة أى انحطاط فى قدرات المرأة عن الرجل. والآن دعنا نفكر فى النساء كما هن فعلاً أو كما عُرف عنهن، والقدرات التى أظهرنها عملياً بالفعل. فما فعلنه يثبت على الأقل أنهن يستطعن فعله إن لم يثبت أى شىء آخر. وعندما نضع فى إعتبارنا إلى أى حد تم تدريبهن على الاعتماد عن المهن والوظائف التى احتفظ بها الرجال، بدلاً من تدريبهن عليها، فإنه يكون من الواضح أننى متواضع جداً فى الدفاع عن مصلحتهن عندما أجعل حججهن هى ماحققته فعلاً، لأن الدليل السلبى فى هذه الحالة قليل القيمة، فى حين أن دليلاً إيجابياً، يكون حاسماً. فلا يمكن القول بأن من المستحيل أن تصبح المرأة هوميروس آخر<sup>(١)</sup>، أو أرسطو آخر<sup>(٢)</sup>، أو ميخائيل أنجلو<sup>(٣)</sup>،

- (١) هوميروس أعظم شعراء اليونان صاحب ملحمة الإلياذة و الأوديسة عاش فى القرن التاسع أو الثامن قبل الميلاد (المترجم).
- (٢) أرسطو (٣٨٤-٣٢٢ ق.م) المعلم الأول يُعدّ واحداً من أعظم الفلاسفة على مر العصور، كان تلميذاً لأفلاطون، لكنه تفوق على أستاذه وخلف مجموعة ضخمة من الكتب جعلته موسوعياً فى ثقافته مما يبرز إطلاق لقب المعلم الأول، على هذا الفيلسوف اليونانى العملاق كما أطلق عليه أيضاً لقب أمير الفلاسفة لسيطرته على الفكر البشرى لفترة طويلة (المترجم).
- (٣) ميخائيل أنجلو (١٤٧٥-١٥٦٤) نحات ورسام ومهندس معمارى وشاعر إيطالى يُعدّ واحداً =



أو يتهورفن<sup>(١)</sup> - استنتاجاً من أنه مامن امرأة أنتجت بالفعل أعمالاً تقارن بأعمالهم في أى من ميادين تفوقهم. فهذه الواقعة السلبية تترك الموضوع محل ريب، على أكثر تقدير، وتفتح الباب للمناقشات السيكلولوجية-ولكن من المؤكد تماماً أن المرأة تستطيع أن تكون الملكة اليزابث<sup>(٢)</sup>، أو ديبوره<sup>(٣)</sup>، أوجان دارك<sup>(٤)</sup>. وليس ذلك استنتاجاً بل حقائق تاريخية.

أنه لمن أعجب العجب أن تكون الأشياء الوحيدة التي تحرمها القوانين القائمة على النساء هي الأشياء التي أثبتن أنهن يستطعن القيام بها بمهارة. فليس ثمة قانون يمنع النساء من كتابة جميع مسرحيات شكسبير أو تأليف جميع أوبرات موتسارت<sup>(٥)</sup>. ولكن لولا أن الملكة فيكتوريا<sup>(٦)</sup>، أو الملكة اليزابث ورثت عرش إنجلترا، لما أمكن أن

---

= من أعظم الفنانين على مر العصور، وواحداً من أعظم رجال عصر النهضة الأوروبية من أشهر أعماله في النحت «داود» و«موسى» وفي الرسم «يوم الحساب» (المترجم).

(١) يتهورفن (١٧٧٠-١٨٢٧) مؤلف موسيقى ألماني، يعتبر أحد أبرز عباقرة الموسيقى في كل العصور. وضع تسع سيمفونيات أصيب في أواخر عمره بالصمم شبه الكامل. ولكن ذلك لم يهفه عن مواصلة الإنتاج، حيث أصدر السيمفونية التاسعة وهو في هذه الحالة (المترجم).

(٢) اليزابيث الأولى - أو اليزابيث الأولى - (١٥٣٣-١٦٠٣) ملكة إنجلترا وإيرلندا (١٥٥٨-١٦٠٣) يعتبر عصرها من أزهى العصور في التاريخ الإنجليزي (المترجم).

(٣) ديبوره Deborah امرأة نبيه زوجة لقيدون. كانت قاضية في إسرائيل، وكان بنو إسرائيل يصعدون إليها للقضاء. سفر القضاة الأصحاح الرابع: ٤-٦. وكانت تترجم لأجل قيادة القواد في إسرائيل لأجل تضاد الشعب، الأصحاح الخامس: ١-٣ (المترجم).

(٤) جان دارك (١٤١٢-١٤٣١) قديسة وبطلة قومية فرنسية. قاتلت الانجليز في حرب الأعوام المائة، عندما كانوا يحتلون بلادها، قبضوا عليها وحكموا بالاعدام حرقاً (المترجم).

(٥) موتسارت Mozart (١٧٥٦-١٧٩١) مؤلف موسيقى نمساوي يعد واحداً من أعظم عباقرة الموسيقى في جميع العصور. بدأ التأليف الموسيقي وهو طفل في الخامسة. ووضع إحدى وأربعين سيمفونية. ومات في زيمان الشباب ومن أشهر أعماله زواج فيجارو عام ١٧٨٦ و«دون جيوفاني» عام ١٧٨٧ (المترجم).

(٦) فيكتوريا Victoria (١٨١٩-١٩٠١) ملكة إنجلترا (١٨٧٢-١٩٠١). وامبراطورية الهند (١٨٧٦-١٩٠١) أنهى ارتفاعها العرش العلاقة بين عرش إنجلترا و«هانوفر» بلغت إنجلترا خلال حكمها الطويل أوج رخائها وتوسعت إلى أن زالت أسوأ المفاسد الاجتماعية التي كانت تعاني منها الطبقات الكادحة (المترجم).

يعهد إليهما أحد بأصغر الواجبات السياسية التي أثبتت اولاهما أنها كفاء لأعظم الواجبات.

إن الأمر الحاسم الذى يمكن أن نستنتجه من التجربة بغير تحليل سيكولوجى هو أن الأمور التى لايسمح للنساء القيام بها هى نفسها التى أثبتن فيها كفاءة نادرة. حيث أن قدرتهن فى الحكم ثبتت وصارت معروفة عن طريق القرص القليلة التى أتيت لهن، فى حين أنهن لم يثبتن هذا التفوق الواضح فى مجالات العلم التى تركت متاحة لهن<sup>(١)</sup>. والغريب أن الأمور التى لايسمح للنساء القيام بها هى نفسها الأمور التى أثبتن جدارة فى الحكم وقدرة على تسيير أمور الدولة، رغم أن نسبة الملكات فى التاريخ أضال كثيراً من نسبة الملوك. بل تفوقن فى حالات كثيرة فى خصائص تعد عكس الشخصية المألوفة للمرأة: فقد تميّزت فيها بالحزم، والحيوية، والذكاء. وفضلاً عن الملكات هناك الوصيات على العرش. فقد كن حاكمات مرموقات للجنس البشرى، فإذا أضفنا من كن نائبات عن الملك فى الأقاليم تضخم العدد ازداد زيادة كبيرة. وهذه الحقيقة لا سبيل إلى انكارها<sup>(٢)</sup>. إلى حد أن هناك من حاول الرد عليها فى الماضى،

(١) هناك الكثير من الملكات عبر التاريخ فى الشرق والغرب: وقد جمعت الكاتبة الإنجليزية وليدنا فارمر فى كتابها أشهر ملكات التاريخ، ست عشرة ملكة ممن خلد التاريخ ذكرهن مثل: سميراميس ملكة آشور ماتت سنة ٧٠٩٩ ق.م. وإيزابلا الأسبانية (١٤٥١-١٥٠٤). ومارى سيجورت (١٥٤٢-١٥٨٧) ملكة اسكتلند. واليزابث الأولى (١٥٣٣-١٦٠٣)، واليزابث الثانية (ملكة إنجلترا الآن) .. وغيرهن كثيرات. فضلاً عن أسماء شهيرة فى القرن العشرين: مارجريت تاتشر، وبى نظير بوتو، ورئيسة وزراء فرنسا، ورئيسة وزراء تركيا دانلسو لتيلور، وجولدا مائير فى إسرائيل.. الخ. ثم يقال لنا بعد ذلك أن المرأة عاطفية ولا تستطيع أن تحكم (المترجم).

(٢) ويصدق ذلك، بصفة خاصة، عندما نضع فى اعتبارنا قارة آسيا إلى جانب أوروبا، فإذا كانت هناك إمارات هندية حكمت بحزم وبقوة اقتصادية، وإذا ما استتب النظام بدون اضطهاد، وإذا اتسعت رقعة الزراعة رغم الرخاء بين الناس- فإن هذه الإمارات تكون تحت حكم امرأة أقل ثلاث حالات من أربع. وقد وفتت على هذه الحقيقة التى لم أكن أتوقعها على الإطلاق- من خبرة ومعرفة رسمية طويلة بالحكومات الهندية. وهناك حالات كثيرة من هذا النوع: إذ على الرغم من أن المرأة لا يمكن أن تحكم بمقتضى النظم الهندية، كان تكون وصية على العرش فى المملكة، من الناحية القانونية، حتى يبلغ الوريث رشده. والورثة الصغار للعرش كثيرون، حيث أن حياة الحكام المذكور كثيراً ما تنتهى بسرعة نتيجة للخمول والكسل والافراط فى إشباع الحواس. =

فحول الحقيقة المعترف بها إلى إهانة إضافية بأن قال أن الملكات أفضل من الملوك، لأنه في ظل الملوك يكون الحكم في أيدي النساء، وفي ظل الملكات يكون الحكم في يد الرجال.

وقد يبدو مضطربة للوقت والجهد أن يحاول المرء تنفيذ تلك الدعاية السمجة. غير أن أمثال هذه الأمور تؤثر في عقول الناس، وقد سمعت أشخاصاً يرددون هذه العبارة (أن المرأة تحكم في ظل الملك) - بطريقة توحى بأنهم يعتقدون أنها تنطوي على شيء معين. وعلى أية حال فهي تصلح، كأى شيء آخر، نقطة بداية تنطلق منها المناقشة. ومن ثم فلا بد لي من القول بأنه ليس صحيحاً أن النساء هن اللاتي يحكمن في ظل الملوك، فهذه حالات استثنائية تماماً. فضلاً عن أن الملوك الضعفاء أساءوا الحكم بسبب نفوذ المقربين من الرجال بقدر ما أساءوا الحكم بسبب نفوذ النساء الخيطات، فعندما ما يخضع ملك ما لنفوذ امرأة بسبب تأثيرها العاطفي عليه، فإن الحكم، وفي هذه الحالة، لا يحتمل أن يكون صالحاً، وإن كانت هناك استثناءات حتى في هذه الحالة. ويسجل التاريخ الفرنسي أن ملكين تركا إدارة دفة الأمور، طواعية، سنوات طويلة لامرأتين الأولى هو شارل الثامن الذي كان لا يزال صبياً<sup>(١)</sup>، لكنه اتبع في ذلك توجيهات والده لويس الحادي عشر. أما الثاني فهو القديس لويس<sup>(٢)</sup>، الذي كان أفضل

وعندما نضع في ذهننا أن هؤلاء الأميرات لم يظهروا أمام الجمهور قط، ولم يتحدثن إلى أى رجل من غير أفراد أسرهن إلا من وراء حجاب، وأنهن لا يعرفن القراءة. وإذا كن يعرفنها فليست هناك كتب بلغتهن تزودهن بأدنى معرفة بالشئون السياسية، فإن المثل الذي يضررنه في القنوة الطبيعية للنساء على الحكم تسترعى النظر حقاً. (المؤلف).

وعليتنا أن نتذكر أن مل عين في ٢١ مايو من عام ١٨٢٣ كاتباً في شركة الهند الشرقية، وأبدى في عمله من الكفاءة الممتازة والنشاط الملحوظ، مايسر له الترقى حتى إحطل في عام ١٨٥٦ مكان الرئاسة بمرتب بلغ ألفي جنيه في العام. (المترجم).

(١) شارل الثامن (١٤٧٠-١٤٩٨) أحد ملوك فرنسا، كانت أخته آن دي بوجيه Anne De Beaujeu زوجية عليه وهو قاصر، وهي التي دبرت أمر زواجه من آن دي بريناتي. وهو ابن لويس الحادي عشر ملك فرنسا (المترجم).

(٢) لويس التاسع أو القديس لويس (١٢١٤-١٢٧٠) ملك فرنسا (١٢٢٦-١٢٦٨) ابن لويس الثامن وخليفته. كانت أمه زوجية عليه وهو قاصر كما كانت أكبر مستشاريه حتى وفاتها. كان تقياً ورعاً متقشفاً فاكسب احترام العالم المسيحي ورفعته الناس إلى مصاف القديسين عام ١٢٩٧. ويحتفل بعيداً في ٢٥ أغسطس (المترجم).

الحكام وأكثرتهم حيوية منذ عهد شارلمان<sup>(١)</sup>. وقد حكمت كلتا الأميرتين (شقيقة الأولى، وأم الثانية) بطريقة لا يكاد يضاهيها أمير آخر من معاصريها. وكان الإمبراطور شارل الخامس<sup>(٢)</sup>، أفضل أمراء عصره من الناحية السياسية، لديه عدد كبير من الرجال القادرين الكفاءة في خدمته لم يكن لأى حاكم آخر، وكان أبعد الملوك جميعاً عن التصحية بالمصلحة من أجل مشاعره الخاصة، وقد قام بتصيب أميرين من أميرات عائلته على التوالي حاكمتين على الأراضي المنخفضة<sup>(٣)</sup>. وقد احتفظ بأحدهما أو بالأخرى باستمرار في هذا المنصب طوال حياته (وقد خلفتهما ثالثة بعد ذلك) وقد حكمت كلتاهما بتجاح تام، وكانت أحدهما وهى مارجريت النمساوية من أقدر الشخصيات السياسية في عصرها. ويكفى ذلك فيما يتعلق بأحد جوانب المشكلة، وعلينا الآن أن نتحدث عن الجانب الآخر منها. فعندما يقال أن الرجال هم الذين يحكمون في ظل الملكات، فهل يفهم من ذلك المعنى نفسه الذى يفهم عندما يقال أن الرجال تحكمهم النساء؟! هل يعنى ذلك أن الملكات يخترن أدوات الحكم ووسائله من بين من يشاركنهن في المتعة الشخصية؟! تلك فى الواقع حالة نادرة حتى مع الملكات اللاتى لا يتورعن عن القيام بأى شئ فى سبيل المتع الشخصية من أمثال كاترين الثانية<sup>(٤)</sup>. كما أن الحكم فى هذه الحالات لا يكون صالحاً بتأثير الرجال كما يزعمون. ولو صحَّ وكانت الإدارة فى أن يكون ذلك راجعاً إلى أن الملكات أقدر على اختيار هؤلاء الرجال من الملوك. ومن ثم فلا بد أن تكون النساء، بناء على ذلك أقدر من الرجال كملكات ورئيسات للوزراء، لأن العمل الأساسى لرئيس الوزراء ليس أن يحكم بشخصه، بل أن يختار أكفأ الأشخاص لإدارة كل قسم من أقسام الشؤون العامة. أن البصيرة النافذة فى شخصية المرء، وهى ميزة يتفوق فيها النساء على الرجال، لا بد أن

(١) شارلمان، شارل الكبير أو شارل الأول (٧٤٢-٨١٤) إمبراطور الغرب (٨٠٠-٨١٤) وملك الفرنجة (٧٦٨-٨١٤) أكبر أبناء بين القصير Pepin the Short (الترجم).

(٢) شارل الخامس (١٥٠٠-١٥٥٨) إمبراطور فرنسا (١٥١٩-١٥٥٨) وملك أسبانيا (١٥١٦-١٥٥٦) ملك الأراضي المنخفضة ولوكسمبرج. كانت عمته مارجريت النمساوية وصية عليه فى الأراضي المنخفضة وهى تعد مع معلمه أكثر من أثر فيه فى شبابه (الترجم).

(٣) ظاهرة سيطرة النساء على الحكم من وراء ستار عندما يحكم الرجال ظاهرة منتشرة فى الحكم الإسلامى أيضاً، فإليزابيث والدة الهادى والرشد كانت حاكمة مستبدة بالأمور الكبار. وكانت الموابك تغدو إلى بابها كما يقول السيوطى فى تاريخ الخلفاء ص ٢٨٠ وعندما زجرها ابنها عن ذلك عمدت إلى قتله (السيوطى فى الصفحة نفسها) وغير الخيزران كثيرات فى تاريخنا (الترجم).

(٤) كاترين الثانية أو كاترين العظمى (١٧٢٩-١٧٩٦) إمبراطورة وقيصرة روسيا (١٧٦٣-١٧٩٦) أحبتها الشعب بقدر ما كره زوجها لشنوده ولعدم جدارته فى الحكم. أصبحت كاترين قيصرة روسيا بعد وفاة زوجها بطرس الثالث. كانت مثقفة وذكية أثنى عليها فولتير كثيراً، تعد من أشهر حكام العصر الحديث رغم كثرة عشاقها (الترجم).

تجعلهم أقدر من الرجل إذا ماتساوت أو تقاربت المؤهلات الأخرى في اختيار الوسائل أو الأدوات، وهو مايكاد يكون أهم عمل لأي شخص له صلة بحكم البشر. وحتى «كثيرين دى مديتشي» التي كانت بغير مبادئ شعرت بقيمة مستشار الدولة. غير أنه من الصواب أيضا أن نقول أن معظم الملكات العظيمات كن عظيمات بسبب مواهبهن الخاصة في الحكم، ولهذا السبب وحده عثرن على من يخدمهن أحسن خدمة. فقد احتفظن بأعلى توجيه لشئون الدولة في أيديهن: وإذا كن قد أصخن السمع للمستشارين الجليدين، فإن ذلك يُعدّ، في ذاته، أقوى دليل على أن تفكيرهن يؤهلن لمعالجة أمور الحكم الكبرى<sup>(١)</sup>.

فهل من المعقول أن نظن أن أولئك الذين يصلون إلى أعلى المناصب السياسية في الدولة، لا قدرة لهم على تأهيل أنفسهم للمناصب الأدنى؟ وهل هناك أي مبرر، من طبيعة الأشياء، يجعل زوجات الأمراء ونظراء وأكفاء للأمراء أنفسهم في القيام بعملهم إذا استدعى الأمر، أما زوجات وشقيقات رجال السياسة، أو المديرين، ورؤساء الشركات، ومديري المؤسسات العامة، فيجعلهم غير قادرين على القيام بعمل أحوالهم وأزواجهم؟!.. السبب الحقيقي واضح بما فيه الكفاية، وهو أن الأميرات، لما كن في مرتبة تعلو على عمومية الرجال بسبب مراكزهن، ولسن في مرتبة أقلّ منهم بسبب جنسهن - لذلك لم يقل لهن أحد قط أن الاهتمام بالشئون السياسية ليس من الأمور التي تليق بهن. بل سُمح لهن أن يشعرن بالاهتمام الطبيعي لدى أي إنسان مثقف

(١) لعل أروع تصوير لهذا الموقف ماورد في القرآن الكريم عن بلقيس ملكة سبا التي صورها على أنها امرأة حكيمة، تتسم برجاحة العقل وسداد الرأي، ونفاذ البصيرة، فهي لا تنفرد باتخاذ القرارات الخطيرة في الدولة على نحو ما يفعل الحاكم الشرقي عادة، بل عندما تكون على وشك اتخاذ قرار خطير أو بحث مشكلة هامة تمس شأنًا من شئون المملكة أو يتوقف عليها مصير الدولة، تدعو عليه القوم في مجتمعتها للتشاور معهم، ولبحث الموضوع وتبادل الرأي، وهي بذلك تضع مبدأ سياسيا هاما هو أنه لايجوز للحاكم أن يتخذ قرارا خطيرا إلا بعد رؤية وتدبر وامعان، ومشاورات مكثفة مع المستشارين والاختصين. فعندما ألقى إليها كتاب سليمان جمعت المستشارين وكبار رجالات الدولة لتعرض عليهم الكتاب وقالت: ياأيها الملأ الفتوى في أمري ماكنت قاطعة أمرا حتى تشهدون» (آية ٣٢: سورة النمل). فمادّا كان موقف الرجال الذين يزعم البعض أنهم يرجحونها عقلا؟ الاندفاع والتهور، وسرعة الانفعال، والتلويح في الحال باستخدام القوة؟ قالوا نحن أولوا قوة، أولوا بأس شديد والأمر إليك فانظري ماذا تأمرين» أما هي فكانت أرجح عقلا وأبعد نظرا.. الخ طالع ذلك كله في كتابنا والفيلسوف المسيحي والمرأة، ص ١٧٣ ومابعدها (المترجم).

بالمسائل الكبرى التى تدور حوله، والتى قد يطلب إليه القيام بدور فيها، فسيئات الأسر الحاكمة هن النساء الوحيدات اللاتى يسمح لهن بنفس مجال الاهتمام، وبحرية النمو، شأنهم شأن الرجال على حد سواء، وفى مثل هذه الحالات لا نجد فيهن أى ضعف أو دونية عن الرجال. فكلما وضعت قدرات النساء فى الحكم موضع الاختبار أثبتن جدارة وكفاءة.

وتتفق هذه الحقيقة مع أفضل النتائج العامة التى تشير إليها، فيما يبدو، تجربة العالم الناقصة حتى الآن فيما يتعلق بالميول الخاصة والقدرات التى تميّز النساء، على نحو ما ظهرت حتى الآن. ولن أقول أنهن سيواصلن إظهار هذه القدرات والميول فى المستقبل، فقد سبق أن ذكرت أكثر من مرة أنه لمن باب الادعاء والزعم أن يحكم أى شخص على النساء الآن أو على نحو ماسوف يكن فى المستقبل على أساس تكوينهن الطبيعى. فقد بقين حتى الآن، فيما يتعلق بالنمو التلقائى، فى وضع طبيعى، حتى أننا نستطيع أن نقول أن طبيعتهن لابد أن تكون قد شوّحت وأخفيت إلى حد كبير. وليس هناك من يستطيع أن يقول، باطمئنان، أنه إذا ما تركت طبيعة النساء تسير فى مجراها بحرية مثلها مثل الرجال سواء بسواء، وبلا قيود تكبلها سوى ما تتطلبه أوضاع المجتمع البشرى، التى تفرض على الجنسين فى آن واحد، فلن يكون هناك فرق ملموس أو ربما لن يكون هناك أى فرق على الإطلاق، سواء فى الشخصية أو فى القدرات التى ستكشف عن نفسها، وسوف أبين الآن تواتر أن من المحتمل جداً أن تكون أقل الاختلافات أو الفروقات التى يثار حولها الجدل، قد جاءت نتيجة للظروف وحدها دون أى اختلاف فى القدرة الطبيعية. غير أننا إذا ما نظرنا إلى النساء كما عرفناهن عن طريق التجربة، فإننا نستطيع أن نقول بصدق أكثر من أى تعميم آخر سمعناه فى هذا الموضوع، أن الاتجاه العام لمواهبهن ينحو نحو الشئون العملية. ويتفق هذا الرأى مع التاريخ العام للنساء بأسره فى الحاضر والماضى، فضلاً عن أن التجربة اليومية تثبتة أيضاً. ودعنا نفكر فى طبيعة القدرات العقلية التى تتسم بها المرأة الموهوبة، عندئذ سوف نجد أن هذه القدرات كلها من النوع الذى يجعلها مناسبة للشئون العملية، ويدفعها إلى أن تنحوا نحو هذا الاتجاه فماذا نعنى بقدرة المرأة على الإدراك الحدسى؟ اننا نعنى بها بصيرة سريعة وسليمة تنفذ إلى قلب الواقع الحاضر. دون أن يكون لها

علاقة بالمبادئ العامة. إذ أن أحداً لم يدرك قط قانوناً علمياً من قوانين الطبيعة عن طريق الحدس، أو وصل إلى قاعدة عامة من قواعد الواجب عن هذا الطريق. أن هذه الأمور تأتي نتيجة للتجميع البطيء للتجارب بحرص وعناية والمقارنة بينها. وعادة لا نجد تفوقاً في هذا القسم لا عند الرجال، ولا عند النساء، مالم تكن التجربة الضرورية من ذلك النوع الذي يستطيعون تحصيله بأنفسهم. لأن ما يُطلق عليه اسم الحكمة الحدسية تعنى أن المرء يكون قادراً على تجميع الحقائق العامة من تجاربه الشخصية. ومن ثم فإذا أُتيح للنساء بالمصادفة فرصة الحصول، مثل الرجال، على نتائج تجارب الآخرين بالقراءة والتعليم (وأننا أستخدم كلمة المصادفة، عن عمد، لأعنى بها أنه ليس ثمة فرصة أمامهن، إذ فيما يتعلق بالمعرفة التي تعمل على تأهيلهن للأمور الكبرى في الحياة لا توجد نساء متعلّقات سوى اللاتي علمن أنفسهن) - لصرن أفضل وضِعاً من الرجال بصفة عامة فيما يتعلق بالمؤهلات الضرورية للعمل الناجح وبمهارة. أن الرجال الذين تعلموا تعليماً جيداً كثيراً ما ينقصهم الحس بالواقعة الحاضرة، فلا يرون في الوقائع التي يطلب إليهم تناولها ما هو موجود حقاً، بل ما تعلموا أن يتوقعوه. غير أن هذه حالة نادرة بين النساء القادرات، إذ أن ملكة «الحدس» عندهن تحميهن منها. وعندما تتساوى التجارب والقدرات العامة بين الرجل والمرأة، فإننا نجد أن المرأة، عادة، ترى ما هو أمامها مباشرة أفضل كثيراً من الرجل. وهذه الحساسية نحو الحاضر هي الصفة الرئيسية التي تعتمد عليها القدرة على العمل، باعتبارها متميزة عن القدرة النظرية. أن اكتشاف المبادئ العامة هو أمر يتعلق بملكة الجانب النظري. أما التمييز بين الحالات التي تنطبق فيها هذه المبادئ العامة أو لا تنطبق فهو الموهبة العملية: وينفرد النساء على نحو مانراهن الآن بهذه الموهبة. وأن كنتُ أعترف أنه لا يمكن أن تكون هناك ممارسة عملية جيدة بغير هذه المبادئ العامة، وأن المركز الممتاز الذي تحتله سرعة الملاحظة بين قدرات المرأة قد يجعلها، بصفة خاصة، تقوم ببناء تعميمات متعجلة تعتمد على ملاحظاتها الشخصية. وإن كانت تجعلها، في الوقت ذاته وبالقدر نفسه، على استعداد لتصحيح هذه التعميمات كلما اتسع نطاق ملاحظاتها. غير أن ما يصحح هذا النقص هو وصولها إلى تجربة الجنس البشري، أعنى هو المعرفة العامة وهي على وجه التحديد

أخطاء الرجل الذكى الذى علّم نفسه، والذى كثيرا مايرى مالا يراه غيره ممن غرقوا فى غياهب الروتين، غير أنه يقع فى أخطاء بسبب عدم إلمامه بأشياء معروفة منذ أمد طويل، صحيح أنه اكتسب قدرًا كبيراً من المعرفة الموجودة من قبل، والا لما استطاع أن يخطو خطوة واحدة على الإطلاق. لكن ما يعرفه عنها إنما التقطه من شذرات متناثرات وبطريقة عشوائية مظه فى ذلك مثل النساء.

غير أن هذه الجاذبية بين عقول النساء وبين الحاضر، والواقع الفعلى، والحقيقى، قد تكون فى حد ذاتها مصدر أخطاء، لكنها كذلك ذات نفع عظيم فى تصحيح أخطاء المضاد. إن الانحراف الرئيسى الذى تتسم به العقول النظرية بما هى كذلك، يكمن أساساً فى النقص فى الإدراك الحسى والإحساس الدائم بالواقعة الموضوعية. وهم بسبب هذا النقص لا يفيضون الطرف فحسب عن التناقض بين الوقائع الخارجية ونظرياتهم، بل تعمى أبصارهم عن الغرض المشروع للفكر النظرى تماما. ويتكون قدراتهم النظرية تفضل بعيداً فى مناطق لا تسكنها موجودات حقيقية، سواء أكانت موجودات حية أو جماد، بل مجرد ظلال وأشباه مشخصة خلقتها أوهام الميتافيزيقا، أو هى مجرد خليط من الكلمات، ثم يعتقدون أن هذه الأشياء هى الموضوعات المناسبة للفلسفة فى أعلى وأسمى صورها. ومن الصعب أن تجد ما هو أئمن فى قيمته عند رجل الفكر النظرى من التأملات. وهولا يشغل نفسه فى تجميع المعلومات عن طريق الملاحظة، بل تراه يقوم بتكوين هذه المعلومات بسلسلة من الأفكار ينظمها فى حقائق شاملة للعلم وقوانين السلوك. وليس هناك ما هو أئمن عنده من أن يقوم بهذه التأملات فى صحبة امرأة حقيقية وتحت مراجعتها. فليس ثمة ما يمكن مقارنته بهذه العملية فى اخفاضة على أفكاره داخل نطاق الأشياء الحقيقية ووقائع الطبيعة الفعلية. أما المرأة فهى نادراً ما تجرى وراء التجريدات، لأن الاتجاه المعتاد لذهنها هو أن تتعامل مع هذه الأشياء قرأدى وليس فى مجموعات. واهتمامها الأكبر هو المشاعر الحالية للأشخاص (وهو ما ترتبط به ارتباطاً وثيقاً) مما يجعلها تفكر قبل كل شىء، عندما تدعى تطبيق أى شىء تطبيقاً عملياً، فى الطريقة التى يؤثر بها هذا التطبيق فى الناس. وهذان الأمران يجعلانها نادراً ما تنفق فى أى فكر نظرى يتغافل الأفراد، ويتعامل مع الأشياء كما لو كانت موجودة لصالح كائن



ما متخيل، أو مخلوق ابتكره الذهن فحسب، ولا ينحل في مشاعر الكائنات الحية. وهكذا نجد أن أفكار النساء تفيد في إضفاء طابع الواقعية على تفكير الرجال. كما أن أفكار الرجال تفيد في إضفاء طابع الإتساع والشمول على تفكير النساء. أما فيما يتعلق بالعق، كشيء متميز عن الاتساع، فإنني أشك حتى في الوقت الحاضر في أن النساء ينقصهن شيء، إذا ما قورن بالرجال فيه.

وإذا ما كانت الخصائص العقلية الموجودة الآن عند النساء ذات قيمة، على هذا النحو، حتى في المساعدة على التفكير النظري، فإنها تصبح أهم من ذلك كثيراً إذا ما كان الفكر النظري قد قام بدوره ولم يبق سوى تطبيقه تطبيقاً عملياً لاستخراج نتائجهم. ومن المحتمل ألا تقع النساء - للأسباب التي سبق ذكرها - في الأخطاء المألوفة عند الرجال لتمسكهم بالقواعد في الحالات الخاصة التي تخرج من الفئة التي تطبق عليها هذه القواعد، أو يحتاج فيها الأمر إلى تكيف خاص. دعنا الآن نتدبر مجالاً يعترف فيه بتفوق المرأة الذكية ألا وهو سرعة الفهم والادراك. أليست هذه الصفة من الصفات المرموقة التي تؤهل صاحبها للشئون العملية..؟ وكل شيء يعتمد باستمرار، في حالة الفعل على اتخاذ القرار بسرعة وحسم. ولكن لا شيء من هذا القبيل مطلوب في حالة الفكر النظري. ففي استطاعة المفكر الخوض أن ينتظر ويطلق التدبر والتفكير، ويستطيع أن يجمع أدلة إضافية، فهو ليس مضطراً إلى إكمال فلسفته في الحال حتى لا تفوته فرصة ما. كما أن القدرة على استخلاص أفضل النتائج الممكنة، من معطيات غير كافية، ليست في الواقع عديمة الفائدة في الفلسفة. وكثيراً ما يكون قرضُ فروض مؤقتة تتسق مع جميع الوقائع التي نعرفها هو الأساس المطلوب للاستمرار في البحث. غير أن هذه القدرة صفة مفيدة في الفلسفة أكثر مما هي الصفة الرئيسية فيها. وفي استطاعة الفيلسوف أن يسمح لنفسه بأى وقت يشاء بالنسبة للعملية الرئيسية والفرعية على حد سواء فهو ليس في حاجة إلى أن ينجز بسرعة ما يقوم به، بل أن ما يحتاجه بالآخرى هو العصب والثبات، وأن يعمل ببطء إلى أن يتضح الغامض وتصبح الأضواء الناقصة كاملة، ويتضح التخمين، ويتحول إلى نظرية. أما أولئك الذين يعملون فيما يمر سريعاً ويؤول سريعاً، أعنى مع الوقائع الفردية وليس في أنواع الوقائع - فإنهم على العكس من ذلك يحتاجون إلى سرعة التفكير أكثر من أى شخص آخر، وإلى ذلك القدرة على التفكير نفسها. فالشخص الذى لا يستطيع أن يتحكم تحكماً مباشراً

في ملكاته، وفي أحداث الفعل، قد لا تكون له ملكات على الإطلاق. فقد يكون صالحاً للنقد، ولكنه لا يصلح للعمل. والآن فإن هذا هو المجال الذي تتفوق فيه النساء، والمتشبهين من الرجال بالنساء، وهو تفوق معترف به. أما النوع الآخر من الرجال، مهما كان لديه من ملكات مرموقة، فإنه يصل ببطء إلى السيطرة الكاملة على هذه المشكلات: فالسرعة في الحكم، والمبادرة في العمل السليم، حتى في الأشياء التي يعرفها أفضل من غيرها، لا يظهران إلا على نحو تدريجي كنتيجة متأخرة لمجهود شاق تحول في النهاية إلى عادة.

وربما قيل إن اتجاه النساء إلى التوتر العصبي بدرجة أكبر، قد يجعلهن غير صالحات للشعور العملية في أي أمر سوى أمور الحياة المنزلية. إذ يجعلهن متغيرات متقلبات، يقعن بعنف تحت تأثير اللحظة الحاضرة، غير قادرات على الصمود والمثابرة، مرتابات في قدرتهن على استخدام ملكاتهن الخاصة.، وفي اعتقادي أن العبارات السابقة تلخص الجزء الأكبر من الاعتراضات الشائعة التي تساق ضد صلاحية النساء للقيام بفتنة عليا من الأعمال الجادة أو الخطيرة. غير أن معظم هذه الاعتراضات ليس سوى طوفان من الطاقة العصبية التي تضيق سدى، وهي تتوقف عندما توجه هذه الطاقة نحو هدف معين ومحدد. ولقد جاء الكثير منها أيضاً نتيجة - واعية أو غير واعية - لاكتساب الثقافة. على نحو ما يتضح لنا من الاختفاء الكامل، تقريباً، لنوبات «الهستيريا» والدوار منذ أن ابتعدت عن «الموضة» السائدة. وفضلاً عن ذلك فإنه عندما ينشأ الناس، مثل نساء الطبقات الراقية (وإن كان ذلك أقل في إنجلترا عنه في أي بلد آخر) تضرب من النباتات التي تنمو في بيوت زجاجية لحمايتها من التعرض لتقلبات الجو والحرارة، وبغير تدريب على أية مهنة أو عمل يبعث الحيوية في الدورة الدموية والجهاز العضلي، ويدفعهما إلى النمو، في الوقت الذي يظل فيه الجهاز العصبي، وبخاصة في جانبه العاطفي، في حركة نشطة بطريقة غير طبيعية، فليس من الغريب أن ينشأوا، إذا لم يموتوا من الهزال، معرضين للخلل أو الجنون لأقل الأسباب، داخلياً وخارجياً على السواء، وبلا صلاية للقيام بأي عمل، عقلي أو بدني، يتطلب مثابرة في المجهود. غير أن النساء اللاتي نشأن على العمل لكسب العيش لا تظهر فيهن هذه الخصائص السيئة. اللهم إلا إذا كن، بالطبع، يعملن أكثر مما ينبغي في أعمال

تتطلب الجلوس وعدم الحركة لفترة طويلة وفي غرف غير صحية. أما النساء اللاتي شاركن منذ الصغر أشقاءهن في التربية البدنية الصحية، وفي الحرية البدنية، واللائي حصلن على قدر كاف من الهواء النقي، ومن التمرينات الرياضية حتى أخريات العمر- فنادراً ما يتعرضن للإصابة بالوباء العصبي التي تجعلهن غير صالحات للشئون العملية. صحيح أن هناك نسبة معينة من الناس، من كلا الجنسين، ينطوي تكوينهم على درجة غير عادية من الحساسية العصبية، ويكون ذا طابع واضح إلى حد أنه يترك أكبر الأثر في ظواهر حياتهم. وهذا التكوين وراثي مثل غيره من التكوينات الجسدية، وينتقل إلى الأبناء والبنات على حد سواء. لكن من الممكن، بل من المرجح، أن المزاج العصبي (كما يسمى) يرثه عدد من النساء أكبر من عدد الرجال. وسوف نفترض أن ذلك واقعة حقيقية، ثم دعنا نتساءل بعد ذلك: هل يتضح لنا أن الرجال من ذوي المزاج العصبي لا يصلحون للقيام بالواجبات والمهام التي يقوم بها الرجال عادة؟ فإذا كان الجواب بالنفي، فلم نقول أن النساء من ذوات المزاج العصبي لا يصلحن للقيام بمثل هذه الأعمال؟! لاشك أن خصائص هذا المزاج يمكن أن تكون- داخل حدود معينة- عقبة في سبيل نجاح بعض الوظائف، وأن كانت عاملاً مساعداً في وظائف أخرى. لكن عندما يكون العمل، مناسباً للمزاج، وفي بعض الأحيان حتى عندما لا يكون مناسباً، فإنها تحقق أروع أمثلة للنجاح، يضربها باستمرار رجال من ذوي الحساسية العصبية العالية. فهم يتميزون في أدائهم العملي بهذه الحساسية بصفة خاصة.. كما أنهم معرضون للآثار بدرجة أكبر من أصحاب الأمزجة الأخرى. ومن هنا تختلف قدرة الرجل منهم عندما يثار عن قدراته في الحالة العادية، إذ يرتفع فوق ذاته- أن صح التعبير، ويفعل في سهولة ويسر بعض الأمور التي يعجز تماماً عن فعلها في الأحوال العادية. غير أن هذه الآثار النبيلة ليست مجرد لحظة خاطفة تنتهي فوراً- إلا في الأجسام ضعيفة التكوين- دون أن تترك أي أثر دائم، ولا تتفق مع العمل المثابر الدؤوب الذي يسعى لتحقيق هدف معين.. ومن سمات المزاج العصبي قدرته على تحمل الآثار في جهد طويل مثابر، وهو مانعته عندما نتحدث عن الروح. أنها تلك الطاقة التي تجعل حصان السبق الأصيل يجرى دون إبطاء حتى يقع ميتاً. وهي تلك الروح التي

مكنت عدداً كبيراً من النساء الرقيقات من التمسك والجلد لافى حالات الخطر فحسب، بل أيضاً خلال سلسلة طويلة من التعذيب البدنى والنفسى. ومن الواضح أن أصحاب المزاج من البشر يصلحون، بصفة خاصة، لما نسميه بالجانب التنفيذى لقيادة الجنس البشرى، فهم المادة الخام للخطباء العظام، والدعاة العظام، ويختلف تأثيرهم اختلافاً واضحاً عن المؤثرات الأخلاقية. وقد يعتبر تكوينهم أقل ملاءمة للمواصفات المطلوبة لرجل الدولة فى وزارة أو لقاض من القضاة. ويصدق ذلك بصفة خاصة إذا ماترتب عليه بالضرورة أن يكون الانسان ذا المزاج العصبى والذى يستثار بسرعة فى حالة عصبية بصفة مستمرة ويمكن اثارته باستمرار. وأن كانت المسألة كلها مسألة تدريب ومران. وذلك لأن المشاعر القوية هى أداة وعنصر هام لضبط النفس بقوة: غير أن المسألة تقتضى تهذيبها فى اتجاه ضبط النفس. وعندما تكون على هذا النحو فإنها لاتشكل أبطال الاندفاع فحسب، بل أيضاً وأبطال ضبط النفس. ولقد برهن التاريخ— وكذلك التجربة— على أن أكثر الشخصيات انفعالا هى أكثرها صلابة فى الشعور بالواجب عندما يكون انفعالها قد تم تدريبه على أن يعمل فى هذا الاتجاه. فالقاضى الذى يصدر حكماً عادلاً فى قضية يكون لديه فيها مشاعر قوية نحو الجانب الآخر، يستمد من قوة هذه المشاعر نفسها إحساسه العارم بالالتزام بالعدالة يمكنه من تجاوز انتصار كبير على نفسه. فالقدرة على هذه الحماسة الرفيعة التى تنتزع الشخص من شخصيته العادية (التي نألفها فى حياتنا اليومية) تترك أثرها فى هذه الشخصية المألوفة ذاتها. فقدراته وتطلعاته وطموحاته وهو فى هذه الحالة الاستثنائية تصبح النموذج الذى يقارن به مشاعره وأعماله ويقدرها على أساسه فى الأقوات الأخرى وتتخذ أغراضه المعتادة طابعاً شكلته وتمثلته لحظات الحماس الرفيع النبيل، على الرغم من أن هذه اللحظات لا يمكن أن تكون سوى لحظات عابرة من لحظات الطبيعة البدنية للموجود البشرى. إذ لا تبين لنا تجارب الجنس البشرى، ولا تجارب الأفراد، أن أصحاب المزاج العصبى أقل صلاحية، فى المتوسط، للتفكير النظرى أو التطبيق العملى من هم أقل قابلية للآثار العصبية: فلاشك أن الايطاليين والفرنسيين هم بطبيعتهم أكثر قابلية

للالثارة العصبية من السلالة التيوتونية Teutons<sup>(١)</sup> وإذا ما قارناهم بالانجليز على الأقل لوجدنا أن حياتهم العاطفية المعتادة أكثر استقرار بكثير: لكن هل كانوا أقل عظمة في العلم، أو في المسائل العامة، أو التفوق القانوني أو التشريعي أو الحرب؟ هناك أدلة كثيرة على أن اليونان كانوا من بين القدماء، مثل الأبناء والأحفاد الآن، من أكثر السلالات البشرية قابلية للاثارة، وليس ثمة ما يدعو إلى التساؤل عن جانب من جوانب التفوق البشرى لم يبرزوا فيه. ولقد كان لدى الرومان، في الأعم الأغلب، وهم شعب جنوبي أيضا نفس هذا المزاج الأصلي، غير أن الطابع الصلب الذي لا يلين لنظامهم القومي، مثل الاسبرطيين، جعل منهم النموذج المضاد للطابع القومى. حيث ظهرت أعظم قوة لمشاعرهم الوطنية، بصفة أساسية. في حدة الطابع وتوقده الذى خلقه المزاج الأصلي، وأضافه على المزاج المصطنع. وإذا كانت هذه الحالات تجسد ما يمكن أن يصبح عليه شعب هو بطبيعته سهل الاثارة، فإن شعب السلت Celt من الأيرلنديين<sup>(٢)</sup> يقدم لنا مثلا من أوضح الأمثلة على ما يمكن أن يصبح عليه شعب إذا ما ترك وشأنه. (إذا ما مكن أن نقول أن هذا الشعب قد ترك وشأنه رغم أنه خضع لقرون طويلة لتأثير غير مباشر لحكومة سيئة، ولتدريب مباشر من الهييراركية الكاثوليكية) أى مراتب الكهنوت الكاثوليكي، والإيمان المخلص الجاد بالديانة الكاثوليكية<sup>(٣)</sup>. ومن ثم فينبغى اعتبار الشخصية الأيرلندية مثلا لا يخدم الغرض: ومع ذلك فكلما كانت ظروف الفرد إلى حد ما، ظروفًا مواتية، فإنك لن تجد شعباً أظهر قدرة أعظم من الأيرلنديين في التفوق الفردى الذى ينطوى على أكبر قدر من التنوع المتعدد الأشكال، فمثل

(١) نسبة إلى التيوتون Teutons وهم شعب قدم يرجح أنه جرمانى، عاش في الجزء الشمالى من أوروبا، ولقد غزا التيوتون الجزء الشمالى من إيطاليا عام ١٠٢-١٠١ قبل الميلاد، ولكن الرومان أنزلوا بهم هزيمة حاسمة، وكثيرا ما يطلق مصطلح «السلالة التيوتونية» للدلالة على جميع الشعوب الجرمانية. (المترجم).

(٢) السلت مجموعة من الشعوب الناطقة باللغات السلتية التى لاتزال حية حتى اليوم فى أيرلندة واسكتلندة وويلز وغيرها. وهى فى الأصل شعوب كان مهدها جنوب غرب ألمانيا، ومن هناك انتشرت عبر فرنسا إلى شمال أسبانيا والجزر البريطانية (المترجم).

(٣) نشطت الكنيسة الكاثوليكية فى أيرلندا فيما بعد القرن الخامس الميلادى وأخرجت أبان هذه الحقبة علماء ومبشرين كثيرين، ساهوا فى إنجلترا وأوروبا، وجاء طلاب العلم ينهلون من الأديرة الأيرلندية التى كانت وقتئذ المجمع الهيات العلمية فى أوروبا. (المترجم).

الفرنسيين إذا ما قارناهم بالانجليز، والاييرلنديين بالسويسريين، واليونانيين أو الايطاليين بالألمان- كذلك ستجد النساء إذا ما قارناهن بالرجال، يستطعن فى المتوسط أن يقمن بنفس الأمور مع بعض التنوع فى جانب من جوانب التفوق، غير أنهن يقمن بها، إجمالاً، بنفس الاتقان. إذا ما تجتهدت تربيتهن، وتثقيفهن، إلى تصحيح جوانب النقص العارضة فى مزاجهن بدلاً من تضخيمها. وليس عندى ذرة من الشك فى ذلك.

لكن إفرض أن من الصواب أن نقول أن عقول النساء بطبيعتها أكثر مرونة من عقول الرجال، وأقل قدرة على المثابرة لفترة طويلة فى جهد واحد ومستمر، وأكثر ملاءمة لتقسيم قدراتهن بين أمور عدة من السير فى طريق واحد إلى أن يلغى أعلى نقطة يمكن بلوغها فى هذا الطريق: أن هذا الفرض قد يصلح تطبيقه على النساء على نحو ما هن عليه الآن (وأن كانت هناك استثناءات عديدة وعظيمة لهذا الغرض)، كما أنه قد يُفسر لنا السبب فى بقائهن متخلفات عن أسمى ما وصل إليه الرجال فى الأمور التى يبدو أن المطلوب فيها، أكثر من غيرها، هو استغراق الذهن بأسره فى مجموعة واحدة من الأفكار والاهتمامات. ومع ذلك فإن هذا الفرق لا يزال أيضاً واحداً من الفروق التى لا تؤثر إلا فى نوع واحد من الامتياز، وليس فى الامتياز بما هو كذلك، أو فى قيمته العملية: ويبقى بعد ذلك أن نبين ما إذا كان هذا الاستغراق لجانب واحد من جوانب الذهن فى موضوع معين هو الحالة الطبيعية الصحية للملكات البشرية حتى فى حالة التفكير والتركيز فى عمل واحد، أعنى فى حالات الاستخدام النظرى للعقل. وأنى لأعتقد أن ما يكتسبه المرء من تطور يتعلق بهذا التركيز، يفقده من ناحية أخرى فيما يتعلق بالقدرة العقل على تحقيق الأغراض الأخرى من الحياة. اننى أعتقد إعتقاداً جازماً أن الذهن، حتى فى التفكير المجرد، يحقق نتائج أفضل كلما عاد، بين الحين والحين، إلى مشكلة صعبة، بدلاً من أن يتمسك بها ويتشبث بأهدابها بلا إنقطاع ذلك لأن الأغراض فى جميع الحالات، من أعلاها إلى أكثر الأغراض تواضعاً، لاسيما فى التطبيق العملى- ترتبط بقدرة على الانتقال السريع المباشرة، من التفكير فى موضوع معين إلى التفكير فى موضوع آخر، دون أن يترتب على ذلك إنهاك النشاط الإيجابى للعقل من هذا الانتقال بين الموضوعين- وهى قدرة ثمينة للغاية ولا تقدر، وهى التى تملكها النساء بدرجة كبيرة ويتفوقن فيها، بفضل مرونة عقولهن وسرعة حركتها وهى

الخاصية التي يتهم بها. وربما كانت هبة لهن من الطبيعة، لكنها بالقطع مكتسبة بفضل التدريب والتربية، لأن جميع الأعمال، تقريباً، التي تقوم بها النساء، تتعلق بمعالجة تفصيلات صغيرة، ولكنها متنوعة الانواع والاشكال، ولا يستطيع العقل التركيز فى كل منها حتى ولو دقيقة واحدة، بل لابد له من الانتقال إلى موضوعات أخرى. أما إذا تطلب شيء متافكيراً أطول فلا بد أن يسرقن وقتاً فى لحظات متفرقة للتفكير فيه. والواقع أن القدرة التي تظهرها النساء على التفكير فى ظروف معينة وأوقات خاصة، وهى التي لابد أن يلتمس فيها أى رجل الاعذار لنفسه عن عدم استطاعة المحاولة- هى قدرة بارزة وقد لاحظها الكثيرون. وعلى الرغم من أن عقل المرأة قد لا يكون مشغولاً إلا بأشياء صغيرة، فإنه لا يستطيع أن يسمح لنفسه أبداً بأن يخلو، مثل عقل الرجل فى كثير من الاحيان، عندما لا يكون مشغولاً بما اختار لنفسه أن يعمل فى حياته. فالمرأة تهتم فى الحياة العادية بالأشياء بصفة عامة، وليس فى استطاعتها أن تتوقف عن هذا الاهتمام مادامت الدنيا تسير من حولها.

ولكن ربما قال البعض أن هناك دليلاً من علم التشريح على تفوق القدرة العقلية عند الرجال إذا ما قورنت بالقدرة العقلية عند النساء، فالمنح عند الرجال أكبر فى حجمه من حجم المنح عند النساء. وأجيب أولاً بأن هذه الواقعة نفسها مشكوك فيها. فلم يثبت مطلقاً أن منح المرأة أصغر حجماً من منح الرجل<sup>(١)</sup>. بل هو مجرد استنتاج من أن جسم المرأة بصفة عامة أصغر حجماً من جسم الرجل، وإن كان هذا المعيار سوف يودى إلى نتائج غريبة، فالرجل الطويل ضخيم الجثة لابد أن يكون، على هذا الأساس، متفوقاً جداً فى ذكائه على الرجل صغير الجسم. ولابد أن الفيل أو الخوت متفوقان تفوقاً هائلاً على أفراد البشر. ويقول علماء التشريح أن حجم المنح فى الموجودات البشرية يختلف بدرجة تقل كثيراً عن حجم الجسم، أو حتى عن الرأس، ولا يمكن استنتاج حجم أحدهما من حجم الآخر. ومن المؤكد أن لبعض النساء منحاً فى حجم

(١) يبدو أن هذه الفكرة ظلت قائمة حتى القرن الحالى إلى أن حطّمها أينشتاين (١٨٧٩-١٩٥٥) بعد موته عندما درس العلماء «منحه»- الذى تبرع به- واتضح لهم أنه أصغر من الحجم المألوف، ومن ثم ظهرت نظرية جديدة تقول أن العبقرية لا تكمن فى ضخامة المنح أو حجمه بل فى التعايد وعمقها فى المنح البشرى. وهكذا أصبح صغر حجم منح المرأة لا علاقة له بذكائها. (المترجم).

مخ أى رجل . ويقال ، على ما أعلم ، أن رجلا وزن أنواعا كثيرة من المخ البشرى<sup>(١)</sup> . وانتهى فى نهاية بحثه إلى أن أثقل مخ وزنه (أثقل حتى من المخ الذى وزنه كوفيه Curver<sup>(٢)</sup>) . وكان معروفا أنه (أثقل مخ حتى ذلك الوقت) - كان مخ امرأة . ولا بد أن أقول من ناحية أخرى أن العلاقة بين المخ والقدرات العقلية لم تفهم بعد فهما سليما حتى الآن ، بل هى محل جدل كبير . وأن كنا لانتطيع أن نشك أن بينهما علاقة وثيقة . فمن المؤكد أن المخ هو العضو المادى للتفكير والشعور ، وأنا أسلم (بغض النظر عن النزاع العظيم الذى لم يحسم بعد بخصوص الأجزاء المختلفة من المخ وقدراتها الذهنية المختلفة) . بأن المسألة ستكون غير طبيعية واستثنائية بالنسبة لكل مانعرفه من قوانين الحياة والتنظيم العضوى ، وإذا كان حجم العضو لاصلة له على الإطلاق بالوظيفة التى يؤديها ، وإذا لم تكن ضخامة الأداة عاملا فى زيادة القدرة . ولكنه يكون استثناء أيضا ، غير طبعى بنفس القدر ، إذا ما كان تأثير العضو يتم عن طريق ضخامته وحدها . ففى جميع العمليات الدقيقة فى الطبيعة - التى تعتبر من أدقها عمليات خلق الحياة ، وعمليات الجهاز العصبى أكثر هذه العمليات دقة بما لقياس له تتوقف اختلافات الأثر على الفروق الكيفية لجسم الفاعل بقدر ما تعتمد على الفروق الكمية سواء بسواء : وإذا كان الكيف فى الأداة يقاس بدقة العمل الذى تستطيع أن تقوم به واتقانه ، فإن الدلائل تشير إلى أن الجهاز العصبى والمخ لدى النساء أدق ، فى المتوسط ، منهما لدى الرجال . بغض النظر عن الاختلاف فى الكيف فهو أمر يصعب التحقق منه ، ومن المعروف أن كفاية العضو لا تتوقف على حجمه فحسب ، بل على نشاطه أيضا ، ولدينا مقياس تقريبي لذلك يتمثل فى القوة أو الطاقة التى يدور بها الدم فيه ، حيث أن كلا من الاثارة وقوة التعويض تتوقفان أساسا على الدورة الدموية . ومن ثم فلن ندهش - إذ الواقع أنه افترض ينسجم مع الاختلافات التى تمت ملاحظتها بالفعل بين العمليات الذهنية لدى الجنسين - إذا تبين أن الرجال فى المتوسط يتفوقون

(١) هذا الرجل الذى يشير إليه من هو رودلف فير كوير Virchow (١٨٢١-١٩٠٢) وهو عالم أمراض ألماني ، واستاذ لعلم التشريح فى جامعة فمبيرج ، واستاذ ثم مديرا لمعهد الأمراض فى برلين ، وقد نشر كتابه الذى يشير إليه مل عام ١٨٥٧ (المترجم) .

(٢) البارون جورج لوبولد كوفيه (١٧٦٩-١٨٣٢) ، عالم حيوان فرنسي كان استادا للتاريخ الطبيعى فى الكوليج دى قرانس . يعتبر رائد علم التشريح المقارن وضع كتابا كثيرة من أشهرها كتابه «دروس فى التشريح المقارن» ١٨٠٠-١٨٠٥ (المترجم) .



فى حجم المخ، وأن النساء يتفوقن فى نشاط الدورة الدموية للمخ. والنتيجة التى تنتهى إليها، على أساس التماثل، ستجعلنا نتوقع أن هذا الاختلاف فى التنظيم يتطابق مع بعض الظواهر الشائعة التى نشاهدها بكثرة. فأولاً وقبل كل شىء من حقناً أن نتوقع أن تكون العمليات الذهنية عند الرجال أبطأ، فلن يكونوا سريعى التفكير مثل النساء، ولا سريعى الشعور مثلهن. فالأجسام الضخمة تحتاج إلى وقت أطول لتصل إلى تأدية أفعالها على نحو تام. ومن ناحية أخرى إذا ما وصلت عقول الرجال إلى مرحلة العمل التام، فإنها تستطيع أن تتحمل عبئاً أكبر من العمل. وستكون أكثر مثابرة فى الخط الأول الذى سارت فيه، ويكون من الصعب عليها أن تغير أسلوب عملها إلى أسلوب آخر. وإن كانت تستطيع الاستمرار فيما تقوم به من عمل فترة أطول دون أن تشعر بالضعف أو تحس بالارهاق. ألا يعنى ذلك أن الأمور التى يتفوق فيها الرجال على النساء هى تلك التى تتطلب أعظم قدر من الكدح، والطرق المستمرة على فكرة واحدة، فى حين أن أفضل ما تفعله النساء هو ما يجب أن يؤدى بسرعة!؟ فمخ المرأة يتعب بسرعة، ويصيبه الانهالك أسرع مما يصيب الرجل. غير أن درجة الارهاق تجعلنا نتوقع أن يسترد عافيته ويستعيد قواه أسرع من الرجل أيضاً. وأود أن أكرر أن هذه الفكرة مجرد اقتراض خالص، وهى لا تمثل أكثر من مجرد اقتراح خط معين للبحث. ولقد سبق أن رفضت فكرة إننا يمكن أن نعرف على وجه اليقين أن هناك إختلافاً طبيعياً على الإطلاق فى متوسط القدرة العقلية عند الجنسين، وأكثر من ذلك أن نعرف كُنه هذا الاختلاف. ولا يمكن أن نعرف ذلك مادامت القوانين السيكولوجية المتعلقة بتكوين الشخصية لم تل من الدراسة إلا أقل القليل، حتى ولو بطريقة عامة، فضلاً عن أنها لم تنطبق على هذه الحالة الجزئية بطريقة علمية على الإطلاق. فمادامنا نهمل، عادة، أوضح الأسباب لاختلاف الشخصية، كما أن المراقب لا يلقى إليها بالاً، وتنتظر إليها المدارس السائدة فى كل من التاريخ الطبيعى والفلسفة العقلية بشىء من الازدراء: فمن ذا الذى يوافق- سواء أكان يبحث عن المصدر الذى يميز أساساً الموجودات البشرية بعضها عن بعض- سواء فى عالم المادة أو فى عالم الروح- أقول من ذا البشرية بعضها عن بعض- سواء فى عالم المادة أو فى عالم الروح- أقول من ذا الذى يوافق على مهاجمة أولئك الذين يضلون تفسير هذه الاختلافات باختلاف علاقات الموجودات البشرية بالاجتمع وبالبيئة.

لقد تكونت العلاقات السائدة عن طبيعة النساء من تعميمات تجريبية محض بغير فلسفة وبغير تحليل، بل نراها تقوم على الأمثلة الأولى التي تفرض نفسها، حتى أن الفكرة الشائعة عنها تختلف باختلاف البلدان المختلفة وفقاً لما يتيحه الرأي السائد والظروف الاجتماعية في البلد، للنساء اللاتي يعشن فيه من فرص للنمو، أو عدم النمو، بصفة خاصة. فالرجل الشرقي يؤمن أن المرأة بطبيعتها شهوانية جداً، ولك أن تطالع مايكيتب عنها من أشياء سيئة على هذا الأساس في الكتابات الهندية<sup>(١)</sup>. أما الرجل الانجليزى فهو يعتقد أن المرأة بطبيعتها باردة<sup>(٢)</sup>. أما الأقوال المنتشرة عن تقلب النساء فأصلها فرنسى فى الأعم الأغلب، منذ أبيات فرانسيس الأولى المشهورة ومابعده وماقبله<sup>(٣)</sup>. ومن الملاحظات المألوفة فى المجلد أن النساء أكثر ثباتاً بكثير من الرجال. فقد اعتبر التقلب عيباً فى المرأة فى المجلد قبل فرنسا بأمد طويل. فضلاً عن أن المرأة الانجليزية، فى أعماقها، أشد خضوعاً للرأى، ويمكن بهذه المناسبة أن نسوق ملاحظة

(١) من أقوال بوذا: خير لكم من أن تقعوا بين أنياب نمر مفترس أو تحت ضربة سيف قاطع يفصل رأسكم عن جسديكم من أن تساكروا امرأة. أن امرأة هذا العالم تشفق أن تعرض قلبها، وقوامها فى مشيتها ووقوفها فى جلوسها واضطجاعها.. أنها ترغب فى أن تكون آية جمال لتفتن قلوب الرجال.. انظروا إلى دموعها وبسماتها نظركم إلى عدو خاطف.. كذلك انظروا إلى كل حركة من حركاتها التى تستميل بها قلوب الرجال.. انجيل بوذا ترجمة عيسى سابا ١٩٥٣- دار صادر ص ١٠٧ (المترجم).

(٢) حصلت المرأة فى العصر الفكتورى على مركز مرموق بفضل إنكارها وتعففها عن النشاط الجنسي، واعتبارها رغبات الرجل الجنسية المأ. وكانت الطهارة تبدو فى غاية الجاذبية بالنسبة للمرأة، حتى أنها بالغت فى تطبيق معاييرها فى اللباس والمظهر الصارم والإفراط فى الإحشام. وكان مجرد الإشارة إلى سيقان النساء يعتبر منافياً للأداب. ولعل هذا مادعا الرجل الانجليزى إلى اعتبار المرأة باردة بطبيعتها. (المترجم).

(٣) فرانسيس الأولى (أو فرانسوا الأولى) - (١٤٩٤-١٥٤٧) ملك فرنسا (١٥١٥-١٥٤٧) كان مثلاً لحكام عصر النهضة، تجرد فى تصرفاته من الوازع الخلقى، مسرفاً، منحلاً، مفرطاً فى اختيار المعشوقات. ولكنه كان أيضاً راعياً للفنون والآداب، فبلغت النهضة الفرنسية فى عهده أوج إزدهارها. ولقد جعل هذا الملك للنساء مكانة عليا فى بلاطه ومن أقواله أن البلاط الذى يخلو من النساء هو حديقة جرداء بغير زهور. وكان شاعر البلاط يقول: «إن المرأة الفرنسية كاملة لا عيب فيها، فالسرور رائدها وهى لاتعبأ بالمال. والفرنسيات مهما قلت أو سخرت منهن هن أروع أعمال الطبيعة» ويقول أيضاً عندما تجد الغانيات عشيقاً يلوح بماسة أمام أعينهن اغضوا فإن رءوسهن تدور. وعاش الرهبان ورجال الدين أنفسهم هذه الحياة المتهتكة وصفهم شاعر بقوله: «أنهم لا يتجاسرون على لمس المال، ولكنهم على استعداد لأن يمسكوا بأفخاذ النساء مع أنها أخطر بكثير» (المترجم).

مفادها أن الرجال الإنجليز في ظروف غير مواتية للحكم عما هو طبيعى أو غير طبيعى لا عند النساء فحسب، بل عند الرجال أيضاً. أو بالنسبة للموجودات البشرية عموماً. على الأقل إذا لم تكن لديهم سوى التجربة الانجليزية يحكمون على أساسها: لأنه لا يوجد مكان آخر في العالم تخفى فيه الطبيعة البشرية قسماتها الأصلية إلى هذا الحد. فالإنجليز أبعد- بالمعنى السيئ والمعنى الطيب على حد سواء- عن حالة الطبيعة من أى شعب آخر من الشعوب الحديثة. فهم نتاج المدنية والنظام أكثر من أى بلد آخر في كبت كل ما يتعارض معه أكثر مما نجح في القضاء عليه. فالإنجليز لا يسلكون طبقاً للقواعد فحسب، بل ويشعرون كذلك طبقاً لهذه القواعد، أكثر من أى شعب آخر: ففي البلدان الأولى، قد يكون الرأى السائد، ومتطلبات المجتمع أشد قوة من أى شيء آخر لكننا نستطيع أن نرى تحتها باستمرار همة الطبيعة الفردية، وكثيراً ما تقاومها: فقد تكون القواعد أقوى من الطبيعة، ولكن الطبيعة تظل موجودة باستمرار: أما في إنجلترا فإن القواعد قد أحلت نفسها، إلى حد كبير، محل الطبيعة. فالقسم الأكبر من الحياة لا يسير تبعاً للميول في ظل سيطرة القواعد، بل على أساس أنه ليس ثمة سوى السير طبقاً للقواعد، ولا شك أن لذلك جانباً طيباً، وإن كان له أيضاً جانباً السيئ. ولكنه لا بد أن يجعل الرجل الإنجليزي غير مؤهل على الإطلاق، لإصدار أى حكم على الميول الأصلية في الطبيعة البشرية من تجربته الشخصية. أما الأخطاء التى يقع فيها المراقبون في البلدان الأخرى، فيما يتصل بهذا الموضوع، فهى من نوع مختلف. فإذا كان الرجل الإنجليزي جاهلاً فيما يتعلق بالطبيعة البشرية، فإن الرجل الفرنسى يصدر أحكاماً مبتسرة ومتحيزة ومن ثم كان خطأ الرجل الإنجليزي سلبياً، في حين كان خطأ الرجل الفرنسى إيجابياً. وإذا كان الرجل الإنجليزي يتصور أن الأشياء لا وجود لها لأنه لا يراها قط، فإن الرجل الفرنسى يعتقد أنها لا بد أن توجد دائماً بالضرورة لأنه يراها. والرجل الإنجليزي لا يعرف الطبيعة، لأنه لم تكن لديه الفرصة لملاحظتها. أما الرجل الفرنسى فهو يعرف عادة قدرًا كبيرًا من المعلومات عنها. لكنه كثيراً ما يخطئ فهمها، لأن هذه المعلومات لم تصل إليه إلا مشوهة، لأن الحالة المصطنعة التى يفرضها المجتمع تخفى الميول الطبيعية للأشياء التى تخضع للملاحظة بطريقتين مختلفتين: أما إبادة الطبيعة أو تحويل شكلها. وفي الحالة الأولى لا يبقى سوى آثار هزيلة من الطبيعة يمكن دراستها. أما في الحالة الثانية فهناك الشيء الكثير. غير أن هذا الشيء الكثير يمكن أن يمتد في أى اتجاه غير الاتجاه الذى تنمو فيه الطبيعة نمواً تلقائياً.

لقد سبق أن ذكرتُ أننا يمكننا الآن أن نعرف عن الاختلافات الذهنية بين النساء والرجال مقدار ما فيها من جوانب طبيعية وما فيها من جوانب صناعية، وما إذا كانت هناك إختلافات طبيعية على الإطلاق. وإذا افترضنا تنحية جميع الأسباب الصناعية للاختلاف فما هو الطابع الطبيعي الذى سيتكشف بعد ذلك؟. إننى لن أشرع فى محاولة ماسبق أن أعلنت أنه مستحيل. غير أن الشك لن يحول دون التخمين، وحيثما لا يمكن بلوغ اليقين، فهناك مع ذلك وسيلة للوصول إلى درجة من الاحتمال والترجيح. أن أول نقطة-وهى أصل الاختلافات التى نلاحظها بالفعل- هى أسهل نقطة يمكن أن توضع موضع التفكير، وسوف أحاول الاقتراب منها بالطريقة الوحيدة التى يمكن بواسطتها الوصول إليها. وأعنى بها تتبع النتائج العقلية للمؤثرات الخارجية. فليس فى استطاعتنا أن نعزل الموجود البشرى عن الظروف المحيطة به، بحيث نستطيع أن نميز ما الذى يكون عليه هذا الموجود عن طريق الطبيعة. ولكن فى استطاعتنا أن نتدبر ماهو عليه بالفعل، وماذا تكون الظروف المحيطة به، وما إذا كان أحدهما قادراً على إنتاج الآخر.

ودعنا الآن تناول الحالة الوحيدة التى تقدّمها لنا الملاحظة، وهى الحالة التى تظهر فيها دورية النساء عن الرجال واضحة، لو أننا قبلنا مجرد القوة البدنية. ليس هناك انتاج فى الفلسفة، أو العلم، يمكن أن يعد من الدرجة الأولى أنتجته امرأة، فهل هناك وسيلة لتفسير ذلك، دون أن نفترض أن النساء بطبيعتهن، عاجزات عن مثل هذا الانتاج...؟. امن حقناً، فى البداية، أن تتساءل عما إذا كانت التجربة توفر أساساً كافية للاستقراء؟ فلم يكند يمضى ثلاثة أجيال مع استثناءات قليلة جداً، منذ أن بدأت النساء محاولة استخدام قدراتهن فى الفلسفة أو العلم أو الفن. ولم تكثر محاولاتهن على الإطلاق إلا فى الجيل الحاضر، وهى محاولات لا تزال حتى يومنا الراهن قليلة للغاية فى كل مكان باستثناء فى فرنسا والمجلترا، وما له أثر فى هذا الموضوع أن تتساءل هل يمكن أن يظهر عقل لديه موهبة التفوق المرموق فى الفكر النظرى أو الفن الأخلاقى، فى هذه الفترة الزمنية الضيقة، واعتماداً على المصادفات وحدها، بين النساء اللاتى سمحت لهن أذواقهن وأوضاعهن الشخصية، بتكريس أنفسهن لهذه المسائل؟. ففى جميع الأمور التى كان لديهن وقت فيها، ولاسيما فى الميدان الذى إنشغلن به مدة

أطول من غيره وأعطى به ميدان الأدب (فى النثر والشعر على حد سواء). حققت المرأة قدراً كبيراً من النجاح، وحصلت على درجة من الامتياز، ونالت أرفع الجوائز وأكثرها عدداً، إلى حد لم يكن يتوقع أحد أكثر منه فى هذه الفترة الزمنية القصيرة. وإذا ما عدنا إلى الوراء قليلاً إلى بداية الفترة الزمنية التى بدأت فيها هذه المحاولات لوجدنا أن عدد النساء كان قليلاً جداً، ومع ذلك فقد كان هناك من نجحن بامتياز. فلقد كان اليونان، باستمرار، يعتبرون سافو Sappho من بين شعرائهم العظام<sup>(١)</sup>. ومن حقنا أن نفترض أن مريتس Myitis التى قيل أنها كانت معلمة بندار Pindar<sup>(٢)</sup>. وكوريسنا Corinna<sup>(٣)</sup>، تلميذته التى انتزعت منه جائزة الشعر خمس مرات، لا يد أنها كانتا، على الأقل، على شئ من الامتياز يسمح باقتراح اسميهما باسم هذا الشاعر العظيم. وإذا كانت اسبازيا Asasia<sup>(٤)</sup>. لم تخلف لنا أية كتابات فلسفية، فإن من المعترف به أن سقراط كان يلجأ إليها فى طلب العلم، واعترف بنفسه أنه ناله منها.

أما إذا نظرنا فى أعمال النساء فى العصور الحديثة، وقارناها بانتاج الرجال - سواء فى ميدان الأدب أو الفن - لوجدنا أن الدونية التى لاحظناها من قبل تنحل من تلقاء نفسه إلى شئ واحد فحسب، وأن كان جوهرياً، ألا وهو: النقص فى الأصالة. لا النقص التام والشامل - لأن أى إنتاج عقلى له قيمة ينطوى على أصالة خاصة به لأنه

(١) سافو (ازدهرت حوالى عام ٦١٠ إلى حوالى ٥٨٠ ق.م) شاعرة يونانية من مواليد جزيرة Lesbos. رفعها الاغريق إلى مرتبة تكاد تضاهى مرتبة هيوميروس. قال عنها افلاطون ويقولون أن ربات الفنون تسع، ألا ما أكثر غيابهم، ألا فليعلموا أن سافو اللسبوسية هى العاشرة! قارن د. امام عبدالفتاح امام افلاطون.. والمرأة ص ١٢٢ مكتبة مدبولى بالقاهرة. ولم يبق لنا من آثارها غير شذرات تتم عن حب عظيم للطبيعة. ومقطوعات غزلية متقدمة العاطفة. (المترجم).

(٢) بندار (٥٨١-٤٣٨ ق.م) أعظم الشعراء الغنائين عند اليونان، كانت قصائده من النوع الذى يُشدد بمصاحبة الجوقة، وصلنا من أغانيه ٤٤ أغنية، كما نظم أناطيد النصر اشادة بالانتصارات التى كان يحرزها الابطال فى الالعاب الرياضية. (المترجم).

(٣) شاعرة غنائية يونانية عاشت فى عصر الشاعر بندار، ولدت فى «تاجره» وأقامت فى طيبة يقال أنها كانت تلميذة لهذا الشاعر لكنها تفوقت عليه فى خمس قصائد غنائية. ولم يبق لنا من هذه القصائد الغنائية سوى شذرات قليلة (المترجم).

(٤) كتبنا عنها فصلاً كاملاً فى كتابنا «نساء..فلاسفة» وهو العدد الرابع من سلسلة «الفيلسوف.. والمرأة» أصدرته مكتبة مدبولى بالقاهرة (المترجم).

من تصور العقل نفسه وليس نسخة أو صورة مكررة من شئ آخر- إن الأفكار الأصلية، بمعنى الأفكار غير المستعارة بل التي استمدت من ملاحظات المفكر الخاصة ومن العمليات العقلية- كثيرة جداً في كتابات النساء، لكنهن لم ينتجن شئاً حتى الآن من الأفكار الجديدة اللامعة والمضيئة التي تعد مرحلة من مراحل الفكر<sup>(١)</sup>. ولا من التصورات الجديدة الأساسية في الفن التي تفتح آفاقاً لاتجاهات محتملة لم تُعرف من قبل، وتؤدي إلى تأسيس مدارس جديدة. فأعمالهن تقوم، في الأعم الأغلب، على الرصيد المتوفر من الفكر، ونتاجهن في مجالات الخلق لا يخرج كثيراً عن الأساليب الموجودة، وهذا هو نوع النقص الوحيد الذي يظهر في إنتاج المرأة، لأنه فيما يتعلق باتقان التنفيذ، والتطبيق التفصيلي للفكر، وكمال الأسلوب، فليس ثمة نقص. فأفضل روايين عندنا من حيث تكوين القصة، ومعالجة التفاصيل، كانوا، في الأعم الأغلب، من النساء. ولا يوجد في الأدب الحديث كله أفضل بياناً في نقل الفكر من أسلوب «مدام دي ستايل»<sup>(٢)</sup>، ولا أروع، في امتيازه الفني الخالص، من فردمادان صانده<sup>(٣)</sup> التي يؤثر أسلوبها الرشيق في الجهاز العصبي مثلما تفعل سيمفونية من سيمفونيات هايدن<sup>(٤)</sup>، أو موتسارت<sup>(٥)</sup>. إن الأصالة العالية، كما سبق أن ذكرت، هي التي

- (١) كان ذلك في القرن التاسع عشر، أما في القرن الحالي فلم تعد عبارة «مل» مقبولة مع وجود أسماء لامعة في مجال الفلسفة مثل سوزان ستنج (١٨٨٥-١٩٤٣) وحنة أرندت (١٩٠٦-١٩٧٥) وسيمون دي بوفوار (١٩٠٨-١٩٨٦) وغيرهن (المترجم).
- (٢) مدام دي ستايل Madame de Stael (١٧٦٦-١٨١٧) أديبة وناقدة فرنسية ابنة دجك نيكرو وزير المالية الشهير في عهد لويس السادس عشر عارضت نابليون بونابرت فابعدها عن باريس. اشتهرت بصالحها الأدبي الذي كان يختلف إليه نخبة من رواد الفكر والأدب في عصرها (المترجم).
- (٣) اسم «جورج صانده» (١٨٠٤-١٨٧٦) هو الاسم القلمى للروائية الفرنسية أماندين أورودين التي برعت في تصوير الحياة في الريف. من أشهر آثارها «قصة حياتي» عاشت قصتي حب مثيرتين الأولى مع الشاعر الفرنسي «الفرد دي موصيه». والثانية مع الموسيقار البولندي شوبان (المترجم).
- (٤) فرانز جوزيف هايدن (١٧٣٣-١٨٠٩) موسيقار نمساوي يعتبر أحد ألمع الوجوه في تاريخ الموسيقى، وواحد من أبرز أعلام الموسيقى الكلاسيكية في القرن الثامن عشر. تكشف أعماله عن توازن كامل بين الشكل والمضمون. وضع مائة وأربع سيمفونيات من أشهرها الساعة عام ١٧٩٤ ولندن عام ١٧٩٥. (المترجم).
- (٥) موتسارت Mozart (١٧٥٦-١٧٩١) مؤلف موسيقى وعازف بيان نمساوي. وضع ٤١ سيمفونية. يعدُّ أحد أعظم عباقرة الموسيقى في جميع العصور، يقال أنه بدأ بالتأليف وهو طفل. من أشهر أعماله «زواج فيجاردو» عام ١٧٨٦. و«أوبرادون جيوفاني» عام ١٧٨٧ (المترجم).

تقصصهن أساساً، والآن دعنا نرى ما إذا كانت هناك طريقة يمكن أن نفسر بها هذا النقص.

دعنا تذكر أولاً أنه فيما يتعلق بالفكر الخضر، فإنه طوال تلك الفترة من وجود العالم، وإبان تطور الثقافة، التي أمكن فيها الوصول إلى أفكار جديدة مثمرة وعظيمة بقوة العبقورية وحدها، وبقدر يسير من الدراسة السابقة وتجميع المعلومات طوال ذلك الوقت لم تشغل النساء بالفكر النظري على الإطلاق. فمنذ أيام هيباشيا<sup>(١)</sup> حتى عصر الإصلاح الديني، تكاد تكون هلويزا<sup>(٢)</sup> الشهيرة المرأة الوحيدة التي كان من الممكن بالنسبة لها أن تقوم بشيء من هذا القبيل. ونحن لانعرف مقدار مافقده الجنس البشري مما كان لديها من قدرة على التفكير النظري بسبب المأساة التي عاشتها. ومنذ أن بدأت أعداد كبيرة من النساء يتجهن إلى التفكير المجاد- فإن الاصاله لم تكن قط مسألة سهلة بالنسبة لهن. فجميع الافكار، تقريباً، التي يمكن الوصول إليها بقوة الملكات الأصيلة وحدها، كان الناس قد وصلوا إليها منذ أمد بعيد، وأصبحت الأصاله الآن، بأى معنى رفيع للكلمة، عسيرة المنال لاتصل إليها سوى العقول التي تدرت باحكام، ونفذت ببصيرة ثاقبة في نتائج التفكير السابق. لقد كان مستر موريس<sup>(٣)</sup>، فى ظنى،

(١) هيباشيا Hypatia فيلسوفة الاسكندرية الشهيرة (٣٧٠-٤١٥م) وابنة «ثيون Theon» أستاذ الرياضيات فى متحف الاسكندرية. ورثت عن والدها قدراته الرياضية. ذاع صيتها فى الثقافة القديمة قتلها مجموعة من رهبان صحراء النطرون ومطلوا بجثتها على نحو شنيع ثم قذفوا إلى النار بأعضاء جسدها.. الخ. قارن دامام عبدالفتاح امام «نساء.. فلاسفة فى العالم القديم» مكتبة مدبولى بالقاهرة (المترجم).

(٢) هلويزا Holoisa (١١٠١-١١٦٤) تلميذة اللاهوتى الفرنسى بطرس ايلارد (١٠٥٧-١١٤٢) وحييته. كانت فى السابعة عشرة وهو فى التاسعة والثلاثين. وكانت العلاقة بينهما فى البداية سرية إلى أن حملت الفتاة ثم ولدت ابناً. فقام أهل الفتاة بقطع أعضاء بطرس الجنسية وهو نائم. دخل بعدها «ديرسات دني» فى ضواحي باريس ودخلت حبيته «هلويزا» «ديرجنى» قارن د. امام عبدالفتاح امام «الفيلسوف المسيحى.. والمرأة العدد الثالث من سلسلة الفيلسوف والمرأة مكتبة مدبولى بالقاهرة عام ١٩٩٦ (المترجم).

(٣) هو اللاهوتى الإنجليزى «سير فردريك موريس F. Maurice (١٨٠٥-١٨٧٧) من أتباع الكنيسة الرعية. والمؤسس الرئيسى للاشتراكية المسيحية ومؤلف عدة كتب. هامة منها «ديانات العالم وعلاقتها بالمسيحية» عام ١٨٤٣ والفلسفة الخلقية والميتافيزيقية عام ١٨٤٨. غير أن الفكرة التي يشير إليها مل عرضها سيرموريس فى مقال له فى «مجلة وستمنستر» عدد أكتوبر عام ١٨٢٧ (المترجم).

هو الذى لاحظ عن العصر الحديث أن أكثر مفكريه أصالة هم أولئك الذين عرفوا كل ما قاله السابقون عليهم معرفة تامة: وسوف يستمر الحال على هذا النحو من الآن فصاعدا، فكل حجر جديد فى الصرح ينبئ أن يوضع الآن فوق احجار أخرى كثيرة، حتى أن كل من يتطلع إلى المساهمة فى هذا الصرح فى المرحلة الحالية، فإن عليه أن يقوم بعملية طويلة من التسلق، وحمل المواد معه. فكم عدد النساء اللاتي قمن بعمل من هذا القبيل؟ ربما كانت «سمر قبيل»<sup>(١)</sup> هى وحدها من بين النساء التى تعرف الآن القدر المطلوب من الرياضيات للقيام باكتشاف جديد: فهل يُعدّ دليلا على نقص النساء، أنه لم يحدث أن كانت واحدة من شخصين أو ثلاثة ممن ارتبطت اسماهم بإبان حياتهم بتحقيق انجاز مذهل فى العلم؟ هناك امرأتان: منذ أن أصبح الاقتصاد السياسى علما<sup>(٢)</sup>، يعرفان القدر الكافى منه للكتابة فيه لكاتبه مفيدة: فكم رجلا من بين الرجال الذين لاحصر لهم ممن كتبوا فى الموضوع فى نفس الفترة، نستطيع أن نقول عنه- بصدق- شيئا أكثر من ذلك؟ وإذا لم تكن هناك امرأة حتى الآن يمكن أن نقول عنها إنها من كبار المؤرخين، فمن هى المرأة التى اتيحت لها فرصة التدريب الضرورى فى هذا الميدان؟ وإذا لم تكن هناك امرأة يمكن أن تعد من كبار علماء اللغة، فمن هى المرأة التى درست اللغة السنسكريتية (اللغة الهندية القديمة) أو اللغة السلافية (اليوغسلافية القديمة لاسيما فى كرواتيا)، أو الأبجدية القوطية أو لغة القرس أصحاب الشروح على الأستاق<sup>(٣)</sup>؟ وحتى فى الشئون العملية، نحن نعلم قيمة

(١) ماري سمر قبيل M. Someville (١٧٨٠-١٨٧٧) عالمة وكاتبة اسكتلندية فى الرياضيات والعلم الطبيعى. أذاعت ميكانيكا العالم الفرنسى «ولايلاس» بين المثقفين الانجليز. قامت بتأليف عدة كتب منها «أحاديث حول العلم الطبيعى» عام ١٨٣٤، «علم الجزينات والميكروسكوب» عام ١٨٠٦. سميت كلية «سمر قبيل» فى أكسفورد على اسمها تخليدا لذكراها (المترجم).

(٢) لعل «مل» يقصد بهذه الاشارة إلى امرأتين كتبتا فى الاقتصاد السياسى على وجه التحديد الأولى: جين مارسست J. Marcet مؤلفة كتاب «أحاديث حول الاقتصاد السياسى» ل لندن عام ١٨١٦. والثانية: «هاريت مارتينو» مؤلفة كتاب «نماذج توضيحية عن الاقتصاد السياسى» فى تسعة مجلدات ل لندن عام ١٨٣٢-١٨٣٤ (المترجم).

(٣) الأستاق Avesta هو الكتاب المقدس فى الديانة الزراد شتية والكلمة فارسية تعنى «المتن». وهناك Zend أى الشروح على الأستاق- أى الشروح على المتن. وكل من تعلق بالشروح وحدها =



أصالة العبقريّة التي لم تتعلم. انها تعنى اختراع صور بدائية، لشيء سبق اختراعه بالفعل ثم أدخلت عليه تحسينات كثيرة متعاقبة. وعندما يتاح للمرأة فرصة الاعداد المناسب والذي يطلب من الرجال الآن حتى يصل إلى مرتبة مرموقة من الاصالة، فسوف يكون لدينا الوقت الكافي لنبدأ فى الحكم، عن طريق التجربة، على قدرة المرأة وأصالتها.

ولاشك أنه كثيراً ما يحدث أن شخصاً لم يدرس كثيراً من أفكار الآخرين فى موضوع معين بدقة كافية، ولكن خطرت له فكرة- عن طريق الحكمة الطبيعية- يستطيع أن يعلنها، لكنه لا يستطيع إثباتها، ومع ذلك فهى يمكن أن تنضج حتى تصبح اضافة هامة إلى المعرفة: غير أن الفكرة لن تخطى حتى ذلك الحين بحقها من التقدير إلى أن يأتى شخص آخر تكون لديه المؤهلات السابقة المطلوبة فيتناولها بالدراسة والاختيار، ويضفى عليها الشكل العلمى والعملى ويضعها فى مكانها المناسب بين الحقائق الموجودة فى العلم والفلسفة فهل المفروض أن هذه الأفكار المفيدة لا تخطر على بال النساء...!؟ الواقع أنها تخطر بالمثل لكل امرأة مثقفة...! غير أن معظم هذه الأفكار يصبح أدراج الرياح لعدم وجود الزوج أو الصديق الذى لديه المعرفة الأخرى التى تمكنه من تقديرها التقدير الصحيح ويمررها أمام العالم: وحتى عندما تعرض كل هذه الأفكار أمام العالم فإنها تبدو- فى العادة- أفكاره هو، وليست أفكار صاحبها الحقيقية. فمن ذا الذى يستطيع أن يقول لنا ماهو عدد الافكار التى تعد من أكثر الافكار أصالة- مما تقدم به الكتاب الرجال- وتكون المرأة هى مؤلفها الأصلي؟! ولا يكون دور الرجل فى هذه الحالة سوى التحقق من هذه الأفكار وإبرازها للعالم؟! إذا كان لى أن أحكم على حالتى الشخصية، فلا بد لى أن أقول أنها، فى الواقع، تشمل قسماً كبيراً جداً من أفكارى (١).

---

«أطلقوا عليه لقب «زندى» أى الذى لا يمسك بالمتن أو الجوهر، ويقال أنها اللفظ الذى تحول فى اللغة العربية فيما بعد إلى «زنديق» (المرجم).

(١) هذا هو ما أعلنه مل صراحة فى إهدائه كتاب الحرية إلى زوجته السيدة هاريت تيلور التى أحبها أكثر من واحد وعشرين عاماً قبل أن يتزوجها عام ١٨٥١. حيث يعلن أنه مدين لها بالفضل =

وإذا ما انتقلنا من ميدان الفكر النظري الخالص إلى مجال الأدب، بالمعنى الضيق لهذا اللفظ، والفنون الجميلة، لوجدنا سبباً واضحاً جداً يفسر لمّ كان أدب النساء، في تصوره العام وقسماته الرئيسية، محاكاة لأدب الرجال؟ لكن لم كان أدب الرومان، كما ردد النقاد بكثرة، أدباً غير أصيل، بل مجرد محاكاة لأدب اليونان؟ لأن اليونان، ببساطة، جاءوا أولاً. فلو افترضنا أن النساء كن يعشن في بلد آخر غير البلد الذي يعيش فيه الرجال ولم يقرأن على الإطلاق أيًا من كتاباتهم، لكان لهن أدبهن الخاص. أما والحال على ما هي عليه الآن فإننا نجد أن النساء لم يخلقن أدباً لانهن وجدن أمامهن أدباً رفيعاً بالفعل. ولو لم تحدث فترة توقفت فيها معرفة اليونان والرومان، أو لو أن عصر النهضة الأوروبية قد جاء قبل بناء الكاتدرائيات القوطية<sup>(١)</sup> - لما بنيت هذه الكاتدرائيات على الإطلاق. كما أننا نجد أن محاكاة الأدب القديم أدت إلى توقف التطور الأصلي للأدب في فرنسا وإيطاليا حتى بعد أن بدأ هذا التصور يشق طريقه. وجميع النساء اللاتي كتبن مؤلفات كن تلميذات لكتاب عظام من الرجال والصور الأولى للرسم، حتى وإن كان رفايل<sup>(٢)</sup> لا يمكن تمييز أسلوبها عن أساليب أستاذه في الرسم. بل حتى موتسارت لا تبدو أصالته القوية في مقطوعاته الأولى، ذلك لأن السنوات بالنسبة للفرد الموهوب تقابل الأجيال بالنسبة للجماهير. وإذا كان أدب النساء مكتوب عليه أن يحمل في النهاية طابعاً جماعياً يختلف عن طابع الأدب عند الرجال، اعتماداً على اختلاف الميول والنزعات الطبيعية بينهما - فلا بد أن يمضي وقت طويل

«الفكر» يقول «إلى ذكرى حبيتي التي تبعث في نفسي الحسرة والشجن، ذكرى من كانت مصدر إلهامي، كما كانت إلى حد ما، المؤلف الذي كتب أفضل ما كتبت. الشيخ راجع ترجمتنا لكتاب «أسس البرالية السياسية» ص ١١٥ أصدرته مكتبة مديولي بالقاهرة (الترجم).

- (١) طراز معماري نشأ في الجزء الشمالي من فرنسا وانتشر في أوروبا الغربية، من منتصف القرن الثاني عشر إلى نهاية القرن الخامس عشر للميلاد. وتتميز الكاتدرائيات القوطية - والمباني القوطية عموماً - بالضخامة والارتفاع الشاهق وبكثرة النوافذ حتى تستغرق القسم الأكبر من الجدران، والاقواس والعقود الحادة ومن أشهرها كاتدرائية كولون، التي بدأ تشييدها عام ١٢٤٨ (الترجم).
- (٢) رفايل (١٤٨٣ - ١٥٢٠) رسام ومهندس معماري إيطالي، يعتبر أحد أعظم الفنانين العالميين في مختلف العصور. أسهم في زخرفة الفاتيكان. من أشهر أعماله «مادونا» و«الدفن» و«العذراء» إلخ (الترجم).

جدا قبل أن يتحرر أدب النساء من نفوذ الأنماط السائدة بحيث تقوده وترشده ميوله هو. لكن إذا لم يثبت، كما اعتقد، أن هناك ميولا طبيعية مشتركة بين النساء وتميز عبقرية المرأة عن عبقرية الرجل، فسوف يكون لكل كاتبة فردية بينهما ميولها الفردية الخاصة التي مازالت حتى يومنا الراهن متجمدة بتأثير الأنماط السابقة: وسوف يتطلب الأمر أجيالا كثيرة، قبل أن تتطور فرديتهن تطورا كافيا إلى حد يستطعن معه السير قدما رغم تأثير هذه الأنماط بل ومقاومتها.

ويبدو الدليل الواضح، في الفنون الجميلة بمعناها الصحيح، على نقص الملكات الأصلية عند المرأة عنها عند الرجل، يبدو لأول وهلة في أقوى صوره: مادام في استطاعتنا أن نقول (كما يقال عادة) أن الرأي العام لا يستبعدهن من هذه المجالات، وإنما يشجعها بينهما. ومنها يتألف القسم الأكبر من تعليمهن في الطبقات الغنية. ومع ذلك فقد أخفقن في هذا الميدان، أكثر مما حدث في ميادين أخرى كثيرة، في الاقتراب من أعلى مكانة مرموقة بلغها الرجال. غير أن هذا القصور لا يحتاج إلى تفسير أكثر من الواقعة المعروفة والمألوفة، والتي تصدق، بصفة عامة، على الفنون الجميلة أكثر مما تصدق على أى شيء آخر، وأعنى بها التفوق الهائل للمحترفين على الهواة. فالنساء في الطبقات المثقفة، يتلقين جميعا، تقريبا، دراسة في فرع أو أكثر من فروع الفنون الجميلة، ولكن لا يكسبن عيشهن منها أو يصلن إلى مركز اجتماعي مرموق عن طريقها، ذلك لأن النساء الفنانات كن جميعا من الهواة وليست الاستثناءات الموجودة إلا من النوع الذي يؤكد هذه الحقيقة العامة. فالمرأة تتعلم الموسيقى لالكي تؤلف قطعاً موسيقية بل لكي تقوم بالعزف فحسب. ومن هنا فإن الرجال يتفوقون على النساء في مجال الموسيقى من زاوية التأليف الموسيقى فقط. والفن الوحيد الذى تمارسه المرأة كمهنة، إلى حد ما، أو احتراف تكسب منه عيشها هو فن التمثيل المسرحي. Histrioic. ومن المعترف به أن المرأة في هذا المجال تتساوى مع الرجل أن لم تفقه. وحتى تكون المقارنة عادلة، يجب أن تكون مقارنة بين إنتاج النساء في أى فرع من فروع الفن، وإنتاج الرجال الذين لا يتخذون من هذا الفرع مهنة أو حرفة. فمن المؤكد أن النساء، في مجال التأليف الموسيقى على سبيل المثال، قد أنتجن أشياء لا تقل جودة

بأية حال عما أنتجه الهواة من الرجال. وهناك الآن عدد قليل جداً من النساء يحترفن الرسم، وقد بدأن فعلاً يظهرن نبوغاً حقق مايمكن أن نتوقعه منهن. فحتى الرسامون الذكور (مع الاعتذار للمستر رسكن (Ruskin) <sup>(١)</sup>). لم تخرج من بينهم شخصية عظيمة خلال القرون الأخيرة. وسوف يمضى وقت طويل قبل أن يتحقق ذلك، أما أن الرسامين القدامى قد بلغوا شأواً بعيداً تفوقوا فيه على الرسامين المحدثين، فإن السبب يرجع إلى أن الرجال الذين كانوا يكرسون أنفسهم للرسم كانوا من طبقة عليا، ففي القرنين الرابع عشر والخامس عشر كان الرسامون الإيطاليون أكثر رجال عصرهم ثقافة، وكان معظمهم من أصحاب الثقافة الموسوعية والقدرات الشاملة. مثل عظماء الرجال من اليونان. غير أن الفنون الجميلة كانت في عصرهم بالنسبة لمشاعر الناس وتصوراتهم، من بين أسمى المجالات التى يستطيع الإنسان أن يتفوق فيها. وكان الناس عن طريقها، يصلون إلى ما لا يستطيعون الوصول اليه الآن اللهم الا بالتفوق فى مجال السياسة أو ميدان القتال: أعنى اما عن طريق مصاحبة الحكام أو التساوى مع عليّة القوم من النبلاء. أما فى العصر الحديث، فإن الرجال الذين يقربون من هذا المستوى يتجهون إلى ميادين أخرى أكثر أهمية من الرسم بالنسبة لسمعتهم وفائدة العالم الحديث. ولا يتجه إليه رجال من أمثال «رينولدز» <sup>(٢)</sup> أو «تيرنر» <sup>(٣)</sup> إلا نادراً (وأنا لا أدعى أن لى رأياً فى مركزهما بين عظماء الرجال)، أما الموسيقى فهى تنتمى الى نظام آخر، لأنها لا تتطلب نفس القدرات العامة للذهن، بل يبدو أنها تعتمد أكثر على المواهب

(١) جون رسكن John Ruskin ١٨١٩ - ١٩٠٠ كاتب وناقد فنى. كان ذا أثر رئيسى فى تكوين الذوق الفنى العام فى إنجلترا فى عهد الملكة فيكتوريا. من أشهر آثاره: «الرسامون المحدثون»، وأيضاً «مصابيح فن العمارة» عام ١٨٤٩ (المترجم).

(٢) السير يشوع رينولدز Sir Joshua Reynolds (١٧٢٣ - ١٧٩٢) رسام إنجليزى يعتبر عند بعض النقاد أعظم الرسامين الإنجليز فى كل العصور. تميزت لوحاته بغنى الألوان. من أشهر لوحاته «سن البراءة» و«كى فىشر يوصفها كلبو بطرقة» (المترجم).

(٣) جوزيف وليسم تيرنر J.W. Turner (١٧٧٥ - ١٨٥١) رسام رومانسى بريطانى برع فى استخدام اللون والضوء على نحو أصيل جعله أحد الفنانين الإنجليز القلائد الذين تركوا أثراً فى أعمال رسامى القارة الأوروبية. من أشهر أعماله «هانبيال يعبر جبال الألب» عام ١٨١٢ و«هيدرو تبنى قراطة» عام ١٨١٥ (المترجم).

الطبيعية، وقد يندعش المرء من أنه لا يجد امرأة من بين المؤلفين الموسيقيين العظماء ولكن حتى هذه الموهبة الطبيعية تحتاج للدراسة والتفرغ الاحترافي حتى يمكن أن تتاح لها فرصة إبداع الأعمال العظيمة والملاحظ أن البلدين الوحيديين اللذين انتجا موسيقيين من الدرجة الأولى، حتى بين الرجال هما ألمانيا وإيطاليا وهما بلدان ظلت النساء فيهما مختلفات كثيراً حتى عن إنجلترا وفرنسا من حيث الثقافة العامة والخاصة في آن معاً- فالنساء في هذين البلدين كن، بلا مبالغة، قليلات التعليم جداً، ولا يعملن على تنمية أية ملكة من الملكات الرفيعة للذهن. ولابد أن الرجال، في هذين البلدين، من لهم ذراية بمبادئ التأليف الموسيقى كانوا بالمنات، بل ربما كانوا بالآلاف وهو الأرجح. في حين أن النساء لايزيدن على العشرات: حتى أننا هنا كذلك، عندما نأخذ المتوسط، لايحى لنا أن نتوقع ظهور امرأة واحدة ممتازة في مقابل خمسين رجلاً ممتازاً بين المؤلفين سواء في ألمانيا أو إيطاليا.

وهناك أسباب أخرى كثيرة- إلى جانب تلك التي ذكرناها- تساعد على تفسير ظاهرة بقاء النساء متخلفات عن الرجال حتى بالنسبة للأعمال المتاحة لكليهما. فمن ناحية هناك قلة ضئيلة من النساء اللاتي يسمح لهن وقتهن بممارسة هذه الأعمال. وقد يبدو ذلك قولاً ينطوى على مفارقة، غير أنه واقعة اجتماعية لاشك فيها، فوقت كل امرأة وأفكارها تتطلب منها اشباع قدر كبير من المطالب السابقة في الشئون العملية. فهناك أولاً الاشراف على الشئون العائلية، والانفاق المنزلى، الذى يشغل، على الأقل، امرأة واحدة فى كل أسرة وهى، فى العادة، المرأة الناضجة التى اكتسبت خبرة، اللهم الا إذا كانت الأسرة من الفراء بحيث تنيب عنها فى هذه المسائل شخصاً يأجر يقوم عنها بهذه المهمة، وتتحمل بعد ذلك كل ماتتعرض له من ضياع واسراف نتيجة لهذا النوع من الادارة المنزلية والاشراف على شئون الأسرة. وحتى إذا لم يكن ذلك مرهقاً من أى جانب آخر، فهو متعب جداً من حيث التفكير، لأنه يتطلب يقظة مستمرة، وعينا ساهرة لايفوتها شىء من أدق التفاصيل، كما يعرض مسائل تحتاج إلى تدبرها وحلها، وقد تكون مسائل متوقعة أو غير متوقعة فى كل ساعة من ساعات اليوم. وليس فى استطاعة المرأة المسؤولة عن هذه الأمور أن تنفض يدها منها تماماً. أما إذا كانت هذه المرأة فى مركز وأوضاع مادية تعفيها من هذه الأمور- إلى حد ما- فإنه

لا يزال يقع عليها عبء ترتيب وتنسيق علاقة الأسرة بغيرها من الأسر: أو ماسمى «بالواجبات الاجتماعية». وكلما قلّ ماتحمله من الواجب الأول، ازداد عبء الواجب الثانى فى العادة: مثل حفلات العشاء، والموسيقى، والدعوات المسائية، والزيارات الصباحية، وكتابة الخطابات، وكل ما يستتبع هذه الأمور من واجبات، وذلك كله إلى جانب الواجب المرهق الذى يفرضه اجتماع على النساء وحدهن. بأن يجعلن أنفسهن موضع الإعجاب من الناحية الاجتماعية، فالمرأة الذكية من طبقات المجتمع العليا تجد ما يشغلها تماما فى استخدام مواهبها لتحقيق قواعد السلوك المهنّذ وانتقادات الحديث. فإذا نظرنا إلى الجانب الخارجى من الموضوع فحسب: لوجدنا أن قدراً كبيراً من التفكير الذى تمارسه كل النساء اللاتى يعلّق قيمة على أناقة الملابس (ولا أعنى الملابس الغالى، وإنما العناية بالدوق والعرف الطبيعى والمصطنع) والعناية بملايهن، وربما أيضاً العناية بملايهن بناتهن. إنّ القادر الكبير من التفكير الذى يتفق فى هذه الأمور، كان يكفى وحده لتحقيق نتائج محترمة فى الفن، أو العلم، أو الأدب، ويستهلك بالفعل قدراً كبيراً من الوقت والجهد العقلى كان يمكن أن يتوافر لميدان من هذه الميادين<sup>(١)</sup>. ولو كان الممكن أن يؤدى هذا العدد الكبير كله من الاهتمامات العملية الصغيرة (التي تكون كبيرة بالنسبة للنساء) إلى وجود وقت فراغ لدى النساء، أو إلى توفير الكثير من الجهد، أو حرية التفكير، بحيث يستطعن تكريسها للفن أو التفكير النظرى، لكان يمكن أن يكون لديهن رصيد أصيل من النشاط أكبر كثيراً مما هو موجود، لدى الغالبية العظمى من الرجال، غير أن ذلك ليس كل شيء، بل هناك

(١) يبدو أن الجهد العقلى الذى يبذله الرجل ليتمكن من الوصول إلى الحقيقة هو نفس الجهد الذى يبذله للوصول إلى الفكرة السليمة عما هو صواب فى مسائل الزينة، وما هو صواب من مبادئ الفن النائية.. كما أن مركز الكمال واحد، رغم أن المركز هنا فى نطاق أضيّق. ولتوضيح ذلك بمثال لنذكر «موضة الملابس» التى تسمح بوجود ذوق جميل وذوق ردىء. أن مكونات الملابس تتغير على الدوام بين المكونات العظيمة والمكونات الصغيرة، ومن القصير إلى الطويل، وإن كانت الصورة العامة تظل باقية، إذ تظل نفس الملابس العامة ثابتة نسبياً، رغم ثباتها على أساس واهٍ جداً. لكنه أساس ينبغي أن يحمّد عليه الذوق فى الملابس. ومن يتكرّ شيئاً يلقى نجاحاً فى هذا المضمار، أو الذى يلبس على أحسن ذوق، يستطيع، فى الأعم الأغلب، أن يكشف عن مهارة مماثلة إذا استخدم نفس الحكمة فى أغراض أعظم. أو يصل إلى نفس الذوق السليم فى أرفع أعمال الفن. راجع مير يوشوع رينولدز «أحاديث» الحديث السابع (المؤلف).

بالإضافة إليه مهام الحياة العادية الربية التي تلقى على كاهل المرأة، إذ ينتظر منها أن يكون وقتها وقدراتها دائماً تحت تصرف كل إنسان. أما الرجل فإذا لم تكن لديه مهنة تعفيه من مثل هذه المطالب، وأكثر من ذلك إذا لم يكن لديه عمل ما، فإنه لن يضير أحداً إذا ما كرّس وقته لشىء ما. فانشغاله فى هذا الشىء يعد عذراً مقبولاً لعدم استجابته لكل طلب عارض يطلب منه. فهل يمكن أن تُعدّ مهام المرأة ولاسيما تلك التي تختارها لنفسها بحرية- عذراً لها عن عدم القيام بما يسمى بالمطالب الاجتماعية؟ الحق أن واجباتها الضرورية المعترف بها لا تكاد تسمح لها بمثل هذه الأعذار، ولا تعفيها من هذه المطالب. فهذه الأعذار تقتضى وجود مرب فى الأسرة أو شىء آخر غير ما لوف، ليكون لها الحق فى تفضيلها مطالبتها الخاصة على إرضاء الآخرين. فهى لابد أن تظل باستمرار تحت تصرف شخص ما أو كل شخص بصفة عامة. فلو كان لديها دراسة خاصة أو عمل ما، فلا بد أن تنتهز أية فرصة أو فرصة صغيرة من الوقت تحدث مصادفة- لتقوم فيها بهذه الدراسة. وهناك امرأة مشهورة<sup>(١)</sup> تقول بحق فى كتاب أمل أن يرى النور قريباً: أن كل شىء تفعله المرأة يتم فى أوقات متفرغة وطارئة، فهل نندهش بعد ذلك لأنها لم تبلغ مراتب مرموقة فى مسائل تتطلب اهتماماً مستمراً، وتركيزاً للاهتمام الرئيسى فى الحياة؟ أن الفلسفة، على سبيل المثال، تتطلب ذلك، بل يتطلبه الفن، قبل أى شىء آخر، الذى يقتضى، إلى جانب تكريس التفكير والمشاعر- تدريب اليد باستمرار للوصول إلى مستوى رفيع من المهارة.

وهناك اعتبار آخر يضاف إلى ذلك كله. فهناك درجة من الاتقان فى المهن العقلية والفنون المختلفة تكفى لأن يكسب المرء عيشه عن طريقها. وهناك درجة أعلى يتوقف عليها الانتاج الضخم الذى يخلو إسم صاحبه. وهناك بواعت معينة تكفى لبلوغ الدرجة الأولى لدى كل من يتخذ من هذا العمل مهنة له: أما الدرجة الثانية فلا يكاد

(١) هذه المرأة التي يشير إليها «مل» هي، على الأرجح، فلورنس نايتنجيل Florence Nightingale (١٨٢٠-١٩١٠) وهي مصلحة إنجليزية فى القرن التاسع عشر عرفت باسم «السيدة التي تحمل الصلحاح فى يدها». ولدت فى فلورنسا بإيطاليا من أسرة ثرية، ودرست فن التمريض، وعملت فى مستشفى لندن لرعاية المرضى من النساء عام ١٨٥٢. ثم استطاعت أن تجمع خمسين ألفاً من الجنبات الاسترلينىة لأقامة مؤسسة لفن التمريض. كانت أول امرأة تنال وسام الاستحقاق Oreader of Merit عام ١٩٠٧. غير أن الكتاب الذى يشير إليه «مل» كان- فيما يبدو- معروفاً لديه لكنه لم ينشر قط، ومن ثم لم ير النور كما كان الفيلسوف يمتنى (المترجم).

يصل إليها كل من كانت لديه، في فترة مامن فترات حياته، رغبة عارمة في الشهرة. وليس هناك حافظ أقل من ذلك، في العادة، يجعل المرء يتحمل العمل الشاق المضمنى الذى يقتضيه على نحو مطلق، حتى في حالة أعظم المواهب الطبيعية- أية مكانة مرموقة في الأعمال التى في حوزتنا منها بالفعل آثار رائعة تدل على أسمى درجات العبقرية. والآن: فإن النساء نادراً ما تكون لديهن مثل هذه الرغبة العارمة في الشهرة سواء أكان السبب في ذلك طبيعياً أو مصطنعاً إذ ينحصر طموحهن، عادة، في نطاق أضيق من ذلك. فالنفوذ أو هذه الرغبة في التأثير تلخص في أن تكون موضع إعجاب، أوحب من جانب أولئك الذين يرونهن بأعينهن: وهن يقتنعن تماماً من الاحتراف بدرجة من المعرفة أو الفن، أو الانجازات الأخرى، تمكنهن من تحقيق هذه الرغبة في التأثير دون أن يسعين إلى الارتفاع عنها. وتلك سمة من سمات شخصية المرأة لا بد من مراعاتها عندما نحكم عليها على نحو ما هي عليه الآن. وأن كنت لأعتقد، على الاطلاق، أنها سمة متأصلة فيها، وإنما هي فحسب نتيجة طبيعية للظروف التي تعيش فيها. أما حب الشهرة عند الرجال فقد عملت التربية، وكذلك الرأي العام على تشجيعه، إذ أن «احتقار الملذات والاتجاه نحو العمل الشاق» لذاته يعتبر جزءاً من «الروح النبيلة» حتى لو تحدثنا عنها على أنها «موطن الضعف الأخير»<sup>(١)</sup>. وتحفز الروح ماتبهجه الشهرة في كل مجالات الطموح. بما في ذلك الحظوة لدى النساء، في الوقت الذى تكون فيه جميع هذه الأمور مغلقة أبوابها أمام النساء، بل إن الرغبة في الشهرة تعد هي نفسها جرأة لا تليق بالأنثى. وإلى جانب ذلك كله كيف يمكن ألا تتركز اهتمامات المرأة كلها في الانطباعات التي تتكون عنها عند أولئك الذين يدخلون في حياتها اليومية، لاسيما وأن المجتمع قد حدد أن تكون جميع واجباتها متجهة نحوهم، كما عمل على أن تكون كل راحتها معتمدة عليهم؟<sup>(٢)</sup> والرغبة الطبيعية في الحصول على احترام الآخر قوية عند المرأة بقدر قوتها عند الرجل. غير أن المجتمع رتب الأمور

(١) هذه العبارات للشاعر الإنجليزي جون ملتون (١٦٠٨-١٦٧٤)، وقد ذكرها في قصيدة رثاء بعنوان «ليسيدياس» Lyeidas نظمها عندما غرق صديقه الشاب إدوارد كنج، وأسهم ملتون في كتاب تذكاري عن كنج بهذه القصيدة التي دعا فيها إلى احتقار الملذات، الذى اعتبره جوهر الروح النبيلة، كتب القصيدة عام ١٦٣٨ (المترجم).



بحيث لا تستطيع بلوغ التقدير العام في الحالات العادية إلا عن طريق تقدير زوجها وأقاربها من الذكور، في حين أن تقديرها الخاص عن طريق تفوقها الفردي ممنوع عليها، وقل مثل ذلك بشأن ظهورها في أى وضع تكون فيه غير تابعة لرجل. أن من لديه أقل قدرة على تقدير الحياة المنزلية والاضلاع الاجتماعية، وعادات الحياة كلها، وتأثيرها على العقل، من السهل عليه أن يرى في هذا التأثير تفسيراً كاملاً لجميع الاختلافات والفروق البارزة، تقريباً، بين الرجال والنساء، بما في ذلك جميع الفروق التي توحى بالدونية.

أما فيما يتعلق بالفروق الأخلاقية، بوصفها شيئاً متميزاً عن الفروق العقلية. فإن هذا التمييز يكون، عادة، لصالح النساء، إذ يقال انهن أفضل من الرجال وهى مجاملة جوفاء، لابد أن تشير إبتسامة مليئة بالمرارة عند كل امرأة تعزى بنفسها طاماً، أنه لا يوجد موقف آخر في الحياة تنص قواعده المعترف بها على أن الأفضل عليه أن يطيع الأسوأ، ويكون ذلك مناسباً تماماً وطبيعياً تماماً. وإذا كان لهذه العبارة العقيمة أية قيمة فلا يكون ذلك إلا من حيث هى اعتراف من الرجال بالتأثير الفاسد للسلطة لأنها، بالقطع، هى الحقيقة الوحيدة التى تثبت هذه العبارة، ان كانت حقيقة، أو تقوم على الأقل بتوضيحها. والواقع أنه على الرغم من أن تأثير العبودية مسميء على الجانبين (العبد والسيد)، فإن تأثيرها على العبيد أقل سوءاً منه على السادة فهى ربما أحالتهم إلى وحوش ضاربة، فمن المفيد للطبيعة الأخلاقية أن تكبح، وحتى لو كان ذلك عن طريق أن النساء أقل من الرجال. وأنا لاشك على الاطلاق أن نفس هذه العبارة تصدق على العبيد من الزنوج وبفس القوة. فأولئك الذين يعيشون تحت سيطرة آخرين لا يستطيعون ارتكاب الجرائم كثيراً، مالم يمكن ذلك بأمر سادتهم وخدمة أغراضهم. ولست أعرف مثلاً صارخاً على عمى العالم، بما فى ذلك قطيع الدمارسين من الرجال، أكثر من الطريقة التى يتجاهل بها ويتغاضى عن أثر الظروف الاجتماعية، وتحقير لطبيعة النساء العقلية، ومغالاته الغبية فى مسألة طبيعتهم الأخلاقية.

وقد يسمح لمباراة المجاملة عن تفوق النساء فى الخير الأخلاقى، أن تقترب بالتحقير الخاص لأنهن أكثر عرضة للتحيز الأخلاقى. ولقد قيل لنا أن النساء لا يستطعن مقاومة تحيزهن الشخصى: وأحكامهن فى المسائل الكبرى مغلفة بأهوائهن أو نفورهن، وإذا افترضنا أن ذلك صحيح فإن الأمر لايزال يتطلب البرهنة على أن النساء أكثر تعرضاً

للخطأ من الرجال، لاتباعهن المشاعر الشخصية، حتى ولو أهتم الرجال بمصالحهم الشخصية.

ويبدو أن الفارق الرئيسي إذن هو أن الرجال ينحرفون عن خط الواجب والصالح العام، بدافع من مصالحهم الذاتية، في حين أن النساء (ولا يسمح أن تكون لهن مصالح ذاتية خاصة) يفعلن ذلك بدافع من اعتبار شخص آخر. كما ينبغي ألا يغرب عن بالنا أيضاً أن التربية كلها التي تلقاها النساء من المجتمع تغرس فيهن الشعور بأن الأفراد المتصلين بهن هم الوحيدون الذين لهم عليهن حق، الوحيدون الذين يُطلب إليهن الاهتمام بمصالحهم، في حين يتركن غرباء، فيما يتعلق بالتربية، حتى بالنسبة للأفكار المبدئية التي تتعرضها مقدماً أية نظرة ذكية للاهتمامات الأوسع نطاقاً أو الأهداف الأخلاقية الرفيعة. ومعنى ذلك أن الشكوى ضدهن تنحل من تلقاء ذاتها إلى مايلي: إنهن، يؤدين الواجب الوحيد الذي تعلمنه، باخلاص أكثر مما ينبغي، وهو الشيء الوحيد، تقريباً، الذي يُسمح لهن بممارسته.

إن تنازلات التمييزين لغير التمييزين نادراً ما تحقق بدافع أفضل من قدرة غير التمييزين على انتزاعها، حتى أنه يحتمل أن أية حجة ضد امتياز الجنس، لانهتم بها الغالبية العظمى من الناس، إلا اهتماماً بالغ الضآلة. مادام في قدرتهم أن يقولوا لأنفسهم أن النساء لايشكين من ذلك. ولاشك أن هذه الواقعة تصكّن الرجال من الاحتفاظ بامتيازهم غير العادل فترة أطول. وإن كانت لا تجعل هذا الامتياز أقل ظلماً، ويمكن أن يقال الشيء نفسه بالضبط عن النساء في «حريم»، الرجل الشرقي: فهن لايتذمرن من عدم السماح لهن بحرية المرأة الأوروبية. بل يعتقدون أن نساءنا جريئات بطريقة لاخطأ على نحو يخلو من الأنوثة<sup>(١)</sup>. ومن النادر جداً أيضاً أن يتذمر الرجال من النظام العام للمجتمع، ذلك لأنهم لم يعرفوا بوجود أي نظام آخر في أى مكان من العالم<sup>(٢)</sup>.

(١) للأسف أن ذلك ما يحدث الآن في عالم المرأة حتى أن استاذنا المرحوم د. زكي نجيب محمود كتب أكثر من مرة عن «ردة في عالم المرأة بعد التطور الرائع الذي حققته المرأة العربية بصفة عامة، والمصرية بصفة خاصة، في أوائل هذا القرن». (المترجم).

(٢) للأسف أيضاً أن ذلك ما يحدث الآن في عالم الرجل عندما نجد عشرات المثقفين يدافعون عن الحكم الدكتاتوري وكان لسان حالهم يقول أهنك ضرب آخر من الحكم؟ وهل عرف تاريخنا غير حكم الطغيان؟ راجع كتابنا عن «الطاغية» الطبعة الثالثة مكتبة مدبولي بالقاهرة عام ١٩٩٧ (المترجم).

والنساء، عموماً، لا يتذمرن من نصيبهن، وإن تدمرن، فإن ذلك يظهر فى الواقع كثيراً فى كتابات النساء، ولا يشك أحد فى أن لهذا التذمر أى هدف عملى. ذلك لأن شكاواهن، مثل شكاوى الرجال عندما يظهرن سخطهن بصفة عامة على الحياة البشرية، ليس القصد التعبير عن لوم لأحد أو المطالبة بأى تغيير. لكن على الرغم من أن النساء لا يتذمرن من سلطة الأزواج، فإن كل واحدة منهن تشكو من زوجها عموماً، أو من أزواج صديقاتها، والشئ نفسه يحدث فى جميع حالات العبودية، على الأقل فى بداية حركة التحرر، فأقنان الأرض<sup>(١)</sup> لم يتدمروا قط فى بداية الأمر من سلطة سادتهم وإنما من طغيانهم فحسب. ولقد بدأ عامة الشعب بالمطالبة ببعض الامتيازات الداخلية القليلة. وكانت الخطوة الثانية أنهم طالبوا باعفائهم من الضرائب التى تفرض عليهم دون رضاهم. لكنهم كانوا— حتى ذلك الوقت— يشعرون أنه تطاول لا يلىق إذا ما طالبوا بالمشاركة، أو بأى نصيب، فى سلطة الملك وسيادته. ووضع النساء فى اليوم الراهن، هو الحالة الوحيدة التى لا يزال الناس ينظرون فيها إلى التمرد ضد القواعد المقررة بنفس النظرة السابقة التى كانوا ينظرون بها إلى حق الرعايا فى التمرد ضد الملك: فالمرأة التى تنضم إلى أية حركة لا يوافق عليها زوجها تجعل من نفسها شهيدة، حتى لو كان فى وسعها أن تكون رسولاً يبشر بالمبادئ، إذ فى وسع الزوج، قانوناً، أن يوقف هذا التبشير، فلا يمكن أن نتوقع من النساء أن يكرسن أنفسهن لتحرير المرأة، قبل أن يكون الرجال، وبأعداد وفيرة، على استعداد للانضمام إليها فى هذا الموضوع.

\* \* \*

---

(١) أقنان الأرض، هم العبيد الذين يكونون ملكاً للأرض لا لصاحبها، بمعنى أنه إذا باع هذه الأرض، فإن البيع يتضمن فى الحال بيع العبيد معها فهم أشبه بالأدوات أو الآلات التى ترتبط بالأرض. ومن هنا لا يجوز بيعهم فى استقلال عن الأرض (الترجم).

## الفصل الرابع

### « تحرير المرأة من قيودها »

من مميزات تحرير المرأة :

- أن تقوم العلاقات البشرية على العدل لا الظلم . .
- مضاعفة الملكات العقلية المتاحة لخدمة البشر . .
- توجيه تأثير النساء في الغالبية العظمى من مشاعر البشر ومعتقداتهم . . الخ .

«مل»



## الفصل الرابع «تحريرها المرأة من قيودها»

يبقى أمالنا سؤال، لا يقل في أهميته عن الموضوعات التي سبق أن ناقشناها، وسوف يطرحه بالحاح المعارضون الذين اهتزازيمانهم، إلى حد ما، بالنقطة الرئيسية. وهذا السؤال هو: ماهى الفائدة المرجوة، أو الخير المتوقع، الذى يمكن أن يعود علينا، من التغييرات التى نطالب بها، فى عاداتنا ومؤسساتنا...؟ هل سيكون الجنس البشرى أفضل فى أي جانب إذا ماتحورت النساء...؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك فلماذا نزعج أرواحهن وعقولهن بمحاولة القيام بثورة اجتماعية باسم الحق المجرد...؟

من الصعب أن نتوقع أن يُطرح مثل هذا السؤال فيما يتعلق بالتغييرات المقترحة فى أوضاع النساء فى الزواج. فاللون العذاب والمعاناة، والأمور اللاأخلاقية، والشور من كل لون، التى تنشأ فى حالات لاحتصر لها، بسبب استبعاد أفراد من الرجال لأفراد من النساء- شىء مرعب جدا لانستطيع أن نغض عنه الطرف. إن الأشخاص الذين لايفكرون، أوغير المخلصين، يحصون فقط تلك الحالات الصارخة أوالقصوى، أو التى ذاعت بين الناس- ويقولون عنها انها حالات استثنائية من الشور. ولكن لأحد يستطيع أن يغمض العينين فلا يراها ويعترف بوجودها، بل بقسوتها فى كثير من الحالات. ومن الواضح تماما أن إساءة السلطة لايمكن أن يكبح جماحها تماما طالما أن السلطة باقية. وذلك لأن السلطة لا تمنح للفضلاء من الرجال فحسب، ولا للمحترفين أو المهذبين منهم، بل تمنح للرجال بصفة عامة- وأحيانا لأشدهم وحشية وأعنتهم إجراما. وليس هناك من كايح سوى رأى العام. غير أن أمثال هؤلاء الرجال لا يصل إليهم فى العادة من رأى العام سوى آراء من على شاكلتهم. فإذا لم يطغ أمثال هؤلاء، بوحشية، على الموجود البشرى الوحيد الذى يرغمه القانون على تحمل أى شىء منهم (وهو المرأة)- فلا بد أن يكون المجتمع قد وصل بالفعل إلى جنة رضوان. ولن تكون هناك ثمة حاجة بعد ذلك لقوانين تكبح جماح نزعات الرجال السيئة. ولابد أن تكون «استرايا»<sup>(١)</sup>. وقد عادت مرة أخرى إلى الأرض، وأصبح لها معبد حتى

(١) آلهة العدالة فى الأساطير اليونانية والرومانية. ابنة كبير الآلهة زيوس، والربة تيمس، وأخت «موروز»، عاشت على الأرض إبان العصر النحاسى، ولكنها هربت عندما أصبح البشر أسراراً. =

فى قلب أسوأ رجل. انّ قانون العبودية فى الزواج يعبر عن تناقض صارخ مع جميع مبادئ العالم الحديث، ولكل تجربة موت بها هذه المبادئ ببطء وألم. أنها الحالة الوحيدة الآن، بعد إلغاء رق الزوج، التى يوضع فيها موجود بشرى بكامل قواه العقلية تحت رحمة موجود بشرى آخر على أمل ألا يستعمل هذا الأخير مائحوّل إليه من سلطة الا غير الشخص الخاضع لمصلحته. فالزواج هو بالفعل حالة العبودية الوحيدة التى يعرفها القانون الانجليزى. فلم يعد هناك، من الناحية القانونية، عبيد سوى ربة كل منزل.

ومن ثمّ فلن يكون هذا الجانب من الموضوع هو الذى يحتمل أن يطرحه السؤال: إذن ما الفائدة من طرحه. Cui Bono؟ قد يقال لنا أنّ كفة الشر سوف ترجح كفة الخير، الا أن وجود اخير كحقيقة واقعة مسألة لاشك فيها. غير أنه فيما يتعلق بالسؤال الأكبر اغراض بازالة قيود النساء- أعنى الاعتراف بمساواتهن بالرجال فى كل مايتعلق بحقوق المواطنة- وفتح أبواب جميع الأعمال المحترمة أمامهن، وكذلك التعليم والتدريب اللذين يؤهلان لهذه الأعمال- هناك أشخاص كثيرون لا يكفيهم أن يكون هذا التفاوت غير عادل وليس لهذه اللامساواة أى مبرر مشروع، بل إنّ هؤلاء يحتاجون أن نحدد لهم المزايا الواضحة التى تعود علينا بازالة هذا التفاوت.

فلنقل لهم منذ البداية أن هذه المزايا هى أولا وقبل كل شىء تنظيم العلاقات البشرية كلها تنظيمًا كلياً شاملاً يقوم على العدل وليس الظلم. ومانتظر به الطبيعة البشرية من مغن هائل من جراء هذا التنظيم لا يكاد يكون من الممكن بلوغه بأمثلة توضيحية، ولا يمكن أن يلقى عليه ضوء أقوى من ذلك إذا ماصيغ فى مجرد كلمات بالنسبة لشخص ترتبط لديه الكلمات بمعنى أخلاقى. فجميع النزعات والميول الانسانية، وعبادة الذات وتفضيلها تفضيلاً غير منصف- وهى الصفات السائدة بين البشر،

---

«واتخذت مكانها فى دائرة أبراج السماء باسم برج العذراء Virgo، أو السنبلة كان الشعراء الانجليز يشيرون إلى عودتها احتفالاً بعودة الملك شارل الثانى بعد جمهورية كرومويل، وهذا مايشير إليه مل هنا- راجع د.امام عبدالفتاح امام معجم وأساطير العالم، المجلد الأول ص ١٣٣ أصدرته مكتبة مديولى بالقاهرة (المترجم).

مصدرها وجذورها، بل والمنبع الذى تستمد منه غذاءها الرئيسى هو الوضع الحالى للعلاقة بين الرجل والمرأة، خذ مثلاً صبي صغير ينمو حتى يصل إلى طور الرجولة بلا أية قدرات ولا مواهب خاصة، وهو يعتقد أنه— حتى إذا كان من أئمة البشر جميعاً، وأشدّهم جهلاً، وأعظمهم بلاهة وجموداً— أسمى من كل امرأة. بل ومن نصف الجنس البشرى بأسره (أى جنس النساء)— مجرد أنه ولد ذكراً: بما فى ذلك بعض النساء اللاتى يتفوقن عليه حقاً، ويشعر هو نفسه من تجربته اليومية، بل يشعر كل ساعة، أنهم أسمى منه. وحتى إذا كان يتبع، فى العادة، توجيه وإرشاد امرأة فى سلوكه، فإنه إذا كان أحقّ فإنه لا يعتقد بالطبع أنها ليست مساوية له فى قدراته وأحكامه ولا يمكن أن تكون نداً له. وإذا لم يكن أحقّ فإنه يفعل ما هو أسوأ— أنه يرى أنها أسمى منه، لكنه يعتقد أنها رغم سموها من حقه أن يأمرها وعليها أن تطيع. فما هو الأثر الذى يتركه هذا الاعتقاد على شخصيته؟ إن الرجال من الطبقات المشقة لا يدركون فى كثير من الأحيان إلى أى عمق يصل هذا الأثر فى أذهان الغالبية العظمى من الرجال. ذلك لأن التفاوت وعدم المساواة بين الرجل والمرأة يظل بعيداً عن الأنظار عند الناس المهيئين أصحاب التربية السليمة— وقبل كل شيء بعيداً عن أنظار الأطفال. فالأبناء مطالبون بنفس القدر من الطاعة لأهمهم مثل أبيهم: ولا يسمح لهم بالسيطرة على أخواتهم من الاناث، كما أنهم لم يعتادوا أن يروا تفضيلاً لهم عليها، بل على العكس فإننا نجد أن تعويضات الشعور بالشهامة تكون مرموقة أكثر، فى حين يتوارى الإحساس بالعبودية إلى الخلف. وهكذا نجد أن الشباب الذين يحظون بتربية حسنة بين الطبقات العليا فى المجتمع، كثيراً ما يتجنبون الآثار السيئة للموقف فى سنواتهم المبكرة، ولا يتعرضون لها إلا بعد أن يقعوا تحت سيطرة الوقائع كما هى فعلاً عندما يبلغون طور الرجولة. أمثال هؤلاء الناس لا يدركون إلا بقدر ضئيل فى أية سن مبكرة تزرع فى ذهن الصبي، لاسيما إذا نشأ بطريقة مختلفة، فكرة سموه عن الفتاة، وكيف تنمو مع نموه وتقوى مع قوته. ثم كيف يغرسها التلميذ فى المدرسة فى ذهن زميله. وفى أية سن مبكرة يعتقد الشاب أنه أسمى من أمه— وقد يشعر أنه مدين نحوها بالخلم والصبر، ولكن ليس بالاحترام الحقيقى. وكيف يشعر بشعور السلطان بسموه نحو المرأة التى يُضفى عليها شرف أن



تكون شريكة حياته. فهل يمكن أن تتخيل ألا يؤدي ذلك كله إلى انحراف طريقة وجود الرجل بأسرها كموجود فرد وموجود اجتماعي في آن واحد؟ إن ذلك يوازي بالضبط شعور الملك (الذي نال العرش بالوراثة) أنه أسمى من الآخرين جميعاً لأنه ولد ملكاً، أو شعور النبيل أنه ولد نبيلاً. أن العلاقة بين الزوج وزوجته هي نفسها العلاقة بين السيد الاقطاعي وتابعه، باستثناء أن الزوجة مطلوب منها طاعة غير محدودة أكثر مما كان مطلوباً من التابع. وأياً ماكان الأثر الذي تركه هذا الاستعباد في التابع، سواء أكان أثراً حسناً أم سيئاً، فمن الذي يستطيع ألا يرى أن الأثر الذي تركه في السيد بالغ السوء...؟ سواء اعتقد أن أتباعه أسمى منه حقاً، أو شعر بأنه وضع على رأس أناس مساوين له دون أية ميزة حقيقة له سوى أنه كما قال «فيجارو» تحمل مشقة المولد<sup>(١)</sup>. وعبادة الذات لدى الملك أو السيد الاقطاعي يقابلها عبادة الذات لدى الذكور فالموجودات البشرية لا تنشأ منذ طفولتها على امتلاك ميزات لم تكسبها بنفسها دون أن يترك ذلك فيها أثراً. إن أولئك الذين تثير فيهم المميزات غير المكتسبة، التي يشعرون بأنها أكثر مما يستحقون، هم القلة الفاضلة، أما الآخرون فإنها تبعث فيهم الكبرياء، بل أسوأ أنواع الكبرياء، وهو الذي يستند في تقدير ذاته على ميزات عارضة ليست من انجازهم هو. وقبل كل شيء آخر، عندما يكون الشعور بالسمو على الجنس الآخر مصحوباً بسيطرة شخصية على واحدة منه، فإن الموقف إذا كان يمثل مدرسة الضمير والتسامح بالنسبة لأولئك الذين يتميزون بالضمير والحب، فإنه بالنسبة للرجال الذين من النوع الآخر أكاديمية أو مدرسة للتدريب على الزهو والكاذب والغرور والعجرفة - وهي رذائل إذا كبحت في علاقاتهم مع الرجال الآخرين لتأكدهم من أن أندادهم سوف يتصدون لهم بالمقاومة، فإنها تنفجر في جميع أولئك الذين يكونون في وضع يرغمون فيه على تحملهم، وهذا تراهم كثيراً ما ينتقمون لأنفسهم بدورهم من زوجة سيئة الحظ نتيجة لما يضطرون إليه من كبت في مكان آخر.

(١) وردت هذه العبارة على لسان خدام في مسرحية «زواج فيجارو» للأديب الفرنسي بومارشيه (1732-1799) حيث يقول لسيد النبيل ساشرا: «ماذا فعلت لتكون لك كل هذه الميزات؟ لم تفعل شيئاً سوى أنك تفضلت على العالم بيلادك». وليست العبارة لفيجارو Figaro نفسه كما ذكر مل. (المترجم).

ان المثل الذى تقدمه الحياة المنزلية المبنية على علاقة متناقضة مع مبادئ العدل الاجتماعى، والأثر الذى تتركه، لابد أن يؤدى بطبيعة الإنسان ذاتها، إلى الانحراف بحيث يكاد يستحيل أن ترتفع بخيالنا، مع خبرتنا الحاضرة، إلى تصور مدى ضخامة التغير إلى الأفضل إذا ماتخلصنا منه. إن كل ماتفعله التربية والحضارة نحو آثار قانون القوة على الشخصية، واحلال قانون العدالة بدلا منه، يظل مجرد تأثير سطحي طالما أن قلعة العدو لم يهاجمها أحد. إن مبدأ الاتجاه الحديث فى الأخلاق والسياسة هو أن السلوك، والسلوك وحده، هو الذى يجعله مستحقاً للاحترام: أعنى أن استحقاق الرجل للاحترام لايعتمد على وضعه بل على عمله فهو الذى يؤهله للتوقير والتبجيل، وهو وحده، قبل أى شىء آخر، الذى يجعل استخدامه للقوة والسلطة مشروعاً وليس مجرد المولد. فإذا لم يكن يسمح للموجود البشرى بالسلطة (لا تكون بطبيعتها مؤقتة) على موجود بشرى آخر، فإن المجتمع البشرى لن يشغل نفسه ببناء خصال يمينه ليهدهما بيساره. إن الطفل لأول مرة منذ وجود الإنسان على الأرض، سوف يتدرب فى هذه الحالة على الطريق الذى ينبغي أن يسير فيه، ولا يخشى عليه من الانحراف عن هذا الطريق عندما يتقدم به السن. ولكن مادام حق القوى فى التسلط على الضعيف هو السائد فى قلب المجتمع، فسوف تشهد محاولة اقامة المساواة بين القوى والضعيف وهى المبدأ فى أفعاله الخارجية، صراعاً طويلاً وشاقاً، لأن قانون العدالة وهو أيضاً قانون الديانة المسيحية- لن يستحوذ على مشاعر الناس الداخلية، لأنهم سيعملون فى تصرفاتهم على نحو يضاده حتى عندما يلتزمون به.

والفائدة الثانية المرجوة التى نتوقعها من منح النساء حرية استغلال ملكاتهن بأن تترك لهن حرية الاختيار فى عملهن، وأن نفتح أمامهن ميادين العمل ذاتها المتاحة للرجال، بنفس المكافأة ونفس التشجيع الذى تحظى به الموجودات البشرية الأخرى-- أقول إن الفائدة الثانية المتوقعة هى مضاعفة الملكات العقلية المتاحة للخدمات الرفيعة للبشرية، فحيثما يوجد الآن شخص واحد مؤهل لنفع البشرية ودعم الصالح العام، كان يكون مدرساً أو مديراً لفرع مامن الخدمات الاجتماعية أو الخدمات العامة، ففى هذه الحالة ستكون القرصة مواتية لوجود شخصين. كما أن التفوق العقلى الآن من أى نوع أقل كثيراً، فى كل مكان، مما هو مطلوب. إذ أن هناك نقصاً شديداً فى الأشخاص

من أصحاب الكفاءة القادرون على إنجاز الأعمال الممتازة التى تتطلب مقدرة كبيرة، ولذلك فإن خسارة العالم تكون خطيرة جداً وعظيمة حقاً عندما نرفض استخدام نصف المقدار الذى يمتلكه من مواهب، وصحيح أن هذا المقدار من المواهب الذهنية لم يقدّر تماماً. لأن قسماً كبيراً منه يستخدم- أو سوف يستخدم على كل حال - فى إدارة الأعمال المنزلية وفى المهن القليلة الأخرى المتاحة للنساء. كما أن لما تبقى أثراً كبيراً، بطريقة غير مباشرة، فى حالات فردية مختلفة ومنوعة، من خلال الأثر الشخصى الذى تتركه امرأة بعينها لابد لنا أن نقدّرنا من ناحية، بوصفها نتيجة مستخلصة من مقدار القوة الاجتماعية الجديدة التى سنحصل عليها من تحرير المرأة، أعنى تحرير نصف مجموع الملكات الذهنية للبشر، فينبغى علينا أن نضيف إليها فائدة الحث على المنافسة التى ستتاح لأذهان الرجال (أو إذا أردنا أن نستخدم تعبيراً أصح) الضرورة التى ستفرض عليهم حتى يستحقوا الوضع المتفوق الذى يتوقعون الحصول عليه.

وهذه الاضافة الضخمة للقدرة الذهنية للنوع البشرى، وللمقدار المتاح من العقل لإدارة الأمور إدارة حسنة، يمكن أن نصل إليها، إلى حد ما، عن طريق تربية النساء تربية ذهنية أفضل، وهى لابد أن تتحسن- فى وقت واحد Payi-Pasus- مع تحسن تربية الرجال. إذ سوف تنشأ النساء، بصفة عامة، مثل الرجال تماماً قادرات على فهم الأعمال والشئون العامة، وعلى إدراك الأمور العليا للتفكير النظرى، متساويات مع الرجال من نفس طبقتهم. أما القلة المختارة من هذا الجنس أو ذاك المؤهلة لا فقط لفهم مايفعله الآخرون أو يفكرون فيه، بل المؤهلة لأن تفعل هى نفسها، وأن تفكر هى نفسها، فى أشياء عظيمة، سوف تستمتع بنفس التسهيلات فى تدريب ملكاتها وتحسين قدرتها عند هذا الجنس أوذاك. وبهذه الطريقة يتسع نطاق عمل المرأة من أجل الصالح العام، وذلك برفع تربيتها إلى مستوى تربية الرجل، وبجعل كلا منهما يستفيد من تحسن الطرف الآخر ويشارك فيه. لكن بغض النظر عن ذلك فإن مجرد كسر الحواجز وتحطيمها سيكون له فى حد ذاته فضيلة تربية ذات قيمة كبرى. فمجرد التخلص من فكرة أن الموضوعات الأوسع نطاقاً فى الفكر والعمل، وجميع الأمور التى تتصل بالصالح العام- هى من اختصاص الرجال، وأن النساء مستبعدات من هذا الميدان،

الذى يحرم بالقطع على معظمهم- زاد من وعى المرأة بأنها موجود بشرى مثل أى موجود بشرى آخر، وأن لها الحق فى إختيار العمل الذى تريده، تحشها وتدفعها الحوافز ذاتها التى لدى أى شخص آخر للاهتمام بأى شىء يهم الجنس البشرى. وأن لها الحق فى أن يكون لها تأثير فى شئون البشر كأى فرد آخر سواء حاولت الاشتراك فيها أم لا. وهذا وحده يمثل تقدماً ضخماً فى ملكات النساء، واتساعاً فى آفاق مشاعرهن الأخلاقية.

وفضلاً عن الاضافة إلى كم المواهب الفردية المتاحة لإدارة شئون البشر، وهى بالقطع ليست كثيرة فى الوقت الراهن الى الحد الذى يمكن معه أن تستغنى عن نصف مامنحة الطبيعة، فإن رأى النساء سوف يكون له أثر مفيد، وإن لم يكن كبيراً، فى الغالبية العظمى من مشاعر البشر ومعتقداتهم. وإنما أقول أثر مفيد، وإن لم يكن كبيراً، لأن تأثير النساء على النبرة العامة للرأى العام كان باستمرار، أو على الأقل منذ أقدم العهود التى تعرفها، بارز جداً، فالأثر الذى تركه الأم على الشخصية الأولى لأبها، ورغبة الشبان فى التقرب من الفتيات، كانا فى جميع الأوقات عاملين هامين فى تشكيل الشخصية، وحددا بعض الخطوات الرئيسية فى تقدم الحضارة. وحتى فى عصره هوميروس، كان الشعور بالغجل Aidos أمام الطروديات اللاتى يضعن خماراً، مثيراً قوياً للفعل، فضلاً عن أنه يبرر تصرفات هكتور Hector<sup>(١)</sup> العظيم. وكان للتأثير الأخلاقى عند النساء أسلوبان فى العمل. الأسلوب الأول: هو الأثر اللين اللطيف، فأولئك الذين كانوا عرضة أكثر من غيرهم لأن يكونوا ضحايا العنف، كانوا يعمدون بطبيعة الحال إلى تحديد نطاقه والتخفيف من حدته. أما أولئك الذين لم يتعلموا فن القتال، فقد كانوا يميلون ميلاً طبعياً إلى أى أسلوب لتسوية الخلافات غير القتال. وبصفة عامة: فإننا نجد أن أولئك الذين تعرضوا أكثر من غيرهم للمعاونة والعذاب بسبب إغراقهم فى إنفعالات الأنانية، كانوا أكثر المؤيدين وأشدهم حماسة، للقانون الأخلاقى الذى يقدم الوسائل لكبح هذه الانفعالات. فقد كان النساء عنصراً قوياً فى

(١) هكتور، فى الميثولوجيا اليونانية، أكبر أجنال بريام Priam ملك طروادة. كان زوج اندروماك، وأبرز أبطال طروادة قاطبة، قتله البطل اليونانى الشهير «أخيل» ومثل بجثته بأن ربطها بعربة وراح بدور بها فى ساحة القتال بين تهليل اليونانيين- قارن: د.أمام عبدالفتاح أمام، معجم ديانات وأساطير العالم، المجلد الثانى- أصدرته مكتبة مبدولى بالقاهرة (المترجم).

حث غزاة الشمال على إعتناق الديانة المسيحية، فهي عقيدة كانت أفضل كثيراً لدى النساء من أي عقيدة سابقة عليها. ويمكن أن نقول أن إعتناق الأنجلو ساكسون<sup>(١)</sup> والفرانك Franks<sup>(٢)</sup>. للديانة المسيحية بدأ بزواجى اثلبرت Ethelbert<sup>(٣)</sup>. وكلويس Clovis<sup>(٤)</sup>. أما الأسلوب الثانى الذى كان تأثير النساء فيه على رأى العام واضحاً جداً فهو اعطاء مثير قوى لتلك الصفات فى الرجال التى لم تتدرب عليها النساء. وكان من الضروري للغاية بالنسبة لهن أن تتوافر فيمن يقوموا بحمايتهن: كالشجاعة والفضائل الحربية بصفة عامة، وهى الصفات التى كانت فى جميع الأوقات مدينة بالكثير لرغبة الرجال فى الحصول على طريقة لنيل إعجاب النساء، ويمتد تأثير هذا الباعث إلى أبعد من هذه المجموعة من الصفات البارزة بسبب التأثير الطبيعى لوضعهن. فإذا جمعنا بين هذين النوعين من التأثير المعنوى الذى تمارسه النساء انبثقت أمامنا روح الفروسية: التى من سماتها العجبية الجمع بين أعلى مستوى من صفات القتال ونوع آخر لفئة مختلفة أتم الاختلاف من الفضائل، وأعنى بها صفات الرقة، والكرم، والانكار الذات نحو الفقات غير العسكرية، والضعفاء، ممن لا يستطيعون الدفاع عن أنفسهم

(١) الأنجلو - ساكسون Anggo-Saxons اسم يُطلق على القبائل الجرمانية التى استقرت فى إنجلترا فى القرنين الخامس والسادس للميلاد، والتى بسطت سيطرتها عليها حتى الفتح النورماندى عام ١٠٦٦. وبعد الفتح النورماندى أطلق المؤرخون، فى إنجلترا، هذا الاسم على الشعب الانجليزى، وربما انسحب أيضاً على المهاجرين من إنجلترا الذى احتلوا الولايات المتحدة والمتحدثين هناك بالانجليزية (المترجم).

(٢) الفرانك أو الفرنجة: قبائل جرمانية نزلت فى القرن الثالث للميلاد على ضفاف نهر الراين الأوسط والأدنى، فتحت فى عهد الملك كلوفيس الأول Clovis I (٤٨١-٥١١) بلاد الغال Gaul (فرنسا) - وقد وسع شولان حدود المملكة وجعل منها إمبراطورية واسعة. ثم انقسمت لمملكتين شرقية (المانيا) وغربية (فرنسا) واسم فرنسا France نفسه مشتق من اسم الفرانك أو الفرنجة (المترجم).

(٣) اثلبرت (٥٥٢-٦١٦) ملك مقاطعة كنت فى إنجلترا اعتنقت زوجته الديانة المسيحية وكانت السبب فى اعتناق زوجها لهذه الديانة، عمد القديس أوغسطين عام ٥٩٧ للميلاد (وهو غير الفيلسوف المعروف) وأصبح موضع احترام الرومان (المترجم).

(٤) كلوفيس الأول Clovis I (٤٦٦-٥١١) هزم الرومان والقوط الغربيين، واختار باريس عاصمة لدولته التى شملت معظم الأراضي الفرنسية فى الجزء الجنوبي الغربى من ألمانيا، اعتنقت زوجته الديانة المسيحية، وكانت السبب فى اعتناق زوجها لهذه الديانة، فاعتنقها عام ٤٩٩ للميلاد وسن قبل وفاته مجموعة من الشرائع (المترجم).

بصفة عامة، مع إستسلام خاص، بل وعبادة موجهة نحو النساء اللاتى يتميزن عن غيرهن من الفئات الضعيفة الأخرى بأنهن يملكن مكافأة ضخمة يقدمنها طواعية لمن يحاولون الحصول على الخطوة عندهن، بدلا من أن يفرضوا عليهن الخضوع. وعلى الرغم من أن ممارسة الفروسية كانت عملاً يقل فى المستوى النظرى كثيراً عنه فى المستوى العملى، حتى أن الهوة تتسع، فى فن الفروسية، بين النظرية والتطبيق... فإن الفروسية تظل مع ذلك من أئمن ما حققه التاريخ الأخلاقى للجنس البشرى، بوصفها مثلاً ملحوظاً على امحاولة المنسقة والمنظمة التى يقوم بها مجتمع ممزق غير منظم، لتحقيق مثل أعلى للأخلاق وتطبيقه عملياً، متقدماً جداً على الأوضاع الاجتماعية والمؤسسات الاجتماعية القائمة... لدرجة أن إحيائه الكامل فى تحقيق هدفه الأساسى لم يسج أثره مع ذلك ضاماً، بل ترك إنطباعاً طيباً ذا قيمة عالية فى أفكار ومشاعر جميع العصور التالية.

ويمكن أن نقول أن المثل الأعلى للفروسية هو الدروة التى وصل إليها تأثير مشاعر النساء على التهذيب الأخلاقى للجنس البشرى: وإذا كان على المرأة أن تظل فى وضعها الثانوى، فإنه لمن المؤسف أن ينقضى زمن الفروسية، لأنه الفن الوحيد، على الإطلاق، القادر على تخفيف المؤثرات اللاأخلاقية لهذا الوضع. غير أن التغييرات التى طرأت على الحالة العامة للنوع البشرى، جعلت من الضرورى وضع مثل أعلى أخلاقى مختلف ليحل محل فن الفروسية، ذلك لأن الفروسية كانت محاولة لنشر العناصر الأخلاقية فى أوضاع مجتمع كان كل شىء فيه يعتمد سواء فى الخير أو الشر، على القدرة الفردية. تحت المؤثرات المطلقة للرقه والكرم عند الفرد. أما فى المجتمعات الحديثة فقد أصبح كل شىء يحسم، حتى فى الأمور الحربية، لا بالجهد الفردى، بل بعمليات جماعية لعدد من الأفراد. فى حين تحول الشغل الشاغل لمجتمع من ميدان القتال إلى ميدان الأعمال والصناعة، ولا يشترط أن تكون متطلبات الحياة الجديدة بعيدة عن فضائل الكرم الذى كان سائداً فى الحياة القديمة. ولكنها لم تعد تعتمد عليها اعتماداً تاماً، فلا بد أن تكون الأسس الرئيسية للحياة الأخلاقية فى العصور الحديثة هى

العدالة، والفتنة، واحترام كل فرد لحقوق كل فرد آخر، وقدرة كل إنسان على العناية بأموره الخاصة. لقد تركت الفروسية جميع صور الظلم والخطأ قائمة في المجتمع بغير كايح قانوني وكل ما فعلته أنها شجعت بعض الأفراد على تفضيل الحق والعدل على الخطأ والظلم، بأن لفتت الانظار إلى عبارات المديح والاعجاب. غير أن الاعتماد الحقيقي للأخلاق لا بد أن يقوم، بصفة مستمرة، على الجزء القانوني فهو القوة القادرة على ردع الشر، لأن أمن المجتمع لا يمكن أن يعتمد على إضفاء صفة الشرف على الحق فحسب. فذلك لا يشكل سوى حافز ضعيف جداً لدى الجميع باستثناء قلة، وهناك كثيرون لا يتأثرون به على الإطلاق. إن المجتمع الحديث يستطيع كبت الخطأ في جميع قطاعات الحياة، عن طريق استخدام القوة الأعلى التي منحها له الحضارة بصورة مناسبة، وبذلك يجعل وجود الأعضاء الضعفاء في المجتمع محتلاً بالنسبة لهم. (فقد أصبح في استطاعتهم الدفاع عن أنفسهم عن طريق حماية القانون لهم) دون الاعتماد على الثقة في مشاعر الفروسية عند أولئك الذين يكونون في وضع يمكنهم من الطغيان. ولا يزال جمال وبهاء شخصية الفارس كما هو، لكن حقوق الضعفاء والراحة العامة في الحياة البشرية، أصبحت تقوم الآن على دعامة أشد رسوخاً وأقوى يقيناً مما كانت في الماضي. أو بالأحرى أصبحت كذلك في كل علاقة من علاقات الحياة فيما عدا العلاقة الزوجية.

ولا يصل التأثير الأخلاقي والمعنوي للنساء في الوقت الحاضر عما كان عليه في الماضي، لكنه لم يعد محدداً واضح المعالم كما كان: فقد اندمج أكثر، تقريباً، مع ما يتركه الرأي العام من أثر: سواء عن طريق عدوى المشاركة الوجدانية، أو رغبة الرجال في أن يكون لهم بريق في أعين النساء. فقد صار لمشاعرهن بذلك تأثير كبير في المحافظة على ما بقي من المثل الأعلى للفروسية - في دعم مشاعر روح الكرم، واستمرار تقاليدها. ومستواه في نقاط الشخصية هذه أرفع من مستوى الرجال. أما في موضوع العدالة فمستواه أدنى إلى حد ما. أما فيما يتصل بعلاقات الحياة العامة، فإننا نستطيع أن نقول بصفة عامة أن تأثيرهن، إجمالاً، يعمل على تشجيع الفضائل الرقيقة ولا يشجع على الفضائل الجامدة: وإن كان ينبغي علينا أن نضع في إعتبارنا جميع التعديلات التي تعتمد على شخصية الفرد. أما فيما يتعلق بالتجربة الرئيسية من

بين التجارب الكبرى التى تتعرض لها الفضيلة فى شئون الحياة - الصراع بين المصلحة والمبدأ - لتأثير النساء ففيها اتجاه مختلط الطابع تماما. وعندما يحدث أن يكون المبدأ المقصود هو أحد المبادئ القليلة التى إنطبعت فيهن بقوة بتأثير التربية الدينية أو الأخلاقية، فانهن يصبحن مساعدات نشطات للفضيلة: وكثيراً ما يدفعن أزواجهن وأبناءهن إلى أعمال فيها إنكار للذات ما كانوا ليقوموا بها بدون تأثيرهن غير أن الحاضر للنساء، وللتربية لا ينطوى على مبادئ عن الفضيلة تنطبع فيهن الا فى أضيق نطاق. كما أنها، فى الأعم الأغلب مبادئ سلبية، كتحريم أعمال معينة، لكن لا صلة لها بالتوجه العام للأفكار والأهداف. وأخشى أن أقول أن النزاهة فى السلوك العام فى الحياة، وتكريس الطاقة لأغراض لا تجلب ميزات خاصة للأسرة - هى أمور نادراً ما تشجعها النساء أو تعمل على تأييدها. ونحن لا نلومهن كثيراً لعدم تشجيعهن لأمر لم يتعلمن أن فيها فائدة، كما أنها تجتذب الرجال منهن، ومن مصالح الأسرة. والنتيجة هى أن تأثير النساء كثيراً ما يكون غير إيجابى للفضيلة العامة. غير أن للنساء إسهاماً فى التأثير فى أخلاق المجتمع، طالما أن مجال نشاطهن قد اتسع قليلاً، وطالما أن كثيرات منهن قد إنشغلن فى الاهتمام العملى، بدعم أغراض تتجاوز نطاق بيتها وأسرته. ولقد ظهر أثر النساء بدرجة كبيرة فى خاصيتين تميّزت بهما الحياة الأوروبية الحديثة هما: النفور من الحرب، والاتجاه نحو الأعمال الخيرية، وهما صفتان ممتازتان. غير أنه إذا كان لتأثير النساء قيمة فى التشجيع الذى يضيفه على هذه المشاعر بصفة عامة، فإن التوجه الذى يضيفه عليها فى التطبيقات الجزئية كثيراً ما يكون له - لسوء الطالع - مضاره على أقل تقدير بقدر فوائده. فأهم ميدانين للنساء، من زاوية الأعمال الخيرية بصفة خاصة، هما التبشير الدينى والاحسان. وليس التبشير الدينى داخل البلاد سوى تعبير آخر عن زيادة حدة المشاحنات الدينية ومرارتها: أما التبشير الدينى خارج البلاد فهو فى العادة اندفاع أعمى نحو غرض ما، دون تبين الأضرار القاتلة - وهى قاتلة بالنسبة للغرض الدينى نفسه، وجميع الأغراض المرغوبة الأخرى - أما فيما يتعلق بالاحسان، فهو موضوع قد يكون فيه تناقض شديد بين الفوائد المباشرة التى تعود على الأشخاص الذين يتعلق بهم الاحسان، والنتيجة النهائية بالنسبة للمصالح العام: فى حين أن تربية النساء، بأسرها - وأعنى بها عادة الاهتمام بالفوائد المباشرة التى تعود على



الأشخاص وليس الاهتمام بالفوائد البعيدة التي تعود على الطبقات التي ينتمى إليها هؤلاء الأشخاص. وذلك يجعلهم غير قادرين على رؤية الأضرار التي تلحق بكل إحسان أو أى عمل خير توجه إليه مشاعرهم، كما يجعلهم غير مستعدين للاعتراف بذلك. إن ذلك القدر العظيم، والمستمر في الزيادة، من الأريحية غير المستترة قصيرة النظر في تولي رعاية حياة الناس بدلا منهم، وتخليصهم من النتائج السيئة لتصرفاتهم، يقوض الأسس ذاتها لاحترام النفس، ومساعدة النفس، وضبط النفس، وهى الشروط الجوهرية لرشاء الفرد وللفضيلة الاجتماعية في آن معاً. وهذا الهدر في مصادر المشاعر الخيرية الناتج من تأدية الأفعال المؤذية بدلا من الأفعال الطيبة، يتضخم بمشاركة النساء، وعملهم على إثارتها بما لهن من تأثير. غير أن ذلك لا يعنى أنه خطأ من المحتمل أن ترتكبه النساء إذا ما ترك لهن بالفعل إدارة وتنظيم الأعمال الخيرية - بل أن ما يحدث أحيانا أن النساء اللاتي يدرن الاحسان العام يدرن ببصيرتهن في الواقعة الحاضرة، لاسيما في أذهان ومشاعر أولئك الذين يتصلون بهن مباشرة، وهو أمر يتفوق فيه النساء، عادة، على الرجال - أقول أن النساء يدرن بوضوح التأثير اللااخلاقي للصدقات أو المساعدات التي تصنع للآخرين، كما أنهن يستطعن إلقاء دروس في هذا الموضوع على كثير من الذكور والمشتغلين بالاقتصاد السياسى. غير أن النساء اللاتي يعطين نقودهن فحسب ولا يقفن وجهها لوجه أمام الآثار التي تترتب على ذلك فكيف تتوقع منهن أن يتبنأ بها... فالمرأة التي ولدت في قلب المصير الحالي للنساء، ورضيت به وفتحت بنصيبها، كيف يمكن لها أن تقدر قيمة الاستقلال الذاتي؟ انها ليست مستقلة ذاتيا، ولم تتعلم أن تعتمد على نفسها، وتستقل بذاتها، بل أن قدرها أن تتلقى كل شيء من الآخرين، فلماذا إذن يكون ما ترضى به ويكون خيرا بالنسبة لها يكون سيئا بالنسبة للفقراء؟ أن أفكارها المألوفة عن الخير أنه نغم وعطايا تهبط على الشخص من أعلى. وتنسى أنها ليست حرة مع أن الفقراء أحرار. وإنهم إذا ما أخذوا ما يحتاجون إليه من غير جهد ولا كسب، فلا أحد يستطيع ارغامهم على العمل بعد ذلك، وأنه لا يمكن لكل فرد أن يتولى رعاية كل فرد آخر، بل لابد من وجود حافظ يدفع الناس إلى العناية بأمورهم ومصالحهم هم أنفسهم. وأن مساعدة الناس على أن يساعدوا أنفسهم، إذا كانوا قادرين جسمياً، هو الاحسان الوحيد الذى ثبت أنه احسان في النهاية.

وتظهرنا هذه الاعتبارات على مدى فائدة الدور الذى تقوم به النساء فى تكوين الرأى العام، وهو دور سيكون أفضل اذا ما تم توسيع نطاق تعليمهن، وممارستهن العملية للأشياء التى يكون لهن فيها تأثير ونفوذ. وهو أمر يترتب بالضرورة على تحررهن الاجتماعى والسياسى. ويكون التحسن والتقدم اللذان تحققهما كل امرأة فى أسرهما اخاصة بها لهما من تأثير خاص فى هذه الأسرة سيكون أكبر كثيراً من ذلك.

كثيراً ما يقال أنه فى الطبقات الأكثر تعرضاً للغواية فإن زوجة الرجل وأطفاله يتجهون إلى أن يبقى الرجل أميناً ومخلصاً ومحترماً. بتأثير الزوجة المباشر، وبما يشعر به من إهتمام نحو تحسين مستواهم فى المستقبل. وقد يكون ذلك صحيحاً، وهو كثيراً ما يكون صحيحاً، بالنسبة للأشخاص الضعاف أكثر مما هو بالنسبة للأشوار، وهذا التأثير المفيد سوف يبقى ويقوى فى ظل قوانين المساواة، فهولا يعتمد على عبودية المرأة، بل على العكس من ذلك، يضعف عدم الاحترام الذى يشعر به الرجل من الطبقات الدنيا فى قلوبهم نحو من يكونون خاضعين لسلطانهم. لكن عندما نرتفع فى السلم الاجتماعى، فإنا نصل إلى مجموعة من القوى المحركة مختلفة أتم الاختلاف، إذ يميل تأثير الزوجة - حسب نطاقه - إلى منع الزوج من الهبوط إلى مستوى أقل من المستوى الذى قبله البلاد، كما يميل بنفس القدر إلى إعاقة صعوده وتجاوزه لهذا المستوى. فالزوجة هى العامل المساعد للرأى العام المألوف. والرجل الذى يتزوج من امرأة أقل منه ذكاء يجدها باستمرار عبئاً ثقيلاً، بل ربما أسوأ من ذلك، فقد تكون عقبة أمام كل طموح لديه لتحسين مستواه وليكون أفضل ما يطلبه الرأى العام. ويكاد يكون من المستحيل على الشخص المقيد بهذه الطريقة أن يبلغ آفاق الفضيلة الرفيعة. فإن اختلفت آراؤه عن آراء الجمهور - إذا رأى مجموعة من الحقائق لم تشرق عليه شمسها بعد، أو إذا شعر فى قلبه بحقائق لا يعترف بها الجمهور إلا إسماً فحسب، فمن حقه أن يرتفع فى سلوكه إلى مستوى هذه الحقائق بوعى أكثر من عامة البشر. ويمثل الزواج، أمام جميع هذه الأفكار والرغبات، أكبر عقبة اللهم الا اذا كان الرجل سعيد الحظ بزوجة تعلقو على المستوى المألوف على نحو ما يكون عليه هو نفسه.

إذ المطلوب دائما بعض التضحية للمه. الح الشخصية، سواء منها ما يتعلق بالمكانة الاجتماعية أو الموارد المالية بل ربما تطلب الأمر المخاطرة حتى بوسائل العيش. وقد يكون الرجل على استعداد لأن يواجه بنفسه هذه التضحيات والمخاطر، لكنه يتردد كثيرا قبل أن يفرضها على أسرته. وأسرته في هذه الحالة تعنى زوجته وبناته لأن الأمل سيراوده دائما بأن أبناء الذكور سيصبحون بمثل شعوره هو نفسه. وأن ما يستطيع الاستغناء عنه، يستطيعون هم أيضا الاستغناء عنه، بارادتهم، ولنفس السبب. أما بناته، فربما توقف زواجهن على هذا الأمر: في حين أن زوجته التي لا تستطيع أن تشارك في الأهداف أو تفهمها - وهي الأهداف التي تبذل من أجلها هذه التضحيات، وهي إذا اعتقدت أنها تستحق أية تضحية فانما تفعل ذلك ثقة منها في زوجها أو من أجله فحسب، فإنها لا تستطيع المشاركة في حماسه أو ما يشعر به من رضا عن نفسه، في الوقت الذي تكون فيه الأشياء المراد التضحية بها هي كل شيء بالنسبة لها. وفي هذه الحالة ألا يتردد أفضل الرجال وأكثرهم بعداً عن الأنانية - طويلاً قبل أن يحمل زوجته معه هذه النتائج؟ وحتى إذا لم يكن الأمر متعلقاً بالمخاطرة براحة الحياة، بل بالوضع الاجتماعي فحسب، فإن العبء على ضميره ومشاعره يكون قاسياً جداً. إن كل من له زوجة وأبناء فهو أشبه بمن سَلِمَ رهائن إلى «مسز جروندى Mrs Grundy» (١) وربما لا يعنيه الحصول على رضا المجتمع (الذي أسلم له رهائنه) - ولكن الأمر ذو أهمية بالغة لزوجته. فقد يكون الرجل نفسه فوق مستوى الرأى العام. أو قد يجد تعويضا مقنعا في رأى أولئك الذين يشاركونه في الاتجاه. ولكنه لا يملك تعويضا يقدمه للمرأة التي ارتبطت به. وتصل الزوجة - وهو ميل لا يتغير تقريبا عند كل زوجة - إلى أن تضع تأثيرها ونفوذها في كفة واحدة مع المكانة الاجتماعية. وهو ميل يتخذ في بعض الأحيان حجة ضد الزوجة، أو تلام عليه النساء بصفة عامة. ويصور على أنه يمثل سمة متميزة من الضعف والطفولة في شخصية المرأة: وهو بالقطع ظلم فادح. لأن المجتمع

(١) شخصية في إحدى مسرحيات الكاتب المسرحي الإنجليزي توماس مورون Thomas Morton (١٧٦٤ - ١٨٣٨) وهي شخصية غفية لا تظهر على الإطلاق، بل يشار إليها باستمرار «ماذا تقول مسز جروندى؟» ما الذي تفعله مسز جروندى...؟ وهكذا ومن ثم أصبح الاسم رمزا للمجهول أحيانا ولآداب المجتمع أحيانا أخرى، وللاحتشام المفرط أو المتكلف أحيانا ثالثا. والمقصود هنا أن الزوج يسلم زوجته وأبناءه إلى المجتمع بصفة عامة. (المترجم).

جعل حياة الزوجة بأكملها - في الطبقات الموسرة - تضحية مستمرة بالنفس، ثم يعود فيطالبها بكبح لا هوادة فيه لكل ميولها الطبيعية، والشئ الوحيد الذى يقدمه مقابل هذا الاستشهاد هو المكانة. غير أن مكانتها ترتبط برباط لا ينفصم بمكانة زوجها، غير أنها بعد أن تدفع ثمنه كاملاً، تكتشف أنها فقدته، دون أن تجد لذلك أى مبرر. لقد ضحّت بحياتها كلها من أجل هذه المكانة. ويجب ألا يضحى بها زوجها من أجل نزوة عارضة أو هوى فى نفسه أو عمل طائش. أعنى من أجل شئ لا يعترف به العالم ولا يسمح به، بل يتفق العالم معها فى أنه حماقة، مالم يكن أسوأ من الحماسة. وكثيراً ما يقع الرجال من أهل الجدارة والاستحقاق فى هذا المأزق، ممن قد لا يملكون مواهب تؤهلهم للظهور بين أولئك الذين يتفوقون معهم فى الرأى، ولكنهم مع ذلك يعتقدون رأيهم عن إيمان، ويشعرون أنهم مقيدون بشرفهم وضمائرهم خدمة هذا الرأى، بالاعلان عن إيمانهم وتضحياتهم بالوقت والجهد والمال فى سبيله. وأسوأ الحالات جميعاً هى تلك التى يكون فيها أمثال هؤلاء الرجال من مرتبة أو مركز اجتماعى لا يوفر لهم من تلقاء ذاته ولا يستثنيهم مما يعتبر أفضل جماعة. وعندما يتوقف بلوغهم هذه الجماعة، بصفة أساسية، على ما يعتقد فيهم من الناحية الشخصية - ومهما تكن تربيتهم، ونشأتهم، وعاداتهم ممتازة، فإن سلوكهم العام وآراءهم إذا لم ترق لأولئك الذين يوجهون الرأى فى هذه الجماعة: استبعدوا منها. وكم من امرأة داهنت نفسها وامتألت غرورها (وهى مخطئة تماماً فى تسعة أعشار الحالات) وظنت بأنه ليس ثمة ما يمنعها أو يمنع زوجها من ارتداد أرقى المجتمعات المجاورة لها - وهى مجتمعات يرتادها بحرية أشخاص آخرون تعرفهم جيداً ومن نفس طبقتها - لولا أن زوجها من الخارجين أو «المنشقين» لسوء الطالع، أو من المعروف عنهم اختلاطهم بالساسة الراد يكالين من طبقات دنيا. وهذا فى رأيها ما يحول دون حصول ابنها «زيد» على بعة أو مركز طيب أو مكانة أو يعوق زواج ابنتها «كارلين» زيجة مناسبة، بل يمنعها هى نفسها ويمنع زوجها من الحصول على دعوات، وربما على مراتب شرفية، تحصل عليها الأخريات، ممن هن جديرات مثلها بهذه الأمور. ومع وجود مثل هذا الأثر والتأثير فى كل منزل، الذى يعمل إما بصورة إيجابية نشطة أو يعمل بصورة أقوى عندما لا تتيهنا الأسرة.

أ يكون هناك مدعاة للدهشة أو العجب حين نجد أن الناس، بصفة عامة، يقولون في تلك الوسطية من الاحترام التي أصبحت علامة بارزة تتميز بها العصور الحديثة؟<sup>(١)</sup>

هناك وجه آخر بالغ الضرر، وإن لم يكن في الواقع نتيجة مباشرة لقيود النساء، وإنما يرجع إلى الهوة الواسعة للفروق التي تخلقها هذه القيود بين تربية النساء وما تستتبعه من شخصية للمرأة وبين تربية الرجل وشخصيته. وهو وجه يحتاج إلى أن نوليها قدراً من العناية: فليس ثمة ما هو أسوأ منه للاتحاد بين الأفكار والميول التي تعد بمثابة المثل الأعلى للحياة الزوجية. فإذا تخيلنا أنه يمكن أن يكون هناك ارتباط وثيق بين شخصين يختلفان اختلافاً جذرياً فذاك حلم أجوف، إن اللاتشابه يمكن أن يجذب، ولكن التشابه هو الذي يبقى، وبمقدار ما يكون هناك تشابه بين الأفراد، فإن كلا منهما يمكن أن يقدم للآخر حياة سعيدة. ولما كان النساء لا يشبهن الرجال إلى هذا الحد، فلا غرو أن يشعر الأنانيون من الرجال بحاجتهم إلى سلطة تعسفية في أيديهم تضع حداً لـ *Limine* لتصادم الميول طوال الحياة، وذلك يحسم جميع الأمور كما يرونها. وعندما يكون هناك فردان غير متشابهين إلى أقصى حد، فلن تكون هناك هوية حقيقية لمصالحهما. وكثيراً جداً ما يكون هناك اختلاف بين الزوجين في الاخلاص أو الاحساس بالضمير حول رأى يتعلق بنقاط سامية للواجب. فإذا حدث ذلك، هل يكون هناك اتحاد حقيقي بين الزوجين؟ ومع ذلك فهذا الخلاف ليس أمراً نادر الحدوث لاسيما إذا كانت للمرأة شخصية جادة، وتلك حالة عامة ومنتشرة في البلاد الكاثوليكية، عندما تؤيدها في عدم اتفاقها مع زوجها، السلطة الأخرى الوحيدة التي تعلمت أن تخشى لها رأسها، وأعنى بها سلطة القسيس. وهناك، عادة، وجه سافر للسلطة التي لا يتنازعها منازع، وبهذا الوجه السافر يهاجم الكتاب البروتستانت والكتاب اللبراليون (التحرريون) نفوذ القساوسة، لا على أنه سيئ في حد ذاته، وإنما لأنه سلطة تنافس وتحض على التمرد ضده، والثورة على عصمته من الخطأ. وكثيراً ما توجد خلافات من هذا القبيل في إنجلترا عندما ترتبط زوجة انجيلية (أى بروتستانتية)، بزوج من طائفة دينية أخرى. لكن في استطاعتنا أن نقول أن هذا المصدر للخلاف، على الأقل، فقد تم القضاء عليه، وذلك برد أذهان النساء إلى عدم، بحيث لا يكون لديهن أفكار سوى أفكار «مسز جروندى»<sup>(٢)</sup>، أو الأفكار التي يقول بها أزواجهن.

(١) الشخصية غير الموثقة التي أصبحت ترمز إلى الآداب العامة في المجمع. وقد سبق أن تحدثنا عنها (المترجم).

وعندما لا يكون هناك خلاف في الرأي، فإن مجرد الاختلاف في الذوق قد يكون كافياً للحد كشيئاً من السعادة في الحياة الزوجية. وعلى الرغم من أن زيادة حدة الاختلافات التي قد تكون أصيله بين الجنسين، عن طريق الاختلاف في التربية، قد تثير عواطف الرجل، فإن ذلك لا يؤدي إلى السعادة في الزواج. وإذا كان الزوجان شخصين مهذبين فإن كلاهما سوف يتحمل ذوق الآخر. لكن هل التحمل المتبادل هو الشيء الذي يتطلع إليه الناس عندما يتزوجون؟ إن هذه الاختلافات في الميول سوف تجعل، بطبيعة الحال، رغباتهم مختلفة، في كل ما يظهر من مشكلات عائلية مالم تجمعها عاطفة الواجب أو الواجب ذاته. فالاجتماع الذي يرغب كل منهما في ارتياده والاختلاط به سيكون مختلفاً. إذ أن كلا منهما سوف يرغب في الارتباط بمن يشاركه في ذوقه. والاشخاص الذين يوافقون أحد الزوجين سيكونون ممن لا يعتنون بالآخر، أو ممن لا يوافقونه تماماً. ومع ذلك فلا يمكن أن يكون هناك شخص يمثل العامل المشترك بينهما، لأن الأزواج لا يعيشون الآن في أجزاء مختلفة من المنزل، ويحملون قوائم لزيارات مختلفة أتم إختلاف، على نحو ما كانت الحال في عهد لويس الخامس عشر<sup>(١)</sup>. ولا يستطيع الزوجان أن يتجنبا الاختلاف في الرأي فيما يتعلق بتربية الأطفال، فكل منهما سيريد لهم أن ينشأوا على ذوقه ومشاعره: وعندئذ لابد من إيجاد حل وسط لا يرضى الطرفين إلا نصف رضا، أو أن تدعن الزوجة، مما يترتب عليه في كثير من الأحيان معاناة مريرة، ويستمر تأثيرها الخفي، عن عمد أو غير عمد، في العمل، ضد ما أراد زوجها.

وسوف يكون من السخف، ألى أقصى حد، أن نفترض أن هذه الاختلافات في المشاعر والميول لا توجد الا بسبب أن النساء ينشأن نشأة مختلفة عن نشأة الرجل، وأنه يمكن ألا تكون هناك اختلافات في الذوق تحت أى ظروف لتخليها. غير أن الواقع بالفعل هو التمييز في النشأة يزيد حدة هذه الاختلافات على نحو خطير ويجعلها حتمية تماماً. وطالما أن النساء تنشأن كما ينشأن الآن، فلن يجد الرجل والمرأة أحدهما في الآخر ذلك الاتفاق الحقيقي في الأذواق والرغبات في الحياة اليومية اللهم إلا نادراً.

(١) لويس الخامس عشر (١٧١٠ - ١٧٧٤) ملك فرنسا، أدى تبذره، وفساد بلاطه وفسادته، وعدم كفاءة وزرائه إلى إفساد نظامه وتقويضه، وعلى الرغم من أنه ينسب إليه خطأ قوله... وبعدى الطوفان، فإنها على كل حال عبارة تلخص حكمه الفاسد غير المسئول. (المترجم).

وهما عادة يقلعان عن التفكير في أمر هذا الاتفاق باعتباره شيئاً لا أمل فيه. كما يقلعان عن محاولة تحقيق ذلك النوع من العلاقة الوثيقة في حياتهما اليومية بحيث «يجان ويكرهان نفس الأشياء Idem velle Idem NoIle». وتلك هي الرابطة المعترف بها في أى مجتمع يكون حقاً على هذا النحو: وإذا ما نجح الرجل في الوصول إليها، فإنه يفعل ذلك باختياره امرأة منعومة الشخصية تماماً. بحيث لا تستطيع أن تقول «أحب أو أكره» على الإطلاق! بل على إستعداد لأن توافق على هذا الشيء أو ذلك عندما يطلب منها ذلك. غير أن هذا التقدير نفسه عرضة للفشل، فالغباء وضعت العقل والشخصية ليسا دائماً ضمناً للخضوع الذى يتوقع منها بثقة تامة. لكن حتى إذا كانا كذلك، فهل هذا هو المثل الأعلى للزواج؟ وما الذى يحصل عليه الرجل من مثل هذا الزواج سوى خادمة راقية أو مرضية أو خلية؟ وعلى العكس من ذلك عندما يكون كل من الطرفين صاحب شخصية، بدلا من أن يكون منعوم الشخصية، وعندما يتعلق كل منهما بالآخر، ولا يكونا مختلفين منذ البداية أكثر مما ينبغى، فالمشاركة المستمرة فى الأشياء نفسها تدعما المشاركة الوجدانية - تستخرج وتكشف القدرات الكامنة لكل منهما فى إهتمامه بالأشياء التى كانت فى البداية تهتم الطرف الآخر فحسب. كما تعمل هذه المشاركة بالتدرج على توحيد الأذواق والطباع بينهما، بتعديل كل منهما، إلى حد ما، بطريقة غير محسوسة، بل بتعديل كل منهما أكثر من ذلك عن طريق الاثراء الحقيقى لطبيعتيهما بأن تكتسب كل شخصية أذواق الشخصية الأخرى إلى جانب أذواقها هى. وكثيراً ما يحدث ذلك بين صديقين من نفس الجنس يختلطان ببعضهما البعض بكثرة فى الحياة اليومية. ويمكن أن يكون ذلك حالة مألوفة إن لم يكن أكثر الحالات ألفة فى الزواج. وإذا لم يجعل الاختلاف الكامل فى نشأتهم، من المستحيل، تقريباً، قيام اتحاد حقيقى بين الزوجين. ولكن إذا ما تمّ علاج ذلك، فسيظل هناك على الأقل، كقاعدة عامة، وحدة كاملة واتفاق فيما يتعلق بالأهداف الكبرى فى الحياة بالغا ما بلغت الاختلافات التى قد توجد بعد ذلك فى الأذواق الفردية. فعندما يهتم شخصان بنفس الأهداف الكبرى، فإن الواحد منهما يساعد الآخر ويشجعه فى كل ما يتعلق بها. أما النقاط الصغيرة التى قد لا تتفق فيها أذواقهما فلن تكون لها عندهما كل هذه الأهمية. وسيكون بينهما أساس صلب لمصادقة ذات طابع مستمر

تجعل كلا منهما يجد متعة أكثر من أى شىء آخر، طوال الحياة كلها، فى إعطاء الآخر أكثر مما يجدها فى الأخذ منه .

لقد درستُ حتى الآن الآثار التى تعتمد على مجرد عدم التشابه بين الزوج والزوجة فى متعة الزواج وفوائده: غير أن الميل إلى الشر يتضخم ويتضاعف عندما يكون اللاتشابه هو الدونية، فاللاتشابه الخفض، عندما يعنى إختلافا فى الصفات الطبيعية، فقد تكون له فوائده فى طريقة الاصلاح المتبادل، أكثر مما له من مضار. فعندما يرغب كل منهما فى إكتساب صفة الآخر التى لا يشترك معه فيها، ويعمل على ذلك، فإن الاختلاف لا يودى إلى تباين فى المصالح، بل إنها تزداد اتحاداً، وبذلك يجعل كل منهما أكثر قيمة بالنسبة للآخر. ولكن عندما يكون أحدهما أدنى من الثانى كثيراً فى القدرة العقلية والتحصيل، ولا يحاول بهمة أن يرتفع إلى مستوى الآخر وبمساعده. فإن أثر الارتباط على تطور المتفوق منهما يكون سيئاً: وهو يكون أشد سوءاً فى الزواج السعيد منه فى الزواج النعس. أن المتفوق فى الذكاء لا يستطيع أن يحصن نفسه ضد العواقب عندما يغلق على نفسه الأبواب مع شخص أدنى منه، ويختار هذا الشخص الأدنى شريكاً له. وكل شركة لا تنمو وتتحسن لابد أن تتقهقر وتتهار، وكلما كانت هذه الشركة أوثق وأكثر ألفة ازداد التقهقر، والانهيار مع عدم النمو والتطور. وحتى الرجل الممتاز يبدأ هو الآخر فى الانهيار كلما اعتاد أن يكون فى صحبة الملك (كما يقول المثل الشائع) ويكون الزوج فى هذه الصحبة المعتادة اذا كانت زوجته أدنى منه. وعلى حين أنه يشعر بلا إنقطاع بالرضا عن النفس من ناحية، فإنه يتشرب، دون أن يحس، أساليب الشعور، وأساليب النظر إلى مسائل تخص عقلاً فجاً محدوداً أدنى من عقله هو. ويختلف هذا الشر عن كثير من الشرور التى عاجلناها حتى الآن فى أنه شر متزايد. فصحة الرجال والنساء فى الحياة اليومية أصبحت أوثق وأكمل مما كانت عليه فى أى وقت مضى، فقد صارت حياة الرجال منزلية أكثر، فى حين أن متعتهم ومشاعلهم المختارة فيما مضى كانت بين الرجال، وفى صحبة الرجال: أما زواجهم فلم يكن يشعل من حياتهم سوى شذرة صغيرة، وأما فى الوقت الحاضر فإن تقاسم الحضارة، وتحول الرأى العام ضد المتع الجافة الفجة، والامسراف فى المسرات التى كانت تشغل معظم الرجال فى أوقات راحتهم -



وربما ينبغي علينا أن نقول إنه إلى جانب تحسن اتجاه المشاعر الحديثة - فيما يتعلق بتبادل الواجب الذى يلتزم به الرجل نحو زوجته - فقد اندفع الرجل أكثر نحو بيته وأهل بيته فى طلب المتعة الشخصية والاجتماعية: فى حين أن التحسن الذى طرأ على تربية المرأة من حيث الكم والكيف، جعلها إلى حد ما قادرة على مصاحبة زوجها فى الأفكار والأذواق. غير أن هذا التحسن لا يزال فى معظم الحالات - غير كاف حتى أن النساء بقيت أدنى من أزواجهن بطريقة يائسة. ومن ثم فرغبته فى الصحة العقلية تجد على هذا النحو اضباعاً عاماً فى صحة طرف لا يتعلم منه شيئا، وهكذا تحل صحة لا تتحسن ولا تثير فكراً (محل ما كان سيضطر إلى البحث عنه لو لم يكن الأمر كذلك) - أسمى محل صحة أقرانه وأنداده فى القدرات وزملائه فى الأهداف العليا. ومن ثم فنحن نرى أن الشبان الواعدين بمستقبل عظيم يتوقفون عادة عن التحسن بمجرد أن يتزوجوا، وعدم التحسن يعنى هنا، بالقطع، التقهقر والتدهور. فما لم تدفع الزوجة زوجها إلى الأمام، فإنها تشده دائما إلى الخلف، فهو يتوقف عن الاهتمام بالأمور التى لا تهتم بها زوجته، ولا تعود لديه الرغبة فى الصحة التى توافق طموحه السابق والتى ستكون سبباً فى شعوره بالخل عند ما يهبط عن مستواها، فينتهى به الأمر إلى تجنبها، والتفوق منها. ولا يعود هنا ك ما يثير ملكاته العليا إلى النشاط والعمل سواء أكانت ملكات الذهن أو القلب. ويتفق حدوث هذا التغير مع ظهور المصالح الأنانية الجديدة التى تخلقها الأسرة. وبعد سنوات قليلة لا يختلف فى أى شىء ماضى عن أولئك الذين لم تراودهم قط رغبة سوى التفاهات الشائعة والأهداف المالية المألوفة.

ولن أحاول أن أصف كيف يمكن أن يكون الزواج بين شخصين مثقفين متحدين فى الآراء والأهداف، ويوجد بينهما أفضل ألوان المساواة والتشابه فى القدرات والملكات مع التفوق المتبادل فيها - بحيث يستطيع كل منهما أن يحظى بمتعة التطلع إلى الآخر، وبمتعة متبادلة أن يقود ويقاد فى طريق التطور. ذلك لأنه بالنسبة لأولئك الذين يستطيعون تصور هذا النوع من الزواج، فليس ثمة ما يدعو إلى وصفه، أما بالنسبة لأولئك الذين لا يستطيعون تصوره فإنه سيبدو حلم رجل متحمس. ولكنى أؤكد، بإيمان عميق، بأن هذا الضرب من الزواج - وحده - هو المثل الأعلى للزواج، وأن جميع الآراء والعادات والأنظمة والمؤسسات التى تدعو لصالح أية فكرة أخرى، أو

تحول التصورات والتطلعات، المرتبطة بالزواج، نحو إتجاه آخر، هي مجرد آثار باقية من الهمجية البدائية أياً ما كانت المبررات والادعاءات التي تقول بها. إن مرحلة التجديد الأخلاقي للجنس البشري لن تبدأ حقاً إلا عندما تطبق قاعدة المساواة العادلة على أساسيات العلاقات الاجتماعية. وعندما تطبق قاعدة المساواة العادلة على أساسيات العلاقات الاجتماعية. وعندما تتعلم الموجودات البشرية أن تهذب أقوى مشاعرها مع ند ونظير في الحقوق والثقافة.

نحدثنا حتى الآن عن المنافع التي يمكن أن يجنيها العالم عندما يكف عن جعل الجنس مبرراً للحرمان من المزايا وعلامة على الخضوع والاستعباد، والواقع أن هذه المنافع إجتماعية أكثر منها فردية، وتتألف من زيادة الرصيد العام للفكر والقدرة العاملة، وتحسن الظروف العامة لارتباط النساء بالرجال. ولكننا إذا أغفلنا الفائدة المباشرة، أو المكسب الذي لا يُقدر السعادة الخاصة لنصف الجنس البشري (النساء) الذي سيتحرر نكون قد بخسنا القضية حقها بشكل خطير، فالمسألة بالنسبة لهذا النصف (أى النساء) هو الفرق بين حياة الخضوع للآخرين، وحياة الحرية العقلية، فالحرية هي أئمن وأقوى حاجات الطبيعة البشرية بعد الضرورات الأولية من غذاء وكساء. وعندما يكون البشر بلا قانون، تكون رغبتهم هي الحرية بلا قانون، وعندما يتعلمون فهم معنى الواجب وقيمة العقل، فانهم يجنحون أكثر فأكثر إلى الاهتمام بهما في ممارسة الحرية، غير أن رغبتهم في الحرية لا تكون بذلك أقل، فهم لا يصبحون مستعدين لقبول إرادة الآخرين على أنها تمثل وتفسر بهذه المبادئ التي يهتدون بها. بل على العكس من ذلك فالاجتمعات التي تنقف فيها العقل ثقافة عالية، وبلغت فيها فكرة الواجب الاجتماعي أقصى قوتها. هي المجتمعات التي أكدت بقوة أكثر حرية الفعل عند الفرد - وحرية كل شخص في أن يحكم سلوكه بمقتضى شعوره بالواجب، وبمقتضى القوانين والضوابط الاجتماعية التي يستطيع ضميره أن يتعهد بها.

إن من يقدر قيمة الاستقلال الشخصي، حق قدره، بوصفه عنصراً من عناصر السعادة، ينبغي عليه أن يفكر في القيمة التي يضيفها هو نفسه على هذا الاستقلال كعامل من عوامل سعادته هو. وليس ثمة موضوع يدور حوله الاختلاف، في العادة، أكثر من الاختلاف المألوف بين حكم رجل على نفسه، وحكمه على الآخرين في نفس

الموضوع. فعندما يسمع شكوى الآخرين من عدم السماح لهم بحرية الفعل، ومن أن إرادتهم ليس لها التأثير الكافى فى تنظيم أمورهم، - فإنه يتساءل ما الذى يشكون منه؟ وما الضرر الايجابى الذى لحقهم؟ ومن أى زاوية يعتقدون أن أمورهم غير منظمة؟ وإذا فشلوا فى الاجابة عن هذه الأسئلة إجابة يراها مقنعة، أصم أذنيه عن شكاواهم واعتبرها ضرباً من المشاكسة من جانب أشخاص لا يرضيهم أى شىء معقول. أما هو فهو يحكم بمعيار مختلف أتم الاختلاف فى كل ما يريد حسمه مما يتعلق به شخصياً. عندئذ لا يرضيه حتى الادارة غير العادية لمصالحه ولا تشبع مشاعره، ويبدو له أن استبعاده شخصياً من سلطة اتخاذ القرار هو فى حد ذاته أبلغ الاضرار وأعظمها، حتى ل يبدو أن الدخول فى مناقشة سوء الادارة أمر سطحي لا أهمية له. والأمر نفسه ينطبق على الأمم. فمن هو المواطن فى بلد حر الذى قبل أى عرض تقدمه ادارة خيرية وماهرة فى مقابل تنازله عن حريته؟ حتى لو أمكن له أن يصدق أن هناك إدارة ماهرة وخيرة يمكن أن توجد بين أناس تحكمهم ارادة ليست إرادتهم، ألا يكفيه وعيه وشعوره أنه يضع مصيره بنفسه، وتحت مسؤوليته هو، كتعويض عن شعوره بالنقص والفظاظة فى تفصيلات الشئون العامة؟ إن على مثل هذا الشخص أن يتأكد أنه أيا ما كانت مشاعره تجاه هذه النقاط، فإن النساء تشعر به بنفس القدر. وأنه أيا ما كان ما يقال أو ما يكتب منذ أيام هيردوت حتى الآن عن الآثار النبيلة للحكم الحر، وما يضيفه من حيوية على جميع الملكات البشرية، وما يقال أو يكتب عن الأهداف العريضة والرفيعة التى يتيحها للعقل وللمشاعر، والروح العامة التى تخلو من الأنانية، والنظرات الرحبة والهادئة نحو الواجب، والمستوى الرفيع، بصفة عامة، الذى يرتفع بالفرد إلى مرتبة الموجود الأخلاقى، والروحى، والاجتماعى - هذه النظرات الرحبة تصدق على النساء، مثلما تصدق على الرجال، فى كل ذرة من ذراتها. ألا تشكل هذه الأمور جانباً هاماً من سعادة الفرد... فليتذكر أى رجل ما يشعر به هو نفسه وهو ينمو من مرحلة الطفولة - أعنى وهو يخرج من وصاية وسيطرة حتى أولئك الذين يحبونه ويعطفون عليه من الراشدين - ويدخل فى مسئوليات الرجولة. ألا يشبه ذلك الأثر الفيزيى للتخلص من عبء ثقيل، أو التخلص من قيود معوقة قد تكون مؤلمة؟ ألا يكون إحساسه بالحياة

مضاعفا عما كان من قبل، وإحساسه بوجوده البشرى مضاعفا كذلك؟.. وهل يمكن له أن يتخيل أن لدى النساء مثل هذه المشاعر...! لكن من الحقائق الصارخة أن إشباع الكرامة الشخصية أو قتلها، رغم أنها تمثل كل شيء عندما تكون هذه الكرامة هي كرامة الفرد شخصياً - لا تحتل لديه مثل هذه المكانة عندما تتعلق بكرامة شخص آخر. إذ يقل قدرها في حالة الناس الآخرين كأساس ومبرر للسلوك، أكثر من أى شعور إنسانى طبيعى آخر. ربما لأن الناس يمتدحونها في حالتهم الشخصية ويضفون عليها أسماء وصفات كثيرة أخرى، فانهم لذلك لا يدركون مدى قوة تأثير هذه المشاعر في حياتهم. وفي استطاعتنا أن نكون على يقين من أن لدورها في حياة النساء ومشاعرهن نفس القوة ونفس الحجم. ولقد تعلمت النساء كتبها، حتى ولو كانت تسير في اتجاهها الطبيعى الصحيح، لكن يظل المبدأ الداخلى في صورة خارجية مختلفة. كالذهن الايجابى النشط. إذا ما فقد الحرية، فإنه يسعى وراء القوة والسلطة: فهو لما كان قد منع من أن يحكم نفسه، فإنه سوف يثبت شخصيته ويؤكد ذاته بمحاولة السيطرة على الآخرين. فانت عندما ترفض السماح للموجودات البشرية أن يكون لها وجود مستقل قائم بذاته، بل أن يكون وجودها باستمرار معتمداً على غيرها، فانك بذلك تفتح الباب لاستغلال الآخرين واستخدامهم في أغراضك. وعندما يكون الأمل في الحرية بعيداً ولا يكون قريباً سوى السلطة، فإن القوة تصبح هى الهدف الأكبر للحرية البشرية. إن أولئك الذين لا يتركهم الآخرون يديرون شؤونهم بأنفسهم بلا مضايقات، سوف يعرضون أنفسهم، لو استطاعوا، بالتدخل في شؤون الغير. ومن هنا جاءت رغبة النساء العارمة نحو الجمال الشخصى والملابس، وحب الظهور والاستعراض وما يستتبع ذلك كله من شروء اجتماعية، وبذخ وإسراف بالغ الضرر. والواقع أنه بين حب القوة وحب الحرية تناقض خارجى مستمر، وكلما قل قدر الحرية، اندفعت القوة بانفعال طاغ دون مبالاة لأى وأزع. ولن تكف الرغبة في السيطرة على الآخرين عن الاضرار بمصالح الآخرين إلا عندما يكون كل فرد من أفراد الجنس البشرى، قادراً على الاستثناء عنها. ولن يكون من الممكن أن يتحقق ذلك إلا إذا كان إحترام الحرية في الأمور الشخصية لكل فرد هو المبدأ المقرر.

غير أن التوجيه الحر وتدير القدرات وتنظيمها ليس مصدرا لسعادة الفرد عن طريق إحساسه بكرامته الشخصية فحسب. وأن تقييد هذه الحرية وكتبتها، هو مصدر الشقاء عنده، بل أنه كذلك بالنسبة للموجودات البشرية جميعاً بما فيهم النساء، فليس ثمة، بعد المرض، والعوز، والاثم، ما يقتل الاستمتاع بالحياة مثل إنعدام وجود متنفس للملكات النشطة، ويوجد لدى النساء اللاتي يقمن برعاية أسرة، مثل هذا المتنفس، من خلال عنايتهن بهذه الأسرة، وهو يكفيهن بصفة عامة: ولكن ماذا يحدث مع عدد النساء الذي يتزايد يوما بعد يوم، ممن لم تنح لهن الفرصة لممارسة «الرسالة» التي قيل لهن، تهكما، إنها الرسالة الوحيدة المناسبة لهن..؟! ماذا يحدث مع النساء اللاتي فقدن أبناءهن سواء بالموت أو السفر وبعد الشقة بينهم، أو شبا عن الطوق وتزوجوا، وشكلوا لأنفسهم أسراً خاصة بهم؟! إن هناك أمثلة كثيرة جدا للرجال الذين وصلوا إلى سن التقاعد بعد حياة حافلة بالأعمال، وصار في وسعهم أن ينعموا ويستمتعوا بالحياة أعنى أن الآمال تراودهم بهذه المتعة فيما تبقى من حياتهم. ولكنهم لا يستطيعون اكتساب اهتمامات جديدة ومثيرات جديدة تحل محل الاهتمامات والمثيرات القديمة، فيجلب عليهم تغيير الحياة الخمول، والكسل، والسأم والكآبة أو المزاج السوداوى، والموت المبكر. ومع ذلك فليس هناك مَنْ يفكر في حالات مماثلة لنساء مخلصات جديرات بالاحترام، وقين بأمانة ما قيل لهن أنه دينهن للمجتمع. بعد أن أشرفن على تربية أسرة شريفة صارت نساء ورجالا ناضجين، وقامت برعاية شئون بيتها ما دام هناك بيت يحتاج إلى رعاية. ثم تخلت عنهن المهنة الوحيدة التي تأهلن لها ركن صالحات للقيام بها. ويقين على نشاط لم يفتروا ينقص، ولكن لا عمل لهن ولا وظيفة، اللهم إلا إذا كانت هناك ابنة أو زوجة ابن على استعداد لأن تتنازل لها عن بعض الوظائف التي يمكن أن تقوم بها في البيت الأصغر، وهذا، بالطبع، قدر شاق ومصير صعب في سن الشيخوخة بالنسبة لمن قمن بجدارية، طوال ما كان يُسمح لهن القيام به، أعنى القيام بما كان يعتبره العالم واجبهن الاجتماعى. بالنسبة لهؤلاء النساء الأخريات اللاتي لم يعهد إليهن أصلا، بمثل هذا الواجب - اللاتي تمر حياتهن في سلسلة من الاخفاق، واحساس بالقيود التي تمنعهن الحركة والنشاط - لم يعد ثمة سوى ملجأ واحد وأخير هو الدين والأعمال الخيرية - لكن على الرغم من أن دينهن قد يكون دين مشاعر

وطقوس وعبادة، وليس دين عمل اللهم الا فى صورة الأعمال الخيرية. وكثيرات منهن تتناسب الأعمال الخيرية مع طبيعتهن بصورة تدعو إلى الإعجاب - غير أن القيام بهذه الأعمال يتطلب، حتى يتم المجازة بطريقة مفيدة، أو حتى غير ضارة - التدريب والتعليم المتعدد للجوانب الذهنية، والقدرات، والنواحي المعرفية التى يجب توافرها فى المدير الماهر. إن الشخص الذى يصلح للقيام بالأعمال الخيرية بطريقة مفيدة ونافعة، لن يجد سوى قلة ضئيلة من الوظائف الادارية الحكومية التى لا يصلح لها. وفى هذه الحالة - كما فى حالات أخرى - (أبرزها القيام بتعليم الأطفال) لا يمكن أن تقوم النساء بالواجبات المسموح لهن القيام بها بطريقة سليمة دون تدريب لا يُسمح لهن إكتسابه لسوء الطالع مما يسبب للمجتمع خسارة فادحة. ودعنا نلاحظ هنا الطريقة الفريدة التى كثيراً ما يعرض بها موضوع حرمان النساء من جانب أولئك الذين وجدوا أنه من السهل عليهم أن يصوروا ما لا يحبونه فى صورة هزلية - أكثر من أن يردوا على الحجج الخاصة بها، فعندما يقال أن القدرات التنفيذية لدى النساء ومالديهن من مشورة ونصيحة قد تكون أحياناً مفيدة فى شئون الدولة، فإن محبى الهزل يعرضون على العالم فى سخرية صور بنات فى العشرينات من عمرهن أو صور زوجات شابات فى الثانية أو الثالثة والعشرين من عمرهن - يجلسن فى مقاعد البرلمان أو على كراسى الوزارة، وقد تقلن بحالتهم التى كن عليها فى غرف الاستقبال إلى مجلس العموم. ويسون أن الذكور لا يختارون فى مثل هذه السن المبكرة لمقاعد البرلمان، أو للوظائف السياسية الهامة، وسوف ينبعثهم الحس المشترك أنه إذا عُهد بمثل هذه المهام للنساء، فسوف يكون ذلك لمن لا تؤهلهم شخصياتهن بصفة خاصة للزواج، أو لمن يفضلن، عملاً آخر على الزواج (كما تفعل كثير من النساء حتى وقتنا الراهن عندما يفضلن، بعض المهن الشريفة القليلة التى فى متناول أيديهن على الزواج) وقضين أحسن سنى شبابهن فى محاولة تأهيل أنفسهن للعمل الذى يرغبون فى القيام به، أو ربما فى حالات كثيرة، لأرامل أو زوجات فى الأربعين أو الخمسين، ممن اكتسبن خبرة بالحياة وقدرة على الحكم فى أسرهن ويستطعن، بمساعدة الدراسة المناسبة، أن يقمن

بخدمات على نطاق أضيق. وليس هناك بلد في أوروبا لم يشعر فيه أقدر الرجال، مراراً، بقيمة مشورة النساء بالمهارات الجريبات في الحياة، في تحقيق الأهداف الخاصة والعامة على السواء، وبأن هناك مسائل هامة في الإدارة العامة لا يستطيع الا القليل من الرجال تأديتها على قدم المساواة مع النساء، ومن بينها الرقابة المفصلة على الانفاق. غير أن ما نناقشه الآن ليس مدى حاجة المجتمع لخدمات المرأة في الشؤون العامة. بل الحياة الخاملة التي تخلو من الأمل والتي فرضها عليهن المجتمع، بحرمانهن من ممارسة القدرات العملية التي تشعر بها الكثيرات منهن. في أى مجال أوسع من المجال الذي لم يتح لبعضهن العمل فيه، والذي لم يعد متاحاً أمام البعض الآخر. وإذا كان ثمة شيء بالغ الأهمية بالنسبة لسعادة الموجودات البشرية، فهو أن يتقبلوا برضا عملهم المألوف وهذا المطلوب للاستمتاع بالحياة لا يتاح إلا على نحو ناقص للغاية، أو قد لا يتاح على الإطلاق، لجزء كبير من الجنس البشرى (النساء)، وبسبب غيابها فشلت ضروب كثيرة من الحياة المزودة - في ظاهرها - بكل متطلبات النجاح. غير أنه إذا كانت الظروف التي لم يستطيع المجتمع أن يصل إلى مهارة التغلب عليها بعد، قد جعلت هذا الفشل كثيراً في أيامنا الراهنة، فلا داعى أن يفرضها المجتمع نفسه. إن عدم حكمة الوالدين، وانعدام التجارب الخاصة عند الشاب نفسه، وغياب الفرص الخارجية لتأدية رسالته، ووجود فرص لعمل لا يحبه ولا يرضاه، - هذا كله يحكم على عدد من الرجال بقضاء حياتهم في تأدية عمل واحد يكرهونه ويؤدونه على نحو سيء غير مرض، في الوقت الذي تكون فيه هناك أشياء أخرى كثيرة كان يمكنهم القيام بها بصورة طيبة وهم راضين عنها. أما بالنسبة للنساء فإن هذا الحكم هو ما يفرضه القانون القائم، والعادات التي ترادف القانون. عندما يكون هناك ظلم في المجتمعات المستتيرة فيما يتعلق باللون، والجنس، والدين، أو في حالة البلاد التي غزتها شعوب أخرى، فإن ظلم التفرقة التي تتعلق بالوطنية (أو الجنسية)، بالنسبة للرجال، أو الجنس بالنسبة للنساء - يقع على بعض الرجال، لكنه في الواقع يحيق بجميع النساء حيث تجدد استبعاداً تعمسفاً لهن من جميع الوظائف المحترمة تقريباً، باستثناء تلك التي لا يستطيع غيرهن القيام بها، أو التي يعتقدون أنها ليست جديرة بأن يقبلوا العمل بها. والآلم والمعاناة الناجمة عن مثل هذه المبررات لا تقابل عادة بعطف أو مشاركة وجدانية كبيرة، بحيث

أنه لا يوجد سوى قلة قليلة من الناس على وعى بهذا القدر العظيم من الشقاء الذى يسببه شعورهم بضيق حياتهم. وسوف تزداد هذه الحالة إنتشاراً كلما خلق التقدم تفاوتاً أكبر وأكبر بين أفكار النساء وملكاتهن أو قدراتهن، وكلما إزداد التفاوت فى المجال الذى يسمح فيه المجتمع بنشاطهن.

وعندما نفكر فى الشر الايجابى الذى يصيب نصف الجنس البشرى بحرماته: أولاً: من أكثر ألوان المتع الشخصية إلهاماً ورفعة. وثانياً: حرمانه من الشعور بالضجر والملل، والاحباط والسخط من الحياة - وهو الشعور الذى كثيراً ما يكون بديلاً عن هذه المتع الشخصية - فإن المرء يشعر أنه من بين جميع الدروس التى يحتاج إليها البشر لمواصلة الكفاح ضد ضروب النقص الحتمية التى تواجه نصيبهم على هذه الأرض، لا يوجد درس يحتاجون إليه أكثر من أن يتعلموا ألا يضيفوا إلى الشرور التى تفرضها عليهم الطبيعة - شروراً أخرى بفرض قيود مبتسرة ومتعسفة مبعثها غيرة بعضهم من بعض. إن مخاوفهم العابثة لا تودى إلا إلى إحلال شرور أخرى، وربما شرور أسوأ من تلك التى يخشونها، فى حين أن كل قيد لحرية السلوك لغيرهم من الموجودات البشرية الأخرى (سوف يجعلها مسئولة عن أية شرور تصدر بالفعل عن سلوكها) يودى إلى جفاف ينبوع السعادة البشرية تماماً ProTanto، وترك النوع البشرى أقل ثراء وأشد فقراً بدرجة لا تُقدّر فى كل ما يجعل للحياة قيمة بالنسبة للموجود البشرى الفرد.

\*\*\*



سلسلة «الفيلسوف... والمرأة»  
بإشراف الأستاذ الدكتور/ إمام عبد الفتاح إمام  
تصدرها مكتبة مدبولي

صدر منها :

- (١) «أفلاطون... والمرأة» بقلم د. إمام عبد الفتاح إمام  
(٢) «أرسطو... والمرأة» بقلم د. إمام عبد الفتاح إمام  
(٣) «الفيلسوف المسيحي... والمرأة» بقلم د. إمام عبد الفتاح إمام  
(٤) «نساء فلاسفة... في العالم القديم» بقلم د. إمام عبد الفتاح إمام  
(٥) «استعباد... النساء» بقلم جون ستورات مل ترجمة،  
وتعليق، وتقديم د. إمام عبد الفتاح إمام

تحت الطبع :

- «نساء فلاسفة... في العالم الحديث» بقلم د. إمام عبد الفتاح إمام  
– «جون لوك... والمرأة» بقلم د. إمام عبد الفتاح إمام



## هذا الكتاب

هذا هو العدد الخامس من سلسلة «الفيلسوف.. والمرأة»، تقدّم فيه نصاً بالغ الأهمية للفيلسوف اللبرالي «جون ستوارت مل» الذى دافع عن الحرية بصفة عامة فى كتابه «أسس اللبرالية السياسية» - وقد صدر من قبل عن نفس الدار - وها هنا يستكمل الفيلسوف دفاعه عن «حرية المرأة» وحقوقها السياسية، ويدين المبدأ الذى يُنظم العلاقات بين الجنسين، وهو «مبدأ التبعية واسترقاق النساء» الذى يعوق تقدم المجتمع، ويمنع تطوره. ويكشف «مل» بعمق ناقذ أن هذا المبدأ يستند إلى المشاعر، والعواطف، والانفعالات أكثر مما يستند إلى العقل والمنطق. ومن هنا كانت صعوبة قضية تحرير المرأة، لأنها تشبه من هذه الزاوية، قضية تحرير الزوج فى الولايات المتحدة الأمريكية.

ويرى فيلسوفنا أن «استعباد النساء» ليس سوى إمتداد لشرعية الغاب التى كان الرجل يعتمد فيها على قوته البدنية، ويسخر «مل» من الذين يدافعون عن القوة البدنية عند الرجال. ويعتبرونها «ميزة» يتمتع بها الرجل دون المرأة. ويتساءل، فى تهكم، أتراهم حقاً على استعداد للدفاع عن القوة البدنية عند «الفيل»، ويعتبرونها بالمنطق نفسه «ميزة» وعلامة تفوق تتمتع بها «الفيلة» دون الموجودات البشرية..؟ إنه لمن الخلف الخال أن يُبقى على هذه اغترافات أو أن تتمسك بها!!

كتاب لا غنى عنه للمرأة العربية!

الناشر

To: [www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com)